القسم الثاني:

في أنماط علاقات أركان الأمة الإسلامية الدولية

1. الدولة العثمانية في دراسات التاريخ الإسلامي والنظام الدولي.
2. محمد على بين الدولة العثمانية والتوازنات الأوروبية: عواقب التنافس بين القوى الإسلامية وضغوط التدخلات الأوروبية.
3. التدخلات الخارجية ومسيرة أزمات المنطقة: التجربة التاريخية وآفاق المستقبل.

الدولة العثمانية
في دراسات التاريخ الإسلامي والنظام الدولي(*)

المقدمة(1):

1 – تعد إشكالية التحيز من أهم الإشكاليات المنهاجية التي تعرفها العلوم الاجتماعية، ولقد تبلورت هذه الإشكالية خلال عملية تطور مناهج ومقتربات هذه العلوم نحو اكتساب درجة أكبر من «العملية» أي نحو تطبيق ما يعرف بـ «المنهج العلمي» على أساس أن أحد الأركان الأساسية في هذا المنهج (أو بمعنى أدق غايته الأساسية) هو تحقيق «الموضوعية» في تحليل الظاهرة الاجتماعية. حيث يصبح هذا التحليل خاليًا من التحيزات الشخصية والسياسية والأيديولوجية؛ لأنه يقوم أساسًا على استخدام أساليب التحقق المنطقية أو التجريبية أو الرياضية في دراسة الظواهر وحتى يمكن تقديم نتائج موضوعية خالية من تحيزات الأحكام القيمية.

(*) نُشر (في): د/ عبد الوهاب المسيري (محرر): إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، أعمال الندوة التي نظمها المعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن بالتعاون مع نقابة المهندسين (القاهرة في 19 – 21 فبراير 1992)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1994.

(1) تم إعداد هذه الدراسة من واقع مضمون بعض أجزاء مشروع «العلاقات الدولية في الإسلام»، ولقد تم هذا المشروع تحت الرعاية المادية والأدبية للمعهد العالي للفكر الإسلامي، وتحت إشراف مكتب المعهد في القاهرة: د/ نادية محمود مصطفى (إشراف): المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الأول من المشروع، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.
والجزء الذي أخذت عن مضمونه هذه الدراسة هو الجزء الخاص بالتعامل مع التاريخ الإسلامي، وهو يتضمن دراسة منهاجية تحت عنوان «مدخل إسلامي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي» في خمس مراحل تاريخية كبرى.

ودون الدخول في تفاصيل «المنهج العلمي» وما يثيره من إشكاليات تتصل بصورة أو بأخرى بالموضوعية أو الحياد أو عدم التحيز، وهي الإشكاليات التي تطرح نفسها أيضًا - وبدرجات مختلفة - في مجالات معرفية أخرى (الفلسفة، الأيديولوجية، القيم) يكفي القول: إن الأسلوب العلمي وبالرغم من أنه لا ينبني على موقف معرفي محدد أولا يلتزم بنظرية أو فلسفة معينة إلا أنه لا يضمن عن طريق أساليب التحقق تحقيق الموضوعية الكاملة أو الحياد أو الابتعاد التام عن أي نوع من أنواع التحيز[1]، ولذا تقول بعض الاتجاهات البحثية في هذه القضية إنه لا وجود في العلم الاجتماعي، ومن ثم فهناك من يتكلم عما يسمى الذاتية البينية Inter subjectivity كبديل عن الموضوعية، وهي القدرة على نقل نمط من المعرفة من شخص يحوزه إلى آخر لا يحوزه، ولكن على النحو الذي يمكنه من فهمه، وبحيث يمكن للطرفين أن يدرسا نفس الظاهرة، ويقارنا بين نتائج كل منهما[2]، ومن ناحية أخرى فإن بعض التوجهات ترى أن إخفاء التقويم هو الطريق المفتوح للتحيز، وليس وجود التقويم في حد ذاته؛ ومن ثم فإن التصريح بالمقدمات القيمية هو الذي ييسر التحقق من التحيزات حيث يصبح الباحث واعيا بمنظومته القيمية، ومدركا لأبعادها واختلافها عن أبعاد المنظومات الأخرى بدلًا من ألا يكشف عنها؛ فيبدو وكأنه يعرض كل الحقيقة. وهذه المقدمات القيمية قد

---

(1) انظر على سبيل المثال: د/ صلاح قنصوة: الموضوعية في العلوم الإنسانية- عرض نقدي لمناهج البحث، دار الثقافة، القاهرة، 1980، ص 335 - 407.

- David Nachmias. Chava Nachmias: Research methods in the Social Second Edition. St. Martin 's Press. USA. 1981. pp. 3 - 28.

- د/ السيد عبد المطلب غانم: رسائل منهجية (1): الوجهة العلمية، مايو 1991، (غير منشور).

(2) D. Nachmias. C. Nachmias: op. Cit.. pp 17 - 18.

تكون كامنة في المسلك العلمي فهي التي تحث الباحث على اختيار مشكلته ووقائعه وأدواته المنهاجية، وقد تكون هي تقويمات الباحث الذاتية ووجهة نظره إزاء موضوعات دراسته[1].

2 - وبالنظر على علم العلاقات الدولية - وهو أحدث أفرع العلوم الاجتماعية - نجد أن هذه القضية قد تأثرت على مستويين:

المستوى الأول: هو مستوى تطور المنظورات الغربية لهذا المجال الدراسي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. ففي انتقاله من المنظور التقليدي إلى المنظور السلوكي أو العلمي كانت قضية الموضوعية أو الحياد أو عدم التحيز تمثل أحد أبعاد الجدال بين المنظورين. فيرى المدافعون عن المنظور العلمي في دراسة العلاقات الدولية (والذي يهدف للوصول إلى نظرية عامة تستند مقولاتها وافتراضاتها على أساليب التحقق الدقيقة) إن الأسلوب العلمي أكثر موضوعية من أساليب المنظور التقليدي (والتي تستند على أساليب تعتمد على ممارسة الحكم)؛ لأنه يقلل من الأحكام والتحيزات الشخصية حيث إنه لا يمكن في هذا المجال الحديث عن موضوعية مطلقة.

المستوى الثاني: هو مستوى انتقاد سيادة الأنساق المعرفية الغربية أو المنظورات والمقتربات الغربية على هذا المجال الدراسي، وهي السيادة التي تعكس تفوق وهيمنة الفواعل الدولية الغربية في النظام الدولي، في حين يعكس الاتجاه النقدي لها تطور وتعقد أبعاد الظاهرة الدولية المعاصرة (من حيث الأطراف والقضايا والعمليات الدولية). فلقد برزت تيارات ومدارس فكرية تنتقد مدى ملائمة مناهج هذه المنظورات الغربية لدراسة مشاكل وأوضاع الأطراف الأخرى الدولية غير المهيمنة، ولهذا تبلورت المحاولات لتطوير مقتربات بديلة

(1) د/ صلاح قنصوة: مرجع سابق، ص 388 - 394.

تتواءم ومتطلبات وغايات هذه الدراسة، وكان من أهم هذه المحاولات تلك المتصلة بأوضاع وسياسات دول العالم الثالث دون تحديد لخصوصية أو ذاتية منظور إسلامي.

3 - وهكذا - وعلى ضوء ما سبق - فإن اقترابنا في هذه الدراسة مزدوج الأبعاد: فهو يسعى من ناحية إلى اكتشاف ومناقشة تحيزات قائمة تؤثر على مجال حركة ورؤية باحث العلاقات الدولية. ولكن يسعى هذا الاقتراب من ناحية أخرى إلى تقديم تحيزات إسلامية بديلة انطلاقا من الاعتراف بأن التحيز هو ذاتية ليس شرًا مطلقًا بشرط التصريح به وعدم الادعاء بأنه يمثل بمفرده كل الحقيقة، وانطلاقًا من الاعتراف أيضًا بأنه لا يمكن إلغاء التحيزات تماما مهما كانت درجة علمية التخليل، وإن كان من الضروري اكتشافها - وخاصةً الكامنة الخفية - ومناقشتها بأسلوب علمي منظم لتقديم بديل لها، وينبع اقتراب الدراسة من هذه القضية من صميم خبرة فعلية استغرقتها أعمال الإعداد ثم تنفيذ مشروع «العلاقات الدولية في الإسلام»، فلقد انطلق وبدأ هذا المشروع كرد فعل لذلك الإحساس والإدراك الذي تبلور تدريجيا لدي - أعضاء فريق البحث - عن مدى تحيز الأطر النظرية والتطبيقية في مجال دراسة العلاقات الدولية، وذلك بالابتعاد عن أو إغفال أو إهمال أو إسقاط أو تشويه الخبرة الإسلامية بأبعادها الفكرية والحركية، التراثية منها والمعاصرة.

وخلال العمل في المشروع من أجل صياغة وتنفيذ نموذج لعلاج هذا النمط من التحيز، وذلك بتقديم منظور إسلامي أصولي وتاريخي وفكري للعلاقات الدولية، تم اكتشاف ومناقشة أنماط من التحيزات في مجالات الفكر والتاريخ الإسلامي. وقد اختارت هذه الدراسة نطاقًا محددًا من هذه الخبرة الإسلامية لتبين من خلاله كيفية اكتشاف سمات وآليات هذه التحيزات، وكيفية الانتقال منها إلى

تحيزات أخرى (إسلامية).

وهذه النطاق هو «الدولة العثمانية» وسيقتصر توظيف هذا النطاق على تاريخ الدولة العثمانية أحيانا (تاريخ مركز الدولة في الأناضول)، كما سيمتد أحيانًا أخرى إلى تاريخ العصر العثماني وهو أحد عصور التاريخ الإسلامي. وستنقسم هذه الدراسة إلى جزئين أساسيين:

أحدهما: يتناول أبعاد التحيز في مجال دراسة النظم الدولية.

والآخر: يعرض لأهم أبعاد هذا التحيز في مجال دراسة التاريخ الإسلامي.

وفي البداية يجدر التوقف عند بعض الملاحظات التمهيدية والتوضيحية:

(أ) تكتسب عملية استكشاف أنماط التحيزات ومناقشتها أهمية عملية وفكرية: فمن ناحية هي تشارك في إعادة التوازن إلى المقررات الدراسية والبرامج البحثية على نحو يعيد تشكيل ذهن ورؤية الدارس والباحث في مجال العلاقات الدولية حتى يمكن التخلص من - أو على الأقل انتقاد - هيمنة الأنساق الفكرية الغربية. وحتى يمكن الخروج من أزمة الفكر الإسلامي التي تقع في صميم أزمة الإسلامية المعاصرة ومن ناحية أخرى: فإن الخبرة العثمانية غنية بالمدلولات والدروس التي تساعد على تعميق فهم جذور مشاكل وأوضاع حديثة ومعاصرة، ومن ثم تساعد أيضًا على تعميق فهم إمكانيات التغيير وقيوده وضوابطه.

(ب) من الضروري تحديد المعايير التي على ضوئها يمكن اكتشاف نمط للتحيز واكتشاف آليات عمله وتأثيره على الباحث لتوجيهه نحو موضوعات معينة واستبعاد موضوعات أخرى، ومن ثم نتائج معينة واستبعاد أخرى، كذلك لا يكفي بعد هذا الاستكشاف المزدوج مجرد الرفض لهذا النمط وآلياته وعواقبه، ولكن يجدر بيان مبررات هذا الرفض وبديله.

(ج) إن اكتشاف ثم مناقشة ثم استبدال نمط من التحيز ليس عملية فردية، ولكن عملية جماعية تراكمية تتم على عدة مستويات، فهي لا تتم بالنظر في دراسة أو مصدر محدد، حيث لا نبحث في تحيز مصادر أو أقلام بعينها، ولكن ننظر في مجموعة من الأدبيات والاتجاهات التحليلية حتى نصل إلى استكشاف وجود اتجاه أو نمط من التحيز حول موضوع أو قضية محددة. وهذا النظر يتم من خلال الرصد والتصنيف والنقد التراكمي لمجموعة من الأدبيات في مجال محدد، وعلى صعيد جماعة بحثية محددة النطاق المكاني والمجال المعرفي. فإنه في ظل عملية الإنتاج المعرفي الضخمة وتعدد تنوع سبل النشر وقنواته يصبح من الدقة الحديث عن تحيزات في دراسة موضوع محدد كما يظهر في أعمال جماعة بحثية ما. هذا، وبالرغم من أهمية النقد التراكمي للتحليلات في عملية استكشاف التحيزات ومناقشتها إلا أن الجماعات البحثية العربية المختلفة العربية المختلفة في مجال العلاقات الدولية والتاريخ الإسلامي تفتقد هذه العملية بدرجة كبيرة. على العكس فإن الجماعات البحثية الغربية ترجع إنجازاتها المتطورة (بغض النظر عن تحيزاتها) في جانب كبير منها إلى عملية النقد التراكمي المعرفي هذه. والجدير بالذكر هنا أن تحيزات مهمة - عند دراسة الدولة العثمانية - ليست غربية فقط، ولكن عربية أيضًا وهي لا ترجع إلى التأثير والنقل عن المنظورات الغربية فقط ولكن إلى اعتبارات أخرى عديدة - كما سنرى.

(د) يثير استكشاف هذه الدراسة ومناقشتها لأنماط من التحيزات عند تناول تاريخ الدولة العثمانية (أو التاريخ العثماني) في مجال التاريخ الإسلامي - تثير إشكالية هامة وهي حدود العلاقة بين المؤرخ وبين المحلل السياسي، وحدد تطبيق أدوات التحليل في العلوم الاجتماعية عند دراسة موضوعات وقضايا مراحل تطور التاريخ الإسلام. فإذا عرفنا أن دراسة ظاهرة العلاقات الدولية

كانت - قبل تطورها في شكل نظام دراسي مستقل - تعد جزءا من دراسة التاريخ وخاصة التاريخ الدبلوماسي (وكذلك القانون الدولي، الفلسفة...) فإنها بعد ظهور علم العلاقات الدولية لم تفقد روابطها مع دراسة التاريخ حيث ظل التاريخ كمصدر للتنظير والخبرة يجوز اهتماما من المدارس المختلفة، ومع ذلك يظل لكل من المؤرخين ومتخصصي العلاقات الدولية والفلاسفة مقترباتهم الخاصة والمخلفة لتفسير ودراسة نفس الظواهر الدولية، كذلك لا يقدم أي جانب بمفرده إجابة شافية وكاملة كما لا يسعى كل منهم إلى نفس الأهداف البحثية. ففي حين تظل المادة التاريخية غاية في حد ذاتها بالنسبة للمؤرخ فهى وسيلة بالنسبة لدارس العلاقات الدولية يقترب منها من خلال أطر تحليلية ونظرية تختلف عن نظائرها لدى المؤرخ. ومن ثم فإن اقتراب مشروع العلاقات الدولية من مجال التاريخ الإسلامي كان يحيطه صعوبات شديدة، أخشى أن تكون قد أوقعتنا فيما يمكن أن يأخذه علينا متخصصوا علم التاريخ، ولكن عذرى هو القناعة بضرورة وأهمية المحاولة تأكيدًا لحيوية التعاون بين مجالات معرفية مختلفة، في سبيل دفع وتطوير الدراسات الإسلامية، وفي سبيل إبراز تحيزاتها الخاصة في مواجهة التحيزات الغربية.

التحيز في مجال دراسة النظام الدولي: إسقاط الخبرة العثمانية:

1 - اشترك مؤرخوا ومتخصصوا علوم اجتماعية في الدعوة للاهتمام بالعلاقة بين دراسة التاريخ وبين دراسة هذه العلوم - منها العلوم السياسية، وكما اهتمت روافد من المنظور الغربي بالعلاقة بين التاريخ والسياسة بصفة عامة، اهتمت روافد أخرى منه بدور التاريخ في مجال دراسة العلاقات الدولية. كذلك ساهمت بعض المقتربات النظرية في هذا المجال بتوظيف التاريخ عند دراسة النظم الدولية.

فخلال مسار تطور الدراسة العلمية للعلاقات الدولية منذ الحرب العالمية

الأولى وحتى الآن تعددت الروافد التي اهتمت وضعية التاريخ في نطاق هذه الدراسة، ولقد مثلت طبيعة هذا الاهتمام أحد الأبعاد الأساسية في الجدل الذي ثار بين الدراسة التقليدية والمدرسة السلوكية. فإذا كانت دراسات التاريخ الدبلوماسي تعد من أهم أركان المدرسة التقليدية، وإذا كانت دراسات النظام الدولي من أهم أركان المدرسة السلوكية. فإن التاريخ وإن كان يقع في قلب الأولى يعد أداة هامة من أدوات الثانية. أي أن التاريخ وإن كان معطاة هامة في دراسة العلاقات الدولية إلا أن هناك فارقا بين استخدام دارسي الدبلوماسي وبين استخدام دارسي النظم الدولية للمادة التاريخية.

ولقد تم توظيف التاريخ في مجال دراسات النظام الدولي في ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: هو الذي يرى في التاريخ مصدرًا للمادة الأولية اللازمة لصياغة بعض الفروض النظرية، ومعملا لدراسة العلاقة بين السبب والنتيجة، واختبار الفروض.

والاتجاه الثاني: ينطلق من واقع تاريخي محدد ويحاول وفق معايير معينة التمييز بين أنماط من النظم الدولية التاريخية. يحاول مجرد متابعة التطور التاريخي للعلاقات الدولية بالاستعانة بأطر التحليل النظمي.

أما الاتجاه الثالث: فهو الذي يهتم بتنظير أسباب صعود وسقوط الإمبراطوريات أو القوى الكبرى المهيمنة التي تتابعت مدار التاريخ، وخاصة منذ القرن السادس عشر الميلادي. ولقد أينع هذا الاتجاه خلال العقد الماضي نظرًا لطبيعة المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي بسبب التحولات الكبرى التي تحدث في توزيع القوى العالمية.

2 - ودون التوقف بالتفصيل عند النماذج الرائدة لهذه الاتجاهات الثلاثة، فإن ما يعنينا التنبيه إليه أنها لم تتطرق إلى الممارسات الدولية في مراحل التاريخ الإسلامي بصفة عامة ومرحلة التاريخ العثماني بصفة خاصة.

فلقد اقتصرت خبرة النظام الأوروبي وخاصة منذ وستفاليا. حقيقة تناولت أدبيات التاريخ الدبلوماسي الغربية الدولة العثمانية - خاصة خلال القرون الأخيرة من عمرها - باعتبارها واحدة من عدة قوى كبرى مثلث أطراف نظام توازن القوى التقليدي، ولكن نجد أن الدراسات الرائدة للتنظير حول سمات وعوامل التطور في النظم الدولية التاريخية لم تمتد إلى الخبرة العثمانية بل أسقطتها، وبالرغم من أن هذه الخبرة كانت تعد - خلال المرحلة التي اهتمت بها هذه الدراسات - للقوة العالمية ومبعثا لأخطر التحديات التي واجهت نظام العلاقات الأوروبية سواء بصورة إيجابية (خلال مرحلة القوة العثمانية العالمية خلال القرن السادس عشر والسابع عشر) أو بصورة سلبية (خلال مرحلة التدهور والضعف ثم الانهيار).

3 - إن هذا الإسقاط لهذه الخبرة على هذا النحو إنما يعبر عن نمط من التحيز الغربي، مبعثه رفض خبرة الطرف الآخر وعدم الاعتراف بها، ولكن ما هي أسباب هذا النمط من التحيز؟ وما هي جذوره؟

يمكن القول إن هذا الإغفال أو التجاهل أو الإسقاط يعكس اهتماما مقصورًا على الذات نابعًا من الاعتراف بضرورة الاختيار بين الخبرات والتجارب التاريخية على صعيد هذا النطاق الزمني والحضاري الممتد في تاريخ العالم، ولقد عبر صراحة عن المبدأ بعض أعلام دراسة العلاقات الدولية في الغرب.

ولكن من ناحية أخرى: يمكن القول أيضًا أن هذا الإسقاط يعكس وبدرجة أساسية رفضًا من نوع آخر للاعتراف بالغير. ويمثل هذا الرفض امتدادًا وترجمةً صريحة للانفصال الذي كان قائمًا بين الأنظمة القديمة. حيث إنها لم تكن من الشمول بحيث تتناول العالم بأسره، فكان كل نظام يوضح مجيد خدوري يعني بتنظيم العلاقات بين كيانات مستقلة ودول مختلفة

في منطقة معينة من العالم ذات إطار حضاري مشترك ولم تكن هذه النظم «دولية» حسب مفهومنا اليوم؛ لأن كل نظام كان منفصلًا وخاصًا. ولم يكن هناك من سبيل لدمج هذه الأنظمة المختلفة في نظام واحد مترابط. حيث كان كل منهم يدعي لنفسه التفوق على غيره، بعبارة أخرى يمكن القول إن عدم امتداد التحليل النظمي المعاصر إلى الخبرة الإسلامية - وخاصة العثمانية - إنما مبعثه عدم الاعتراف بأنها كانت جزءً من النظام الدولي في ذلك الحين، وهو النظام الذي نشأ من وجهة نظرهم أوروبيا حيث تطورت مبادئه وقواعده القانونية لضبط العلاقة بين الدول المسيحية وحدها في عصر بدأت فيه سيادة الدول الغربية على العالم، وبقدر ما ظهرت سمة عدم الاعتراف هذه في رؤية مفكري وقانوني أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين عن العلاقة بين الدولة العثمانية والدول المسيحية، بقدر ما وجدت مدلولاتها وامتداداها في تقاليد البحث العلمي لدى محللي النظم الدولية المعاصرين الذين أسقطوا خبرة الدولة العثمانية، وهى الخبرة التي كان لابد وأن تدعم من مدلولات قواعد التنظير حول قضايا هامة مثل صعود وسقوط الدول الكبرى، وحول أثر الدِولة الإسلامية في التفاعلات الدولية.

ولم يكن هذا الوضع إلا جزءًا من تيار عام طغى على مجالات دراسية أخرى حديثة معاصرة فإن المؤرخين الغربيين أيضا - كما يقول أساتذة التاريخ الإسلامي - قدموا تاريخ العالم كله من زاوية نظر غربية إقليمية جعلت من أوروبا مركزًا للعالم تدور حوله التواريخ الأخرى، التي غدت ظلالا باهتة لهيكل التاريخ الأوروبي العالمي. كذلك فإن نشأة العلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة تزامنت مع الفترة التي تكون فيها وعي الغرب بأنه أضحى مركز العالم، ومن ثم تعددت التحيزات في مناهج هذه العلوم (طبيعة القضايا موضع الاهتمام، والفروض.. والنتائج).

إذن، كيف يمكن تطوير نموذج معرفي يواجه هذا التحيز ويعالج قصور نتائجه؟

بالرغم من أن عدم الاعتراف بالغير لم يكن مقصورا على الطرف الأوروبي المسيحي، حيث إن الطرف العثماني أيضًا لم يكن يعترف به، (وهو الأمر الذي تغير تدريجيا تحت تأثير عوامل الضعف العثماني منذ نهاية القرن السابع عشر، وحتى تحقق الاندماج الكامل للدولة العثمانية في النظام الأوروبي منذ منتصف القرن التاسع عشر)، أي بالرغم من انفصال النظم القانونية الدولية Inter national Legal Order للطرفين، إلا إنه لا يمكن إنكار أن العلاقات والتفاعلات بينهما قد انتظمت في نطاق دولي International System، ومن ثم فوفقا لتعريف النظام الدولي (النسق: System)، والأبعاد النظرية للتحليل النظمي: فإنه يمكن دراسة هذه العلاقات الإسلامية - غير الإسلامية في مرحلة التاريخ العثماني (وغيرها من مراحل التاريخ الإسلامي) على ضوء هذه الأبعاد. ويجب أن تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وضع الدولة العثمانية في خريطة وهيكل توزيع القوى العالمية في فترات متتالية من التطور التاريخي للنظام الدولي، على نحو يوضح مراحل صعود وهبوط الدولة العثمانية، والقواعد التي حكمت هذه العملية، والعوامل المختلفة التي كانت وراءها، وخاصة ما يتصل بتحديات العلاقات مع الأطراف غير المسلمة. وهذا ما تحقق بإذن الله وعونه على صعيد الجزء الثاني من مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ليس بالنسبة للتاريخ العثماني فقط ولكن لمراحل التاريخ الإسلامي السابقة عليه.

فلقد تم توظيف المادة التاريخية وفقًا لأبعاد التحليل النظمي للعلاقات الدولية، على نحو ساهم في إبراز الكليات وليس الجزئيات، الأنماط التاريخية وليس الأحداث المفردة، التحولات الكبرى وليس الوقائع

المحددة، مع التركيز في نفس الوقت على قضايا وموضوعات هامة المدلول بالنسبة للعوامل المختلفة التي أبرزت التحدي الخارجي للدولة العثمانية في كل مرحلة من مراحل تطورها، ومارست تأثيرها على مسار تطور النظام الدولي الإسلامي.

وبقدر ما ساعد مثل هذا التحليل على تقديم صورة العلاقات الدولية في هذه المراحل من زاوية الطرف الإسلامي لهذه العلاقات. بقدر ما هدف أيضًا إلى استخلاص قواعد عن إشكاليات تلك المتصلة بطبيعة تأثير الوظيفة العقيدية كمحرك للسياسات الإسلامية، وخاصة في فترات ضعف القوة الإسلامية.

هذا ويجدر الإشارة إلى أن هذه العملية التطويرية لنموذج بديل على هذا النحو إنما التزمت بمعيارين أساسيين من ناحية: عدم الاقتصار على التفاعلات العثمانية - الأوروبية المباشرة، ولكن تقديم صورة كلية وشاملة من العلاقات الإسلامية - غير الإسلامية، والتي تقوم فيها الدولة العثمانية - من بين الأطراف الدولية الإسلامية - بدور الفاعل الدولي الأساسي الإسلامي. ومركز القوة الإسلامية العالمية، وهو الدور الذي انعكس بقوة على أنماط التفاعلات الإسلامية - العثمانية، والإسلامية - الأوروبية، ولقد ترتب على هذا المقترب تحقيق قدر هام من التفاعل والربط بين مستويات متنوعة من التفاعلات الدولية الإقليمية، والجزئية الإسلامية والأوروبية، على نحو يعالج القصور في التواريخ الإسلامي، وما كان العالم المحيط يشهده من أحداث في هذه المرحلة نفسها.

وإذا كانت هذه الإجراءات تستجيب لمتطلبات عديدة لتطوير مناهج ومقتربات إعادة كتابة التاريخ الإسلامي في عصوره المختلفة فهي كانت استجابة لطبيعة مرحلة التاريخ العثماني بصفة خاصة، والتي اتسمت بتعدد مراكز القوة الإسلامية

المستقلة من ناحية، كما شهدت تلاحمًا وتفاعلا أكبر مع تاريخ الطرف الآخر من ناحية أخرى. ومن هنا كانت ضرورة وأهمية البحث عن نمط العلاقات العثمانية مع مراكز القوة الإسلامية الأخرى، ولكن مع الانتباه لكل محاذير مصطلحات «التاريخ العالمي»، «الوحدة العالمية».

ومن ناحية أخرى: الالتزام بضوابط ومعايير إسلامية في النظر لتاريخ هذه العلاقات، وعند تقويمها، وذلك تفاديا وعلاجا لأنماط أخرى من التحيزات الغربية، والتي برزت لنا خلال التفاعل مع مصادر التاريخ الإسلامي من أجل تحقيق الأهداف البحثية السابق الإشارة إليها، والتي تهدف بدورها لمواجهة التحيز بإسقاط خبرة الدولة العثمانية من نطاق الأعمال الرائدة الغربية في مجال دراسة النظم الدولية (كما سبق وأوضحنا)، وهذا يقودنا إلى المجموعة الثانية من التحيزات عند دراسة الدولة العثمانية.

ثانيا: التحيزات في مجال دراسة التاريخ الإسلامي:

بين الإهمال والتشويه، وبين التطرف في الهجوم أو الدفاع:

يمثل عصر التاريخ العثماني أحد عصور التاريخ الإسلامي التي يواجه التعامل معها سواء من جانب المؤرخين أو متخصصي العلوم الاجتماعية أنماطا متميزة من التحيزات الغربية أو العربية أو المشتركة بين الطرفين، ويمكن أن نشير إلى ثلاث مجموعات أو أنماط من التحيزات في مجال دراسة التاريخ العثماني:

أولها: يتصل بالتحيزات في مجال مصادر هذه الدراسة.

ثانيها: ينبثق من مجال تقويم اتجاهات التطور في الممارسات الدولية الإسلامية، ودور الممارسات العثمانية بصفةٍ خاصة في إحداث ما يسمى بالفجوة بين «النظرية الإسلامية والتطبيق» في نطاق العلاقات الدولية.

ثالثها: يثور حول مجموعة من القضايا أو السياسات المتصلة بالدور والوضع العالمي للدولة العثمانية.

- **1 - التحيز في مجال المصادر: أسباب ومظاهر إهمال دراسة التاريخ العثماني:**

يكتسب هذا النمط من التحيز أهمية خاصة لأنه يساعد - ولو جزئيا - على بيان بعض أسباب أنماط التحيزات الأخرى وسبل علاجها والتي سيرد ذكرها وتتمثل آليات التحيز في مجال في ثلاث صور:

أ - وتظهر الصورة الأولى في شكل إهمال دراسة التاريخ العثماني والتعتيم عليه وعدم الاهتمام به بنفس قدر الاهتمام الذي حازته عصور إسلامية سابقة،فمن بين مجالات التاريخ الإسلامية نجد أن العصر العثماني هو أقلها تطورًا ولقد كان لهذا الإهمال مظاهره وأسبابه المختلفة بقدر ما تطورت درجته وطبيعته،ولقد ساهمت أقلام غربية وليس تركية أو عربية فقط في كشف أبعاد هذا النمط من التحيز والدعوة لعلاجه، فلا يمكن إنكار أن جهودا غربية علمية متميزة قد قدمت رؤى تنقد تحيزات غربية أخرى.

فعلى سبيل المثال: تغلبت في الأدبيات التاريخية الغربية عن القرن السادس عشر صورة سلبية غير إيجابية عن المجتمعات الآسيوية الشرقية. ومن ثم عن المجتمع العثماني بمعنى أنه لم يستطع الاستجابة للتغيرات في الغرب.

فإن الطريقة التي اقترب بها الباحثون الأوروبيون من التاريخ العثماني خلال هذه المرحلة انعكست بقوة على ظهور تلك الصورة، فإن رؤية الباحثين الغربيين لما أحدثته الاكتشافات الجغرافية من انقلاب في مراكز القوة العالمية والنشاط السياسي دفعتهم لإنتاج أدبيات ضخمة عن هذا الحدث العالمي التأثير؛ ولذا انصرف الاهتمام عن مصادر تاريخ الطرف الآخر، ولقد كان الاهتمام بهذه الأخيرة من شأنه أن يغير من أبعاد هذه الأخيرة. من شأنه أن

يغير من أبعاد هذه الصورة ويبين أبعادًا أخرى مهمة وهى حفاظ المجتمعات الشرقية على تجانسها، وحقيقة التأثير التركي المسلم على الغرب من خلال التنافس على توزيع القوة العالمية حول حوض المتوسط خلال القرن السادس عشر.

ومن ناحية أخرى: كما يقول المؤرخ التركي كمال كاريات - لم يحظ التاريخ العثماني بين صفحات معظم دراسات التاريخ العالمي والعديد من دراسات التاريخ الأوروبي والآسيوي إلا بإشارات موجودة وهامشية، أما الأعمال الغربية الكبرى عنه والتي ظهرت في القرنين التاسع عشر والعشرين، فلم تكن إلا أعمالا تاريخية تقليدية مستمدة أساسًا من اليوميات العثمانية والتواريخ الرسمية العثمانية ولا تستند إلى مقتربات أو نظرية متطورة لتحليل المادة التاريخية بطريقة علمية موضوعية، ويرى د.كاريات - أنه من الصعب تفسير هذا الإهمال للتاريخ العثماني حيث إن تطور الدولة العثمانية منذ بدايتها وحتى سقوطها قد ارتبط بقوة بتاريخ أوروبا تأثيرًا وتأثرًا بل إن صعود وسقوط هذه الدولة قد حكمه بدرجة كبيرة نفس القوى الاجتماعية والاقتصادية التي شكلت مسار التاريخ الأوروبي، ويرجع د.كاريات أسباب هذا الإهمال إلى عاملين أساسين: العامل الأول: هو نمط العلاقة الصراعية بين العثمانيين وبين الدول الأوروبية والصورة السيئة التي أخذها الغرب عن الترك، وهذه الصورة تطورت من الخوف عقب سقوط القسطنطينية، إلى الرهبة والإعجاب خلال القرن السادس عشر إلى عدم الاهتمام والاحتقار خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. ولقد استمرت صورة أوروبا عن الترك في العصور الوسطى والحديثة تغذى صورتهم في عصر الاستعمار التقليدي والإمبريالية الأوروبية. أما العامل الثاني، فهو ظهور القومية والدول

المستقلة في البلقان وأرجاء العالم الإسلامي الذي كان يتبع الدولة العثمانية، ولم يكن لدى هذه الدول أي اهتمام بالتاريخ العثماني نظرًا لتأثير الاعتبارات السياسية والأيديولوجية كما سنرى لاحقا.

ومن ناحية ثالثة: نبهت مصادر تاريخية عربية أيضًا إلى أسباب أخرى عربية وتركية معاصرة ساهمت في إهمال دراسة التاريخ العثماني، ألا وهو ضعف أن لم يكن انعدام الترجمة إلى العربية من المصادر التركية الأولية نظرًا لغياب العنصر التركي في الساحة العلمية العربية وغياب العنصر العربي في الساحة العلمية التركية وذلك تحت تأثير وطأة اعتبارات سياسية وقومية مما أدى إلى إسقاط التاريخ العثماني من حسابات التاريخ العربي أو تقديمه في صورة مشوهة ومتحيزة كما سنرى، فإن نقص المصادر التي تسمح بدراسة علمية رصينة لم تكن الذين يريدون إنصاف التاريخ العثماني من إنصافه على أسس سليمة كما لم تمنع من أرادوا تشويهه من التطرف في هجومهم دون أسانيد كاملة.

ب - وتظهر الصورة الثانية في شكل اهتمام المؤرخين المعاصرين بالتواريخ القومية والجزئية والمحلية في العصر العثماني وعدم الاهتمام بتقديم الرؤى الكلية الشاملة عن التفاعلات الإسلامية العثمانية خلال هذا العصر، وإذا كان هذا الوضع يعكس تأثير الاعتبارات السياسية والأيديولوجية المعاصرة فهو يعكس أيضا واقعا آخر لطبيعة المصادر العثمانية الأولية في التاريخ، ففي مقابل أمهات كتب «التاريخ العام» الإسلامي التي كتبت بالعربية والتي ذخرت بها القرون السبعة الهجرية الأولى وخاصة القرنين الرابع والسادس. نجد فراغا بالنسبة للكتب المناظرة خلال العصر العثماني، فلقد تزايد ظهور التواريخ الجزئية والمحلية بالعربية وغيرها على حساب التواريخ العامة في العصر العثماني بصفة خاصة، ودون الدخول الآن في

تفاصيل تسير هذه الظاهرة فيكفي الإشارة إلى عواقب أخرى لها وأهمها ضرورة الاعتماد على تواريخ تركية، وهذا يقتضي بدوره أمرين: الترجمة إلى العربية وقبل ذلك إمكانية الوصول إلى المصادر التركية وخاصة (الوثائق والمخطوطات)، وكلا الأمرين تواجهه صعوبات بالنسبة للمؤرخ العربي بصفة عامة، وهذا ينعكس بالضرورة على سبل دراسة وفهم قضايا محددة يحتاج تحليلها بصورة أكثر علمية وتوازنا للتعامل مع مصادر تركية إلى جانب مصادر أخرى، ومن أهم هذه القضايا - كما سنرى - قضية الضم العثماني للوطن العربي، الإصلاح العثماني، بعبارة أخرى وبفرض توافر الاهتمام والرغبة في دراسة قضايا وتطورات التاريخ العثماني تظل مشكلة المصادر التركية مبعثًا لأنماط - لا إرادية - من التحيز، حيث يقوم المؤرخ العربي بعلاج المشكلة بالرجوع إلى المصادر الاستشراقية أو الدراسات الغربية المعاصرة التي في التعامل مباشرة مع فترات محددة في التاريخ العثماني من خلال مصادر تركية، فبالرغم من اتهام الرؤية الغربية بالتحيز ضد الدولة العثمانية إلا أنه لا يمكن إنكار دور أعمال رائدة غربية في تطوير مجال دراسة التاريخ العثماني من مصادره الأولية على نحو وفر المادة العلمية التي نقل عنها المؤرخون الغرب المعاصرون بل لقد وصلت هذه الأعمال - وهى جزء من الأعمال التي اهتمت بما عرف بالمسألة الشرقية - إلى حد التنبيه إلى أن دراسة هذه المسألة قد تمت في نطاق التاريخ الدبلوماسي الغربي؛ ولذا فهي تعكس وجهات نظر أوروبية بحتة ومتحيزة غالت في تقديم الأدوار الأوربية وتناولت العالم الإسلامي باعتباره مجرد موضوع للتوازنات الأوروبية في مرحلة التوسع والقوة الأوروبي، ومن ثم نبهت هذه الأعمال إلى خطورة المشاكل التي تعوق توافر المصادر التوثيقية «الشرق أوسطية «التي تساعد

دراسة رؤية الفواعل الأقليمية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والجدير بالذكر هنا أن بعض الدراسات التاريخية - غير المعاصرة - قد قبلت هذا النوع من التحيز في دراسة المسألة الشرقية أي من خلال مصادر أوروبية أساسًا، والذي نبهت مصادر غربية إلى ضرورة علاجه، فانطلاقًا من القول بأن الشرق الإسلامي كان مجرد موضوع ليس فيه حياة، وأن المسألة الشرقية ليست نزاعًا بين دول أوروبية ودول شرقية ولكن نزاع بين الدول الأوروبية حول هذا الشرق الإسلامي - انطلاقًا من هذه المقولة فضلت هذه الدراسات دراسة المسألة الشرقية من منظور مراكز السياسة الأوروبية لفهمهما عن سياسة الغرب وآرائهم.

ج - أما الصورة الثالثة من التحيز في مجال المصادر فتظهر في شكل غياب الدراسات الغربية في مجال التقييم النقدي التراكمي للبحوث ليس في مجال التاريخ العثماني فحسب. ولكن في مجال الدراسات التاريخية الإسلامية بصفة عامة، فإذا كانت الدراسات العربية الإسلامية في منهجية التاريخ الإسلامي قد بحثت في طبيعة التراكم العلمي المنهجي والمعنوي على صعيد أعمال أعلام مؤرخي العصور الإسلامية المتخلفة إلا أن مصادر العصر العثماني - وخاصة القرون الثلاثة الأخيرة منه لم تدخل في نطاقها، كذلك فإن الدراسات التاريخية الإسلامية الحديثة والمعاصرة المتخصصة في العصور المختلفة ومنها العثماني لم تلق اهتماما لتحديد طبيعة التراكم العلمي على صعيدها.

وفي المقابل، نجد صورة عكسية في الغرب حيث يهتم أعلام دراسة التاريخ الإسلامي من المستشرقين ومن المؤرخين بالتقييم النقدي التراكمي للجهود التي تفرزها الجماعات البحثية الغربية في مجالات متعددة ومختلفة (تاريخ الحضارة،

تاريخ الأفكار، تطور الرؤى الغربية عن الإسلام والمسلمين...)، ومما لاشك فيه أن أمثال هذه الدراسات النقدية التراكمية هي التي تساعد على اكتشاف التحيزات كما تمثل المنطلق للبحث في مجالات جديدة، ومن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من بعض الدراسات النقدية الغربية والتي تكشف بدورها عن نمط عام التحيز تشترك فيه الدراسات الغربية المعاصرة في التاريخ الإسلامي: هو أن هذه الدراسات اتجهت منذ منتصف القرن العشرين إلى توظيف أساليب مفاهيم العلوم الاجتماعية في التحليل مما فتح الطريق أمام موضوعات ومجالات بحثية جديدة مثل التغير الاقتصادي والصراع الاجتماعي والخصوصية الداخلية للمجتمعات الإسلامية والتعددية بين الدول الإسلامية، وجميعها موضوعات تغلب منظور تفتيت التاريخ الإسلامي وتضحي بالرؤية الكلية لأبعاده. وذلك على عكس الرؤية التي أفصحت عنها كتب التواريخ العامة الإسلامية الكبرى والمسماة «التقليدية» والتي غلب عليها الطابع الكلي العالمي وليس التعددي للتاريخ الإسلامي. كذلك أبرزت صور الرضا والإجماع وليس الصراع.

هذا، ولقد كان من أهم أبعاد دعوات عربية معاصرة لإعادة كتابة التاريخ الإسلامي تلك الدعوة للحفاظ على فكرة تواصل وحدة هذا التاريخ واستمراره بالرغم من تنوع وتعاقب عصوره، كذلك الدعوة لتطوير الرؤى الكلية الشاملة تخطيا للجزئية والخصوصية والمرحلية، أي تخطيًا لتحيزات التي تقع فيها بعض الرؤى الغربية التي تركز على مراحل عربية أو تركية أو مغولية متغافلة بذلك عن علامات استمرار الوحدة الحضارية الإسلامية أو عن استمرار توسع وانتشار الإسلام حتى بعد انتهاء عصر الفتوح الكبرى الأولى، هذا ولقد ساهمت بعض الأعمال الغربية الرائدة في تقديم مثل هذه الرؤية الكلية التي تجمع التعددية والخصوصية والجزئية والصراع في إطار كلي ومستمر الإسلامي وحضارته.

- **2 - التحيز في مجال تقويم اتجاهات التطور في الممارسات الدولية العثمانية: تشويه العلاقة بين «النظرية والتطبيق» في الإسلام:**

ظهر هذا النمط عن التحيز على صعيد تيار من الدراسات التي وظفت التاريخ الإسلامي - وخاصة نماذج عن ممارسات وأنماط تفاعلات الدولة العثمانية - في تحليلاتها لتحقيق أهداف بحثية متنوعة، وهذا التيار يتعرض للتطور الزمني للتاريخ الدبلوماسي الإسلامي، كغاية في حد ذاته ولكن يوظفه في شكل تحليل مادته بالاستعانة بأطر نظرية من أجل دراسة عمليات التغيير في السياسات الخارجية للأطراف الدولية الإسلامية أو في عمليات النظام الدولي. ومن بين أهم تحيزات ذلك التيار تلك التي سعت إلى استخلاص تعميمات حول العلاقة بين النظرية الإسلامية في العلاقات الدولية وبين التطبيق والممارسات الإسلامية الدولية.

ويدور هذا النمط من التحيز حول قضيتين: التطور نحو التعددية السياسية الإسلامية الدولية بعيدا عن مثالية الدولة الإسلامية في ظل خلافة إسلامية، والتطور نحو العلاقات السلمية بين المسلمين وغير المسلمين وهي العلاقة التي تقوم على مفاهيم ومبادئ المصلحة المشتركة بعيدًا عن مثالية الجهاد. ويكمن وراء هاتين القضيتين والتي يثير تفسيرهما ودرجة قبولهما من عدمه جدلا كبيرًا بين المنظور الإسلامي وغيره من المنظورات (بل وبين روافد من المنظور الإسلامي) تكمن خلفية عامة هي: التطور الذي حدث في درجة اندماج العالم الإسلامي في نظام دولي تهيمن عليه قيم ومبادئ وأسس غربية ومدى اعتراف وحدات هذا العالم وقبولها لهذه الأسس والمبادئ بعد أن كان الأساس في مراحل سابقة من التاريخ الإسلامي هو الفصل بين دار السلم ودار الحرب. كذلك تكمن فكرة التطور الذي حدث نحو انتشار نموذج الدول القومية وشحوب فكرة الأمة الإسلامية أمام

ضغوط ومتطلبات التعددية السياسية الدولية الإسلامية.

وبالاستناد إلى التطور في تيارات الفكر السياسي الإسلامي حول هاتين القضيتين وإلى التطور في نماذج الممارسات الإسلامية الدولية يقيم هنا التحيز مقولة الفجوة بين ما يسمى «المثالية الإسلامية» أو «المنظور التقليدي الإسلامي» وبين اتجاه الممارسات وخاصة خلال العصر العثماني، حيث إن تطور الممارسات الدولية عبر القرنين الأخيرين من عمرها تقريبًا كانت بمثابة نقطة تحول واضحة في العلاقة بين دار السلام ودار الحرب، حيث تحول تدريجيا السلوك العثماني الدولي نحو قبول شروط ومظاهر الاندماج في النظام الأوروبي السياسي والاقتصادي (ومن أهم هذه المظاهر الدبلوماسية التبادلية الكاملة بعد الدبلوماسية المنفردة، الاتفاقات والمعاهدات غير محددة الأجل وسياسات الإصلاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، ويصل هذا النمط من التحيز إلى أن النظرية الإسلامية «التقليدية» حول العلاقات الدولية والتي تشكلت خلال فترة القوة والهيمنة، وحتى تم تصفيتها وصولًا إلى وضع العالم الإسلامي في النظام الدولي الحديث والمعاصر.

والجدير بالملاحظة أن متابعة التطورات في نماذج هذه الخبرة، قد اتسمت بأنه تقتطع كل منعطف من هذه التطورات (على مستوى الفكر أو الممارسة) من سياقه التاريخي الزماني والمكاني وهو الأمر الذي كان لابد وأن ينعكس على النتائج، وكان هناك نوعان من هذه النتائج، الأولى ضمنية وغير مباشرة ومن هنا خطورتها لأنها تخدم أهداف عملية للسياسات الغربية، وهى تغيير مدركات وذاكرة الشعوب الإسلامية عن الماضي ليصبحوا أكثر تقبلا للواقع أي واقع استمرار تجزئة العالم الإسلامي المعاصر، وواقع استمرار الخضوع للهيمنة الغربية على أساس أن كل من الواقعين ما هو إلا جزء من تيار عام تولد

تدريجيًا في رحم التاريخ الإسلامي، وأن له أسانيده ومبرراته الشرعية في الفكر والتاريخ، أما النتيجة الثانية فهي تأكيد وإثبات بعض المقولات والرضيات الغربية السائدة ومن ثم فهي تمثل تحيزًا واضح عند تفسير هذه الفجوة المشار إليها، حيث يشير هذا النمط من التحيز إلى أن هناك العديد من الإسلام بقدر ما هناك العديد من المسلمين وأن السياسات مستقلة وليست تابعة للدين الإسلامي، وأنه لا يكفي القول أن الإسلام هو دين المسلمين ولكن القول إن «الإسلام هو المعتقدات السياسية وسلوك المسلمين وما يقولونه وما يفعلونه». ومن الواضح أن هذا الاتجاه ينطلق من إنكار الفصل بين الإسلام وبين ممارسات المسلمين، ويتبنى هذا المنطلق تيار مهم من الدراسات الغربية وهو الذي يحاول أن يتلمس ذاتية وخصوصية الإسلام كعقيدة منزلة لتنظيم الحياة والمجتمع والعلائق بين كافة البشر، ويحذر دائمًا هذا التيار من خطورة التمييز الحاد بين الإسلام «الحقيقي» وغيره أو إعطاء وضع متميز للمقولات الشرعية في مصادر القانون؛ ولذا فإن هذا التيار يرى أنه مهما كان ما يعتقد الناس أنه الإسلام فإن ما يسمى الإسلام «الشعبي» له مغزى خاص حتى لو أدانه الشرعيون والقانونيون الإسلاميون.

وفي مواجهة هذا الاتجاه لا يمكن إلا أن نطرح الأسئلة التالية (كمنطلق لتطوير عملية تصحيح هذا التحيز) هل يعد فهما صحيحًا لإسلام ذلك القبول بالقول بأن خبرة تطور ممارسات المسلمين ومدلول تطور نماذج فكرية إسلامية لتثبت أن مثاليات وقواعد الإسلام لم تعد المحرك ولم تعد أساس العلاقات الدولية الإسلامية؟ وهل هناك تفسيرًا إسلاميًا لهذه الظاهرة التي لا يمكن أن تنكر الملاحظة العلمية حدوثها تدريجيًا منذ القرن السادس عشر الميلادي بصفة خاصة ثم مرورًا بضعف وتدهور ثم انهيار القوة العثمانية وسقوط العالم الإسلامي في براثن الاستعمار ثم استقلاله ومن ثم «اندماجه

في الأسرة العالمية الأوسع»؟.

إن الحاجة للإجابة على هذه التساؤلات ضرورة ملحة، فبالرغم من أن أحد المنطلقات الإسلامية الأساسية هي التميز بين الإسلام وبين فهم المسلمين له وسلوكهم إلا أن منظورًا إسلاميًّا صحيحا لا يمكنه أن يصل إلى تجاوز وجود الإسلام ذاته تحت تأثير الخبرة الإسلامية العلمية، أي لا يمكن أن يتقبل القول أن الخبرة التاريخية تثبت فضل وعدم صحة المثالية الإسلامية أو تثبت ضرورة الاتجاه إلى «العلمنة» تحت ضغط مقتضيات الواقع الجديد.

ولكن يمكن قبول القول إنه نظرًا لانتقال المبادرة إلى أيدي دول كبرى من غير المسلمين أصبح من الضرورة وفقا للشريعة الإسلامية أن يراعي المسلمون مصالحهم استنادًا إلى الأوضاع المتغيرة حيث إنه يصعب في ظل أوضاع الدول الإسلامية المتدهورة إحياء النظرة الإسلامية الأولى إلى الشئون الخارجية والتي تطورت في ظل القوة الإسلامية.

كذلك يجب الاهتمام بالسياق التاريخي الكامل للممارسات الدولية العثمانية التي أبرزت التحول في السلوك العثماني نحو قبول شروط ومظاهر الاندماج الكامل في النظام الأوروبي حتى يمكن أن نفهم فهما علميا حقيقة محصلة القوى والدوافع المتضادة نحو قبول هذا التغيير أو رفضه قبل أن نقوِّمها من خلال ضوابط التفسير الإسلامي.

ولهذا من الأجدر كذلك أن نحدد ضوابط تفسير إسلامي لتراجع التمسك بالنظرية التقليدية أو المثالية الإسلامية في ظل الظروف التي عكست تدهور القوة الإسلامية تدريجيا خلال القرون الثلاثة الأخيرة كذلك لتفسير هذا التدهور وهذا السقوط ذاته تفسيرًا إسلاميًّا، وأخيرًا البيان ضوابط وشروط إحياء المثالية الإسلامية.

فما هي إذن الضوابط المنهجية الإسلامية التي كان علينا كباحثي علوم سياسية نتعامل مع التاريخ الإسلامي أن نعيها ونستوعبها حتى تنضبط عملية استكشافنا واستخلاصنا للأنماط السلوكية الدولية العثمانية (والإسلامية بصفة عامة) وحتى نتمكن من مناقشة نتائج هذه المقولات المتحيزة؟ فإنه مهما كانت أهمية الاستعانة بأدوات التحليل في العلوم الاجتماعية الحديثة (النظام الدولي) لتقديم تحليل جديد للتاريخ الإسلامي الدولي فإنه يجب أن يكون مضمون واتجاهات هذا التحليل ونتائجه منضبطة بضواط التفسير الإسلامي للتاريخ على مستويات ثلاثة: الوقائع والأحداث محددة الزمان والمكان، القضايا الهامة والمحورية، الاتجاهات الكبرى الزمانية والمكانية لتطور التاريخ الإسلامي، ومما لا شك فيه أن التاريخ العثماني تثير دراسته وتفسيره المستويات الثلاثة السابقة، وأكثر هذه المستويات إثارة للاهتمام في الخبرة العثمانية هو المستوى الثالث وهو الأكثر اتصالًا بموضوع التحيز الجاري مناقشته في هذا الموضوع، في حين سنتعرض للمستوى الثاني عند مناقشة النمط الأخير من التحيز في الجزئية التالية مباشرة من هذه الدراسة.

ودون الدخول في تفاصيل أبعاد الاختلاف بين ضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ ونظائرها في التفسيرات الأخرى، أو تفاصيل أبعاد التفسير الإسلامي ذاته فإنه يكفي في هذا الموضع الإشارة إلى الملاحظات التالية:

من ناحية: يرجع أساسا الاختلاف بين التفسير الإسلامي والتفسيرات الأخرى إلى اختلاف الافتراضات والرؤى حول العلاقة الثلاثية الأبعاد بين الله والإنسان والمجتمع والطبيعة، أي حول دور الله والإنسان والقوى المختلفة في تحديد مصير الحركة البشرية، ومن ثم فإن مظهرًا أساسيًا من مظاهر هذا الاختلاف يدور حول الأوزان النسبية لتأثير كل من العوامل العقيدية والعوامل الاقتصادية- الاجتماعية

لدى كل تفسير.

ومن ناحية أخرى: لا يجب أن نكتفي بالتيار التقليدي المبسط للتفسير الإسلامي والتي يقتصر على مجرد ذكر «الإرادة الإلهية» في صورة متجردة تمامًا من العوامل الأخرى أو ننزلق- تحت حماسة تجديد دراسات التاريخ الإسلامي - إلى البحث في السببية والعلية والقوانين المنشأة للظواهر، ولكن يجب أن نأخذ بمفهوم للتفسير الإسلامي واسع رحب وعلمي في نفس الوقت يبعد عن سلبيات وتبسيطات الجبرية التقليدية التي أنكرت أثر العوامل المادية كرد فعل ضد المنهج المادي ويتخلص أيضًا من مادية وأحادية وحتمية التيارات المادية في التفسير. وهذا المفهوم هو الذي يقدم حلا لإشكالية الجمع- عند التفسير - بين مجموعات العوامل العقيدية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فهو الذي يؤكد على النزعة الكلية للإسلام وانفتاحه الكامل على كافة القوى الفاعلة في التاريخ، ولكنه يرفض الحتمية التاريخية والمادية، وهو يوازن بين العوامل المشهودة والعوامل الغيبية ولكن يأتي بالإرادة الإلهية على رأس العوامل المحركة للتاريخ والمعملة للعوامل نفسها في الناس والأشياء بعبارة أخرى فإن هذا التيار يقدم مقتربًا توفيقيًا بين الاعتبارات المادية وغير المادية.

ومن ناحية ثالثة وأخيرة: فإن دراستنا للتطورات في حالة كل نظام من نظم التفاعلات الدولية الإسلامية، أو للتحول من نظام لآخر حتى يمكن مواجهة التحيزات الغربية الخاصة بالعلاقة بين النظرية والتطبيق، إنما يجب أن تتم في ظل ضرورة الفهم الحقيقي للدين وللسنن الإلهية في الكون والإنسان والمجتمع. فإن هذه السنن هي التي تبين لنا أن الإسلام ليس دينًا مثاليًا لبناء مجتمع خال من الصراعات والفتن والانحرافات، تتعطل فيه سنن الله المادية والاجتماعية والكونية. فإن ما يعتبره الغرب فارقًا بين النظرية والتطبيق في

الإسلام ليس في الواقع- وعلى ضوء ضوابط التفسير الإسلامي وخاصة السنن - إلا انعكاسًا حقيقيًا للإسلام، بعبارة أخرى إذا كانت تحيزات غربية قد تقولت- على ضوء الخبرة التاريخية - بعدم مصداقية الإسلام إلا أنه يجب أن نؤكد عند الرد عليها على ما يلي: أن مقتضيات الضرورة العلمية وضغوط الواقع الفعلي لا تلغي أسس الإسلام أو المثالية الكبرى التي يطرحها كهدف يجب أن يسعى إليه المسلمون، وإذا كانت ممارسات المسلمين قد ابتعدت عن تحقيق هذا الهدف (الجهاد لنشر الدعوة والوحدة الإسلامية في ظل مفهوم الأمة) فإن الابتعاد عن المثالية ليس إثباتًا لفشل أو عدم مصداقية هذه المثالية والإسلام الذي قدمها، ولكن هذا الابتعاد إنما يبرره منطق السنن الإلهية في الإسلام.

وهكذا، فإن معايير وضوابط التفسير الإسلامي ساعدتنا على تصحيح مخاطر القراءة التاريخية من أجل استخراج الأنماط النظمية، وحتى لا تكون عملية التنميط هذه تفريغًا من المحتوى الإسلامي للتحليل.

- **3 - التحيز في مجال قضايا وسياسات الدور العالمي العثماني وتدهوره: من قضية ضم الوطن العربي إلى سياسات الإصلاح:**

مر تاريخ الدولة العثمانية بعدة مراحل متتالية: مرحلة النشأة وتبلور القوة والدور الإقليمي (1299م - 1517م)، مرحلة الدور العالمي بين الازدهار وبداية الانهيار (1517 - 1774)، مرحلة الانهيار والسقوط (1774 - 1923).

ويتكون نسيج كل مرحلة من هذه المراحل كما يتكون نسيج عمليات الانتقال من مرحلة إلى أخرى من خيوط عديدة متداخلة اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية، ولقد ساهم في نسج هذه الخيوط أطراف إسلامية عديدة (تركية، فارسية، عربية...)، وغير مسلمة (أوروبية أساسًا). كما تعرضت هذه

الخيوط لاختبارات عدة حيث برزت عديد من القضايا المحورية التي تثير الاهتمام بطبيعة السياسات العثمانية، ومسارها، ودوافعها، والعوامل المؤثرة على نتائجها. ومن هذه القضايا: جذور نشأة هذه الدولة كإمارة تخوم، عوامل قوة وازدهار هذه الإمارة وعوامل نجاحها في مرحلة الفتوح الأوروبية الأولى وحتى فتح القسطنطينية، العلاقات العثمانية مع الدول الإسلامية قبل ضم الوطن العربي (بقايا الأندلس قبل سقوطها، المماليك، الصفويين) وبعد هذا الضم (مع الولايات العربية، ومع مراكز القوة الإسلامية الأخرى المستقلة عن السيادة العثمانية)، العلاقات العثمانية الأوروبية في مرحلة امتداد الفتوح، ثم جمودها، ثم انحسارها، ثم بداية الاسترجاع.

وهذه القضايا وغيرها تثير العلاقة بين الأبعاد الداخلية والخارجية للسياسات العثمانية، وتنتشر الإسهامات في مجال دراستها بين المستويين الفكري والتاريخي، ومن ثم تتميز هذه الإسهامات بثراء معركة التحيزات والتحيزات المضادة حول هذه القضايا، نظرًا لتعدد المنظورات والرؤى، تحت تأثير تعقد وتداخل الأطراف المعنية والمصالح والأهداف المتضاربة لهذه الأطراف.

ولكن اختارت الدراسة أن تلقي الضوء على قضيتين أساسيتين:

أولهما: دوافع وأهداف ونتائج التحرك العثماني نحو الوطن العربي.

ثانيهما: دوافع وأهداف ونتائج ما سمى سياسات «الإصلاح» في الدولة العثمانية وإذا كانت القضية الأولى قد تزامنت مع التحول في الدور العثماني نحو التطور العالمي. فإن القضية الثانية إنما تقع في صميم عملية استمرار بقاء وتماسك. ومن ثم عدم سقوط السريع للدولة العثمانية لمدة ما يزيد على القرنين من الضعف والتدهور. بعبارة أخرى فإن القضيتين لا تنفصلان عن وضع الدولة العثمانية في النظام الدولي خلال القرون الأربعة الأخيرة من عمرها. ولكنهما يقعان في نفس

الوقت في صلب اهتمامات معاصرة وخاصة سبل تحقيق الوحدة الإسلامية في مواجهة التحديات الخارجية، عملية إصلاح أو تغيير وتنمية القدرات والهياكل الإسلامية. ومن هنا تكتسب مدلولات هذه الأبعاد التاريخية أهميتها وحيوية مناقشة ما تثيره من تحيزات.

(أ) الوطن العربي في المرحلة العثمانية: التحيزات العربية بين التطرف في الدفاع والتطرف في الهجوم:

بدأت هذه المرحلة بالضم الذي تلاه حكم عثماني للولايات العربية، وحتى سقوطها في يد الاستعمار الأوروبي التقليدي. ولقد كانت أحداث وتفاعلات هذه المراحل الثلاث، والتي جرت كل منها في مرحلة معينة من مراحل تطور القوة العثمانية (الازدهار فالضعف فالانهيار). كانت موضع تحيزات عديدة. هذا ولقد قامت دراسة جادة[1]- تمثل استثناء بين الدراسات العربية من حيث الاهتمام بالنقد التراكمي للأدبيات - بتقديم جهد نقدي مقارن لروافد متنوعة من تيارات فكرية عربية حديثة ومعاصرة. ولقد أبرز هذا النقد أنماط من التحيزات العربية حول أبعاد محددة من التاريخ العثماني. ولقد أمكن ملاحظة أنها تقدم- من منظورات مختلفة بالطبع - إجاباتها على ثلاث مجموعات من الأسئلة: المجموعة الأولى هي: كيف يمكن تنفيذ «الاستحداث» في الوطن العربي (خلال المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني أي منذ منتصف القرن التاسع عشر) في إطار «العثمانية» أم في إطار مستقل؟ أما المجموعة الثاني فهي: هل كانت المرحلة العثمانية استعمارًا

(1) وحيث إن هذه الدراسة تنبثق عن تحليل مفصل وممتد عام أساسًا على عملية نقد تراكمي لعدد كبير من الأدبيات، وهو التحليل الذي ورد في الأجزاء المشار إليها من مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، فإنه سيصبح من العسير الإشارة إلى كل هذه الأدبيات في نطاق هذه الدراسة كما سيصبح الإشارة إلى بعضها من قبيل الإحالات غير الدقيقة. حيث إن الاهتمام هنا منصبٌّ على قضايا موضع التحيز، وليس تحيز مصدر أو آخر، ومن هنا لم تحاول الدراسة تقديم إحالات مرجعية.

واحتلالًا للوطن العربي؟ هل كانت المسئولة عن جموده وركوده وتخلفه وانعزاله عن العالم الخارجي؟ أما المجموعة الثالثة من الأسئلة فهي: ما مدى الثبات أو التحول الذي شهدته المواقف العربية تجاه الدولة العثمانية في ظل التطورات الحديثة في أرجاء الوطن العربي منذ منتصف القرن العشرين؟ وما هي الاختلافات بين المواقف المصرية والمشرقية والمغربية؟ وبالرغم من أنه قد يبدو من الوهلة الأولى أن هناك تميزًا واضحًا بين موضوعات هذه المجموعة الثلاثة وبين التوقيت الزمني لظهور الأدبيات المعبرة عنها، إلا أنه من واقع تصنيف الدراسة المشار إليها، ومن واقع تحليل مضمون واتجاهات الإجابة على هذه المجموعات من الأسئلة فإنه يمكننا أن نشير إلى سمتين عامتين اشتركت فيهما هذه المجموعات الثلاث، هما:

السمة الأولى: التمييز بين تيارين أساسيين من التحيزات العربية: أولهما: تحيز الموقف الإسلامي الذي اتسم بالانزلاق الشديد في الدفاع العاطفي والحماسي عن الدولة العثمانية (سواء من حيث ضمها للعرب، أو نتائج حكمها لهم، أو أسباب تدهور قوتها، وطبيعة علاقاتها مع العرب) نتيجة وضع أحكام مسبقة عن العثمانيين باعتبارهم قادة الشعوب الإسلامية، وخاصة في مجال الجهاد الإسلامي. وثانيهما: تحيز الموقف القومي والثوري والماركسي، والذي اتسم بالانزلاق الشديد أيضًا، ولكن في اتجاه مضاد أي نحو الهجوم حيث لا يرى في تاريخ هذه المرحلة إلا تاريخًا عقيمًا هو سبب البلاء، يقترن فيه الانحطاط والركود العربي بالاستعمار التركي أو الاستعمار العثماني.

السمة الثانية: تشير الدراسة دائمًا وفي أكثر من مناسبة إلى تساوي روافد كل من التحيزين في عدة أمور وهي: استخدام التعميمات والعاطفة والنظر إلى الأمور ككل وليس كجزء، التعبير عن فكر جامد وغير متحرك لا يستطيع أن

ينصف أو يهدم مضمونًا- وليس مصطلحًا - التاريخ العثماني بطريقة علمية منظمة؛ لأن الإسلاميين أو القوميين يستندون إلى إشكاليات زاخرة بالتناقضات والأخطار؛ لأنها غارقة إما في «متاهات أيديولوجية أو أزمة سلفية»، فهي تنظر إلى تاريخ معقد وطويل ومتنوع على أنه حالة واحدة إما مجردة من النفع أو مجردة من الخطأ، ولأنها تفتقد أدوات التحليل العلمي الرصين للمادة التاريخية، وهو التحليل اللازم لتقديم الأدلة والبراهين على صحة الدفاع أو الاتهام، وليس التحليل الذي يتم جريا وراء ظروف سياسية أو نغمة فكرية أو إطار فلسفي أو أيديولوجي ضيق.

وبالرغم من مطالبة د/ سيار الجميل بدراسة التاريخ العثماني دراسة نزيهة ومجردة من الأغراض والنوازع فهو لم يتصد- كما تصدى مثلًا لنقد دراسة توينبي عن الدولة العثمانية - لتقديم الملامح العملية التي تساعد على تطوير وبديل لهذه النماذج المتحيزة في النظر إلى قضايا تاريخ الوطن العربي في المرحلة العثمانية.

ومن بين أهم تلك القضايا التي اجتهد مشروع العلاقات الدولية في الإسلام في تقديم إعادة قراءة لها وتحليلها قضية «ضم» الوطن العربي، وقضية ما سمى الحركات «الانفصالية أو الاستقلالية أو القومية أو التحررية» عن الدولة العثمانية، والتي ظهرت بصفة خاصة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وكلتا القضيتين تقعان- ولكن بدرجتين مختلفتين - في صميم العلاقات (الإسلامية - الإسلامية) ولكن دون انفصال عن طبيعة الإطار الدولي المحيط، وكيفية تأثير المتغيرات الخارجية (الأوروبية - المسيحية) على هذه العلاقات. ومن ثم فإن الفهم العلمي المنظم لهما لا ينفصل عن فهم وضع الدولة العثمانية والوطن العربي في قلب التوازنات العالمية في المراحل التاريخية المعينة. وسنركز

في هذا الموضع على القضية الأولى فقط.

وهذه القضية بدورها تنقسم إلى مستويين: مستوى ضم مصر والشام بعد جولات زمن المعارك العسكرية، ثم استكمال ضم باقي أرجاء الوطن العربي بآليات أخرى. وكلا المستويين يقع في صميم مناقشة دوافع وأهداف وآليات تحرك التوسعات العثمانية نحو الجنوب بعد أن اقتصرت ولمدة ما يزيد على قرنين (1299م - 1512م) منذ بدايتها كأمارة على التوسع غربًا وشرقًا.

فما هي إذن النتيجة التي توصلنا إليها؟، وما هي أولًا المقولات التي انطلقنا من مناقشتها؟، وكيف تمت هذه المناقشة بالنسبة لهذين المستويين؟

بمراجعة العديد من الأدبيات حول المستوى الأول من القضية أمكن التميز بين مجموعات من المقولات المتضادة التي تقدم الإجابة على السؤال التالي: لماذا أسقط العثمانيون المماليك في مصر والشام (وهو السقوط الذي كان بمثابة أول حلقة في دائرة ضم العثمانيين للدول العربية) ولماذا اتجهوا للجنوب عامة؟ وتنقسم هذه المقولات بين المحورين التاليين: من ناحية: تصميم العثمانيين على ضم مصر والشام تدعيمًا لنفوذهم في مواجهة الصفويين، وتأكيدًا لانفراد زعامتهم للعالم الإسلامي، وتحقيقًا لأهداف ومصالح رؤيتهم الاستراتيجية العالمية التي كشفت عن نفسها مع سليم الأول.

من ناحية أخرى: كان التحرك العثماني حماية للشرق الإسلامي والتجارة الإسلامية من الخطر البرتغالي بعد أن اتضح عجز المماليك عن مواجهة الخطر بمفردهم أو بالتحالف مع قوى إسلامية أخرى.

وكان لابد أن تنطلق مناقشة هذه المقولات من محاولة الإجابة عن عدة أسئلة فرعية مترابطة: ما هي طبيعة العلاقة بين الصفويين والمماليك، ما هي قدرات وإمكانات المماليك لمواجهة الخطر البرتغالي وحماية العالم البرتغالي وحماية

العالم الإسلامي كله؟ هل كان بمقدور المساعدة العثمانية للمماليك أن تساعد في هذه المواجهة؟ وهل كان المماليك على استعداد للتعاون مع العثمانيين؟ وهل كان من الممكن حدوث هذا التعاون في ظل الصراع العثماني الصفوي، والتفاهم الصفوي المملوكي، والحوار الصفوي البرتغالي؟

واقتضت الإجابة عن هذه الأسئلة البحث في محاور مختلفة للمادة التاريخية، والمقارنة بين مدلولاتها، والربط بين نتائج المقارنة، (والقصور الأساسي في هذه العملية كان عدم الاستعانة بمصادر تركية مباشرة أو مترجمة والاضطرار إلى الاستعانة بمصادر تركية مباشرة أو مترجمة. والاضطرار إلى الاستعانة بمصادر غربية قدمت تحليلاتها بالاستعانة بمثل هذه المصادر).

وتتلخص المقولة الأساسية لنتائج هذا التحليل فيما يلي:

في نفس الوقت الذي كانت فيه نتائج عملية الكشوف والجغرافية تمهد الطريق لبداية توازن دولي جديد اختلفت فيه الأوزان النسبية بين القوة الإسلامية الدولية والقوة المسيحية الدولية: شهد العالم الإسلامي بدوره تطورات هامة أدت إلى ظهور توازن قوى إسلامية جديدة يلعب فيه العثمانيون وليس المماليك دور الفاعل الإسلامي المركزي في العالم الإسلامي. ولقد تأثر بعمق تشكيل هذا التوازن الجديد بعامل خارجي وهو بداية الهجمة الأوروبية - المسيحية الجديدة.

ولقد كانت هذه المقولة الأساسية محصلة لعدة نتائج فرعية متراكمة تتلخص كالآتي:

1. لم يكن الخطر البرتغالي يهدد دولة المماليك فقط، ولكن كان يهدد وجود ومصالح العالم الإسلامي بأسره.
2. تدني القوى المملوكية وفشل جهودها الدبلوماسية (التنسيق مع البندقية وفرنسا، أو التعاون مع بعض القوى الإسلامية مثل الصفويين، الإمارات الهندية، اليمن) والعسكرية في احتواء الخطر البرتغالي. فلم

يعد بوسع المماليك- على ضوء أوضاعهم السياسية والاقتصادية التي وصلت حدًا كبيرًا من السوء والتدهور - الاستمرار في مقاومة البرتغاليين، وحتى الانتصار عليهم؛ ومن ثم لم يكن قتال العثمانيين للغورى وطومان بأي هو الذي قضى على أملهما في هذا الاستمرار. فلقد وصلت الأوضاع الداخلية حدًا كبيرًا من التدهور تحت تأثير تحول طرق التجارة العالمية، وتحت تأثير ضغط وأعباء تزايد نفقات الحرب مع البرتغاليين، ومواجهة هجمات القرصنة الأوروبية على شواطئ البحر المتوسط، ومن ثم أحكمت حلقات ضعف وتدهور الدولة المملوكية خلال القرن الأخير من حياتها، والتي نالت من قدرتها على القيام بدور مركزي في العالم الإسلامي، والذي سبق وقامت به خلال القرنين الأولين من حياتها.

3. كان التدخل العثماني لملء الفراغ العسكري والسياسي بعد ضعف المماليك يحقق مصالح عثمانية أساسية وهامة تنبثق عن أهداف استراتيجية عالمية جديدة سياسية واقتصادية وعسكرية. وكان ضم قلب العالم الإسلامي- في ظل المعطيات (العثمانية- الأوروبية - العربية)- يحقق هذه الأهداف. ولقد كان بالفعل هذا الضم نقطة تحول أساسية في طبيعة قوة ودور الإمبراطورية العثماني؛ حيث انتقلت منذ بداية القرن السادس عشر من مرحلة الدور الإقليمي إلى الدور العالمي. ولقد كان من أهم هذه الأهداف والمصالح: تدعيم قواعد دفع عملية التوسيع في أوروبا، حماية الجناح الجنوبي للإمبراطورية من خطر الالتفاف الأوروبي البرتغالي في المحيط الهندي والأسباني في البحر المتوسط وخطر القوة الشيعية الجديدة، تدعيم القوة الاقتصادية التي ترتكز عليها المشروعات العسكرية المستقبلية، ومن ثم إحكام السيطرة على الطرق البرية والبحرية

للتجارة العالمية بين الشرق والغرب.

4. ولذا لا يجب الاكتفاء بتفسير واحد لهذا التحرك العثماني، سواء العقيدي المذهبي (ظهور الشيعة الصفوية، وعدم قدرة العثمانيين على تصفيتها بصورة تامة مما استلزم تأمين الجناح الشرقي في الشام ومصر)، أو القومي (تغلب العنصر التركي على العربي)، أو السياسي المصلحي (تأكيد الهيمنة والزعامة للعالم الإسلامي)... ولكن يجب القول إنه تشكلت توجهات وأهداف إستراتيجية عثمانية جديدة، وتوافرت العوامل المبررة والدافعة للتوسع نحو الجنوب، كما توافرت العوامل والظروف التي هيأت نجاح هذا التوسع. ولم يكن في هذا النجاح تحقيق لمصالح عثمانية ضيقة ولكن لمصالح إسلامية كبرى أيضًا.

5. وإذا كان التحرك العثماني يشير في الأذهان المعاصرة كل إشكاليات تحقيق وحدة العالم الإسلامي عن طريق الضم بالعمل العسكري، فإن هذا التحرك لملء الفراغ السياسي والعسكري بعد ضعف المماليك لم يكن في هذه المرحلة التاريخية يحقق المصالح العثمانية السابق توضيحها فقط، ولكن يحقق مصالح الأمة الإسلامية، وحمايتها من خطر تطرف أوروبي مسيحي، كان يسعى بدوره لملء هذا الفراغ. بعبارة أخرى لم يكن الضم العثماني بديلًا سيئا ظالما بل يعد بديلًا قادرًا على التصدي لما هو أسوأ بالنسبة للإسلام ككل. بل لقد كان - وفق ظروف وطبيعة عصره - مقبولا من الأطراف المعينة (فلقد أشارت مصادر تاريخية أولية إلى ترحيب أهل الشام بالسلطان سليم، كما لم يكن انتصار سليم على طومان باي - في نظر مصادر أخرى (ابن إياس) أكثر من مجرد انتصار ملك رومي على ملك رومي آخر).

هذا ولقد تم استكمال ضم أجزاء أخرى من الوطن العربي خلال الربيعين الثاني والثالث من القرن السادس عشر الميلادي. ولقد امتد النفوذ العثماني إلى ولايات شمال أفريقيا بدون أعمال ضم عسكرية مباشرة. وكان هذا النفوذ حماية لها من الهجمة الأسبانية بعد إتمام استرجاع الأندلس. ولا يمكن أيضًا فهم دوافع ونتائج التحرك العثماني على هذا الصعيد بدون فهم أمرين: من ناحية دور الدولة العثمانية في التوازن الأوروبي بين البوربون والهابسبورج خلال هذه الفترة، وهو الدور الذي انعكس على الحروب العثمانية في أوروبا بقدر ما انعكس على توجهها نحو حوض المتوسط، وشمال أفريقيا بصفة خاصة حيث احتدمت الصراعات العثمانية - الأسبانية. ومن ناحية أخرى: كانت دول (أسر) وسط وشرق أفريقيا في حالة ضعف سياسي كامل على نحو ساعد - قبل امتداد النفوذ العثماني - على تغلغل البرتغاليين والأسبان على سواحل هذه المناطق المتوسطية والأطلنطية. هذا ولقد كان تمكين النفوذ العثماني الإسلامي ضرورة لمنع استعانة أمراء دول أفريقيا المتنازعين بأطراف خارجية مسيحية في مواجهة بعضهم البعض، أو في مواجهة النفوذ العثماني.

ولهذا يمكن القول إن الدور العثماني - وكما تعترف بذلك عدة مصادر عربية واستشراقية على حد سواء - قد تصدى لموجة العداء الصليبية الجديدة التي حركها شارل الخامس كتتمة لحركة فرديناند الثاني الذي أتم استرجاع الأندلس. فلقد تخلى الأسبان - نظرا لصمود القوة البحرية العثمانية أمام المحاولات الأسبانية المتكررة للسيطرة على الجزائر وتونس وليبيا حتى نهاية القرن السادس عشر الميلادي - تخلوا عن فكرة غزو شمال أفريقيا، واكتفوا مثل البرتغاليين ببضع ثغور بحرية متفرقة. وبذا وبعد أن انتهت آخر حلقات الصراع الأسباني العثماني في المتوسط تجمد الوضع منذ نهاية القرن السادس عشر على أن يكون الساحل الشمالي أوروبيا مسيحيًا والساحل الجنوبي عربيا

إسلاميا. وهو الوضع الذي تغير مع موجة الاستعمار التقليدي منذ بداية القرن التاسع عشر، وهذه قضية أخرى.

(ب) سياسات «الإصلاحات» العثمانية: بين إهمال دراسة المتغيرات الداخلية وبين إشكاليات النقل عن الغرب:

يعد استكشاف أبعاد التحيز عند دراسة ما يسمى «الإصلاح» أو عصر التنظيمات العثمانية أو» تأثير الغرب على الدولة العثمانية» - يعد محصلة عملية نقد تراكمي لتيار من التحليلات، وليس عملية نقد لأعمال محددة وعلى نحو منفصل. فإن أبعاد هذا التحيز متعددة ومتداخلة. وقد لا تكون مقصورة على تصورات غربية فقط، ولكن تمتد أيضا إلى تصورات عربية. كما أن المصدر الواحد قد يقع في بعد واحد من أبعاد التحيز (التي سبق الإشارة إليها) في حين يكشف صراحة عن خطأ التحيز في أبعاد أخرى، بل وقد يضع تصورًا لعلاج أحد هذه الأبعاد.

إذن ما هي أبعاد نمط التحيز الخاص بهذه القضية؟ وكيف تتداخل؟ يمكن الإجابة على النحو التالي:

1 - يتمثل البعد الأول في إهمال دراسة دور المتغيرات العثمانية الداخلية عند دراسة ما عرف بـ» المسألة الشرقية»، ويعكس ذلك الإهمال المقولة التالية: يرجع استمرار الدولة العثمانية دون سقوط لمدة تقرب من القرنين إلى توازنات القوى الأوروبية خلال القرنين منذ الربع الأخير من الثامن عشر وحتى الربع الأول من العشرين؛ فلقد فرضت هذه التوازنات الحفاظ على بقاء هذه الدولة حتى تتم الإجراءات المناسبة، وفي الوقت المناسب لتقسيمها، ودون تعريض التوازنات الأوروبية القائمة لخطر جسيم يهدد استقرار وأمن النظام الأوروبي برمته.

ومن الواضح أن هذه المقولة تعكس تحيزًا يُعلي من قيمة دور الفاعل

الأوروبي، ويجسد الدولة العثمانية كمجرد موضوع للفاعلات الأوروبية، أو باعتبارها مجرد فاعل سلبي يتلقى الأوامر الأوروبية. بعبارة أخرى، فإن هذا التحيز أعطى انطباعًا أن القوى الأوروبية الكبرى ذات قدرة كبيرة على مجريات الأحداث، في نفس الوقت الذي لم يعط فيه وزنا كافيا لتأثير القوى الداخلية العثمانية. هذا وقد بادرت مصادر غربية رائدة في دراسة المسألة الشرقية ببيان أسباب ظهور هذا التحيز وكيفية علاجه.

فلقد ظهر هذا البعد من التحيز لعدة أسباب من أهمها – قيام الأوروبيين بأنفسهم بدراسة «المسألة الشرقية» والإمبراطورية العثمانية من الخارج، والاستعانة بمصادرهم الأوروبية وليس العثمانية، ومن أجل خدمة سياسات حكوماتهم وأهدافها ومصالحها العسكرية والسياسية والاقتصادية تجاه الدولة العثمانية – تأثر الأطر الفكرية للمؤرخين الأوروبيين بمفاهيم الليبرالية والقومية، ومن ثم نظرتهم للإمبراطوريات متعددة القوميات ككيانات غير طبيعية لابد أن تسقط عدم تعاطف الأوروبيين مع هذه الإمبراطورية المسلمة التي تلتصق بها تصورات الأوروبيين عن الإسلام والمسلمين.

وأحد السبل لعلاج هذا التحيز هو محاولة فهم لماذا استمرت الدولة العثمانية مدة طويلة، وعلاقة هذا الاستمرار بحركة «الإصلاحات»، والعلاقة بين الإصلاحات الحكومية وبين القوى الداخلية المعارضة لها. ومن الواضح أن هذا السبيل يعكس رفض الاعتماد المطلق على الرؤية السلبية للدولة العثمانية باعتبارها كيانا محكوما عليه بالدمار على يد القوميات الصاعدة في الأراضي التي كانت تحكمها، وعلى يد القوى الأوروبية التي تترصد بها. فهو يعكس الاهتمام بالنظر إلى التاريخ العثماني من الداخل تصحيحا للنظرة الضيقة من خلال المنظور الأوروبي التقليدي للتاريخ الدبلوماسي للمسألة الشرقية.

ومن ثم، فإن من أهم متطلبات تنفيذ هذا السبيل هو البحث في وثائق مصادر عثمانية وليس أوروبية فقط؛ حتى يمكن فهم تطور عملية صنع القرار في الدولة العثمانية والضغوط الداخلية التي تعرضت لها. وذلك من خلال دراسة عميقة للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي العثماني. وكان هذا المجال- حتى عقدين مضيًا - من أقل مجالات دراسة التاريخ العثماني تطورًا وجذبًا للاهتمام.

ولكن ألا يمكن أن يقود ذلك السبيل إلى تحيز آخر؟

2 - فمع هذه الدعوة للاهتمامات بتأثير سياسات الإصلاح إلى جانب تأثير التوازنات الأوروبية: يبرز مجموعة أخرى من التحيزات تتجه إلى إلقاء مسئولية الفشل في علاج التدهور والانهيار على أسباب داخلية، مرجعها أساسًا المعارضة الداخلية، وخاصة من القوى الدينية. ويتمثل هذا التحيز في النظر إلى ما سمى «الإصلاحات» (والتي هي في الأساس أخذ من- ونقل عن - الغرب وتحت تأثيره وضغوطه) نظرة إيجابية تأييدية، واتهام من عارضوها بالرجعية والسلفية، وبأنهم سبب تدهور الدولة العثمانية، وعدم قدرتها على إدخال الإصلاحات الحقيقية.

هذا ويكتسب اكتشاف هذا التحيز ومناقشة أسبابه وعواقبه وكيفية علاجه أهمية خاصة. حيث تصبح الخبرة العثمانية في هذا المجال ذات مدلولات مهمة بالنسبة لقضية من أخطر القضايا المعاصرة وهي قضية عمليات الإصلاح أو التغيير أو التحديث في نظم الدول الإسلامية عن طريق الأخذ عن نماذج غربية أو تحت تأثير قوى ضغط خارجية. فإن سياسات «الإصلاحات» العثمانية لم تكن- من حيث دوافعها وطبيعتها ونتائجها - عملية داخلية فقط، ولكنها تقع في صميم التفاعلات الدولية الكبرى في هذه المرحلة. ومن هنا خصوصية هذه الخبرة العثمانية بالنسبة للتنظير حول التفاعل بين الداخلي

والخارجي في هذه العمليات المتعددة. وهذه العمليات تثير بدورها كل أبعاد الجدال بين التوجهات المختلفة حول أسباب ما أضحى عليه حال المسلمين خلال القرنين الماضيين، وهل هذا مرده فشل الإسلام أم فشل تطبيقاته وحول سبل إحياء وتجديد المجتمعات والنظم الإسلامية. ومع ذلك فان فهم ضوابط ومعايير تقويم حركة الإصلاح العثمانية في حاجة لدراسات مقارنة تراكمية على عدة مستويات، وفي عدة مجالات تثير مجموعة تساؤلات: وهي تتلخص كالآتي:

(أ) معنى «الإصلاح» وهدفه: هل من داخل نفي النظام، ومن أجل إحيائه وتجديده، وفي ظل ضوابط ومعايير إسلامية؟ أم للانتقال إلى نظام آخر مختلف تمامًا عن طريق النقل عن الغير؟ وفي هذه الحالة الأخيرة يثور التحفظ على استخدام مصطلح الإصلاح حيث يصبح- في الحالة العثمانية، وخلال القرن التاسع عشر بصفة خاصة - مصطلح «تأثير الغرب والنقل عنه» أكثر ملائمة.

وهذا يقتضي بدوره الإجابة عن السؤال التالي: هل بدأت الإصلاحات العثمانية بالمعنى الأول وانتهت إلى الثاني؟ وكيف؟ ولماذا؟

(ب) الدوافع نحو إدخال الإصلاحات: هل ذاتية لإحداث تحول حقيقي أم تحت ضغط من الخارج اتفاقًا مع مصالح قوى خارجية؟ وما نمط ودرجة ومجال تأثير هذا الضغط الخارجي ابتداءً من فرض الإصلاح وخلال عملية تنفيذه؟

(جـ) معضلة الإصلاح: كيف يمكن نقل الأبعاد المفيدة عن الغرب دون النيل من الذات والعقائد؟ وهل هذا ممكن في ظل توازن القوى الدولي الذي لا يكون في صالح الطرف الذي في حاجة للإصلاح؟

(د) مضمون السياسات الإصلاحية: فهي متنوعة الأبعاد: عسكرية،

ودبلوماسية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية، من ثم فهناك حاجة لتحديد الأولوية التي حظى بها كل بعد من هذه الأبعاد، وأيهم كان تحديًا وإثارة للمعارضة الداخلية؟

(هـ) أهم القوى المعارضة ودوافعها ومبرراتها: ودرجة تأثيرها بالمقارنة بدرجة تأثير الضغوط الخارجية على تفريغ الإصلاح من محتواه الإيجابي.

وحيث إنه لا يمكن في هذا الموضع الإجابة بالتفصيل عن هذه الأسئلة على نحو يبين سبل علاج التحيز السابق توضيحه إلا أنه يمكن الإشارة إلى ثلاث مراحل متميزة من حيث مضمون الإصلاح ودرجة المعارضة ودرجة الضغط الأوروبي.

المرحلة الأولى: شهدت الإصلاحات العسكرية والفنية فقط دون نقل مؤسسات أو آراء سياسية أو قيم اجتماعية غربية، وكانت المعارضة الدينية قوية لهذه الإصلاحات التي بدأت في نهاية القرن الثامن عشر مع سليم الثالث عقب الهزائم الخطيرة أمام روسيا.

أما المرحلة الثانية: والتي شغلت النصف الأول من القرن التاسع عشر فلقد شهدت إصلاحات حكومية ومجتمعية واقتصادية أكبر لمواجهة القوى الأوروبية، وللحفاظ على السيطرة على الشعوب غير المسلمة (القضاء على الانكشارية، وتجديد الجيش وقطع علاقته بالعلماء، التغير في نظم التعليم نحو مزيد من التعليم المدني العسكري والطبي، الفصل بين مجلس تشريعي برئاسة شيخ الإسلام، وبين مجلس مدني للقوانين والقواعد المدنية) وتبلورت المعارضة الدينية في هذه المرحلة وتبلور أيضًا الانعزال بين الدين والمجتمع. ولكن فشلت هذه المعارضة نظرًا لتزايد الضغوط الخارجية. وتزايد احتياج السلطان العثماني للمساندة البريطانية والفرنسية أمام تزايد مشاكل البلقان، وتزايد التهديدات الروسية.

أما المرحلة الثالثة: والتي شغلت النصف الأخير من القرن التاسع عشر، فلقد تبلور على صعيد أخطر الإجراءات. وهو تطبيق المساواة بين المسلمين وغير المسلمين (1856) وذلك في وقت تزايد فيه- بعد حرب القرم - التهديد الأوروبي لتماسك الإمبراطورية حيث أخذت القوى الأوروبية تتجه لاستقطاع أجزاء من الولايات العربية، وتبلورت أبعاد المعارضة لتظهر قوى جديدة «غير محافظة» هذه المرة. ولكن «ديمقراطية» تقاوم استمرار السمات الاستبدادية في حكم السلطان عبد الحميد الثاني، حيث لم يلتزم بتطبيق إصلاحات القانون الأساسي (الدستور) 1876.

ويمكن في هذا الموضع وعلى ضوء العرض الموجز السابق الإشارة إلى أمرين يقع الانتباه إليهما في صميم فهم آلية هذا النمط من التحيز وكيفية علاجه.

والأمر الأول: هو أبعاد الدور الأوروبي السلبي التأثير على هذه العملية الإصلاحية، سواء من حيث فرضها أو من حيث التأثير على تنفيذها. ولقد اعترف بهذا التأثير السلبي أكثر من مصدر غربي استنادًا إلى الأسس التالية: من ناحية: تقويم الحكومات الغربية لمشاكل الدولة العثمانية على ضوء مصالحهم واهتماماتهم بالتجارة والاقتصاد، ومن ثم اقترحت هذه الحكومات الإجراءات الإصلاحية التي تلائم تحقيق المصالح وسعت إلى تنفيذها بسرعة دون الأخذ في الاعتبار حقيقة المشاكل التي تواجه العثمانيين عند هذا التنفيذ.

ومن ناحية أخرى: ضغطت القوى الغربية لإتمام بعض الإصلاحات، وذلك باستغلال الأقليات المسيحية من أجل هدم الإمبراطورية والسيطرة على اقتصادها، وكذلك استغلال بعض الإصلاحات الإدارية لخدمة الأهداف الغربية بصورة أكثر فعالية، وعلى حساب شعوب المسلمين.

ومن ناحية ثالثة: لم تقم القوى الأوروبية بإقناع العثمانيين بإقامة أفضل حكومة.

ولكن منعتهم القيام بذلك بل ودفعتهم إلى النقيض. حيث إن تأثير القوى الأوروبية كان سلبيًا لأنه تمت ممارسته من خلال القوة العسكرية والتهديد باستخدامها، ومن ثم فإن الدولة العثمانية أقدمت على الإصلاحات- ليس لإنجاز إصلاح حقيقي - ولكن لإرضاء الدول الغربية وحفاظًا على الاستمرار.

ومن ناحية رابعة: تحيز الأوروبيون في نظرتهم وعند تقويمهم للإصلاحات العثمانية؛ لأنهم نظروا إليها من خلال المعايير الذاتية لنماذجهم الأمر الذي أدى إلى الفشل وفي تكوين صورة حقيقية لديهم عما يقوم به العثمانيون أو ما يجب أن يقوموا به.

الأمر الثاني: فهو أن النقل عن الغرب والأخذ عنه ليس في حد ذاته وفي كلياته قيمة إيجابية بصورة مطلقة ودائمة، وخاصة حين يتم تحت تأثير ضغط خارجي، وفي مرحلة من مراحل تدني وتدهور القوة الذاتية مثل التي جرت فيها الإصلاحات العثمانية خلال القرن التاسع عشر. حقيقة سبق وأخذ العثمانيون عن الغرب وخاصة في المجال العسكري والتقني، كذلك سبق وقدم العثمانيون امتيازات للدول الأوروبية، ولكنها جميعًا كانت ممارسات تمت في ظل القوة العثمانية، بل ودعمت من عناصر هذه القوة، لأنها جرت في ظل ظروف داخلية وخارجية مختلفة عن ظروف إصلاحات القرن التاسع عشر. حيث إن الأخيرة جاءت إرضاء لأوروبا وتحت ضغطها، وتحت ضغط هزائم عسكرية خطيرة حاقت بالدولة العثمانية في نطاق عملية تحول مركز القوة العالمية نحو أوروبا، ومن ثم اتجاه الأنظار نحو النموذج الغربي - المسيحي الحضاري.

ولم يكن ما سمى «الإصلاحات» في هذه الفترة إلا عامل تكريس للضعف، والإعداد للانهيار التام، واحتواء ما تبقى من عناصر القوة. فبالرغم من هزائمها العسكرية وتأخرها الاقتصادي- بالمقارنة بما كان يحدث في الغرب - لم تكن

الدولة العثمانية مطلقة الضعف عسكريًا، وكانت كيانًا ضخمًا لا يمكن إسقاطه دفعة واحدة كما حدث مع الإمبراطورية المغولية في الهند في منتصف القرن الثامن عشر. ولذا كان السبيل هو خلق علاقات اعتماد على الغرب تكمل من إضعاف هذا الكيان، وتنال من صميم إرادته، وصميم ذاتيته، وأسس شرعيته في الداخل، وكما كانت الإصلاحات الاقتصادية وسيلة لإكمال دمج الدولة العثمانية في النظام الرأسمالي الغربي، فإنه ما عقدته من مخالفات ومعاهدات أكمل اندماجها في نظام الدول الأوروبية. ولم تكن لتؤدي جميع هذه السبل إلى إحياء أو تجديد مجتمع إسلامي، ولكن كانت سبيلًا لقطع صلة الحركة «الإصلاحية» عن الإسلام، وعزل الدين عن المجتمع أي وضع جذور العلمنة والابتعاد عن أسس إسلامية.

ومن هنا تبرز أهمية ومغزى البحث بنظرة جديدة في أبعاد دور قوى المعارضة الداخلية لهذه الإصلاحات. حقيقة يؤدي الاهتمام إلى موازنة الاهتمام التقليدي بأثر التوازنات الأوروبية - الأوروبية فقط على عملية استمرار الدولة العثمانية قرنًا ونصفًا دون انهيار (كما سبق التوضيح). ولكن يجب الحذر ألا يكون هذا سبيلًا لتحيز آخر يهدف لإلقاء مسئولية فشل الإصلاحات على الداخل أساسًا، وعلى من اقترنوا بالإسلام بصفة خاصة. أي طبقة العلماء التي وصفت بالقوى «المحافظة» أو «الرجعية أو السلفية». وبالرغم من أن هذه القوى لم تكن تعارض نظام الحكم العثماني القائم بقدر ما كانت تعارض طبيعة الإجراءات الإصلاحية التي تأخذ عن الكافر، وتجرد المجتمع الإسلامي وممارساته من خصوصياتها؛ إلا أنه يصبح من التحيز البين الانسياق تمامًا في الهجوم على هذه القوى من المعارضة، كما أنه يكون من التحيز البين أيضًا المساندة الكاملة ولمواقفهم. فإن الموقف الوسط بين هذين التحيزين يتطلب الدراسة العلمية المنظمة لآليات هذه المعارضة،

ومضمون معارضتها، ومبرراتها؛ لتبين مدى ما قدمته من بدائل للإصلاح لتصبح عملية تحول وانتقال من نظام إلى آخر.

إن الإشكالية الأساسية لمثل هذه الدراسة تكمن في التساؤل عن حدود العلاقة بين سبل الإصلاح التي لا تلغي الذاتية الإسلامية، وتكون مستندة إلى أسس النظام الإسلامي وبأساليبه، وبين ضغوط الإطار النظمي الدولي القائم وما تفرضه من قيود على مثل هذه السبل من الإصلاح، ومما لاشك فيه أن الواقع المعاصر للدول الإسلامية يطرح بقوة الإشكالية، ومما لا شك فيه أيضًا أن إعادة قراءة وتحليل الخبرة العثمانية في هذا المجال تساعد على تقديم العديد من المدلولات والإجابات.

محمد على بين الدولة العثمانية والتوازنات الأوربية: عواقب التنافس بين القوى الإسلامية وضغوط التدخلات الأوروبية(*)

هل تختلف دلالات دراسة خبرة محمد علي ذاتها عن دلالات دراستها في ظل وضعها في مسار تطور الخبرة التاريخية السابقة عليها واللاحقة بها؟

مما لاشك فيه أن العنوان الفرعي للندوة «إعادة قراءة الخبرة التاريخية من واقع الهموم المعاصرة» يعبر عن جانب من الإجابة على السؤال السابق، إلا أن للعملة وجه آخر.

وتزداد أهمية هذا الوجه الآخر بالنسبة لموضوع هذه الدراسة المتصل بالعلاقات الدولية وخاصة إشكاليات العلاقة بين الداخل والخارج أو بين عناصر بناء القوة والدبلوماسية.

وهذا الوجه الآخر هو أن خبرة عصر محمد علي لا تقتصر أهميتها على دلالتها بالنسبة لواقع الهموم المعاصرة، ولكن تمتد أهميتها بالنسبة لمآل تدهور العلاقات الدولية الإسلامية في مرحلة تآكل عناصر القوة، وتداعى الهجوم الخارجى من أجل التجزئة ثم الاحتلال. ومن ثم فإن خبرة محمد علي خلال القرن الأخير من عمر الدولة العثمانية ليست إلا حلقة من مسلسل ممتد قدم حلقات متتالية من الخبرات في تاريخ العلاقات الدولية الإسلامية.

(*) بحث مقدم تحت عنوان « محمد على بين الدولة العثمانية والتوازنات الأوروبية: من عواقب التنافس الإسلامى البيني إلى قيود وضغوط المساندة الأوروبية» إلى: ندوة «مائتي عام على تأسيس دولة محمد علي» التي عقدت في جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، أبريل 2007، (تحت الطبع).

وكان موضوعها قضايا ثلاث أساسية مترابطة: القوة والاستقلال والوحدة (أي قضية النموذج الداخلى، والعلاقات مع الآخر، والعلاقات البينية الإسلامية). وكان لإشكاليات العلاقة بين الداخل والخارج موضعها من تطور كل قضية ومن تطور العلاقات بينها.

والجدير بالذكر أن المقصود بتاريخ العلاقات الدولية الإسلامية في هذه الدراسة هو ذلك الجانب من التاريخ الإسلامى (أبعاده الدولية) وبدون انفصال عن التاريخ الأوروبى، كما أنه التاريخ الذى يركز على الأبعاد الدولية (الخارجية) في اتصالاتها الداخلية.

وأخيرًا هو ليس تاريخ دبلوماسي تقليدي ولكن تطور لتاريخ الأمة الإسلامية باعتبارها نظامًا في تفاعل مستمر مع نظم أخرى في نطاق النظام الدولى الشامل[1].

ومن ثم تنقسم الدراسة إلى جزئين أساسيين:

الجزء الأول: السياق الإقليمي والعالمي السابق لخبرة محمد علي والمتزامن معه:

وكما سبق القول، فإن وضع خبرة محمد علي في خريطة هذه السياقات هو الذى سيقدم الدلالة الأساسية بالنسبة لمّوضوع الدراسة: حدود وقيود المساندة

(1) حول أبعاد هذا الاقتراب النظمى من دراسة تاريخ تطور العلاقات الدولية الإسلامية. انظر أحد المداخل المنهاجية في مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، والخاص بدراسة مستوى التاريخ الإسلامى باعتباره واحد من ثلاث مستويات (إلى جانب مستوى الأصول، ومستوى الفكر) تستند إلى نتائجها جهود التنظير للعلاقات الدولية من منظور إسلامى. انظر:
د/ نادية محمود مصطفي: مدخل منهاجى لدراسة تطور وضع العالم الاسلامى في النظام الدولى، (فى) د/ نادية محمود مصطفي (إشراف وتحرير): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، القاهرة، 1996، الجزء السابع.
الدراسة النظمية لعصور التاريخ الاسلامى ابتداءً من العهد الأموي وحتى ما بعد سقوط الخلافة تقع في الأجزاء من الثامن وحتى الثانى عشر من المشروع. وتمت صياغة نتائج هذا التحليل، الذى سعى لتحقيق أهداف هذا الجزء من المشروع، في الجزء الثانى عشر منه.

الخارجية لمشروعات النهضة والوحدة الإسلامية مقارنة بنظائرها تجاه مشروعات الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية على الساحة البلقانية.

الجزء الثاني:

أدوار السياسة الخارجية لدولة محمد علي بين التدخلات الخارجية والدور العثماني

وإذا كان هذا الجزء يطرح أبعاد الجدال بين الاتجاهات المختلفة حول تقييم خبرة محمد علي على ضوء مواقف القوى الأوروبية والدولة العثمانية، فمما لا شك فيه أنه يستدعى إشكاليات وثنائيات ما زالت تتردد في أوقاتنا الراهنة حول العلاقة بين العروبى والإسلامى، وبين التغريبى والإسلامى، بين العروبى والتركى، بين الاستبداد السياسي وتحديث المجتمع وبناء قوة الدولة، بين الاعتماد على الداخل والاعتماد على الخارج، بين تحالفات المسلمين والتحالفات بينهم وبين غيرهم، بين النقل عن الغرب وتطوير الذات...

وفي النهاية لابد وأن يقود هذا الانتقال من العام إلى الخاص للإجابة في خاتمة الدراسة عن التساؤل التالى: ما دلالة هذه الخبرة بالنسبة لواقع الهموم المعاصرة- على ساحة السياسات الخارجية والعلاقات الدولية للدول الإسلامية؟

ولهذا. فإن الأبعاد الدولية لخبرة محمد على، لا ينفصل فيها الداخلى عن الخارجى، أو الأوروبى عن الإسلامى، أو النظام عن سياقه الإقليمى والعالمى.

كما أن دراستها في حد ذاتها لابد وأن يسبقها تمهيد عن الملامح العامة لانتقال العصر العثمانى من نظام القوة والهيمنة والدور العالمى إلى مرحلة الخبو وحتى مرحلة التصفية. حيث كانت خبرة محمد علي إحدى الخبرات التى أعلنت عن بداية هذه المرحلة الأخيرة، بكل ما حملته معها من الدروس عن تزايد واتساع نطاق اتجاهات تأثير التدخلات الخارجية في الأوضاع الداخلية للدول الإسلامية وفي العلاقات بين أركان الأمة الإسلامية، مقارنة

بمراحل القوة والفتوح.

هذا وتكتسب دراسة العصر العثمانى جاذبية خاصة بالنظر إلى مجموعة من الإشكاليات[1] التى تختبرها عدد من الحالات، منها حالة محمد على. وهذه الإشكاليات هي:

أ – تناقض المقولات حول أثر الدور العثماني العالمي على العالم الإسلامي في مواجهة الغرب المسيحي، وهل حقق هذا الدور بعثًا وتضامنًا جديدًا في مواجهة الخطر الأوروبي الجديد؟ أم كان عامل تقسيم وتفتيت بسبب الحروب مع الصفويين والسيطرة التركية على العرب؟ هل حمى هذا الدور العالم الإسلامي من الاستعمار الغربي أم كان عامل خمود وتأخر للعالم الإسلامي بصفة خاصة؟

ب – طبيعة التطور في توظيف الدور العثماني للتوازنات الأوروبية ووضع الدولة العثمانية في هذه التوازنات. فبعد أن كان هذا التوظيف إيجابيًا لخدمة أهداف ومصالح الفتوح العثمانية خارج أوروبا وعلى صعيدها أضحى لاحقًا قاصرًا على خدمة عملية الدفاع عن تماسك ووحدة الإمبراطورية ثم خدمة عملية البقاء والاستمرار والحيلولة دون السقوط. وبعد أن كانت الدولة العثمانية عاملًا فعالًا ومؤثرًا في تشكيل هذه التوازنات وتحريكها لصالح العثمانيين أضحت طرفًا متأرجحًا في تحالفاته مع القوى الأوروبية (القرن 18م) ثم وصلت إلى حد أن أضحت موضوعًا لهذه التوازنات والتنافسات بين القوى الأوروبية خارج أوروبا خلال القرن التاسع عشر الميلادي وأوائل العشرين.

جـ – التداخل الشديد بين نمط توازنات القوى الأوروبية وبين نمط توازنات القوى الإسلامية الكبرى وتأثير هذا التداخل على نمط العلاقات الإسلامية

(1) د/ نادية محمود مصطفى: العصر العثمانى من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، (فى) د/ نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): مرجع سابق، الجزء الحادى عشر، ص 7 – 19. وتستند الدراسة أساسًا إلى هذا المرجع السابق.

المسيحية بحيث تزايد وزن ودور الطرف الخارجي في التفاعلات بين الدول الإسلامية وفي قدرتها على مواجهة الخطر الأوروبي الجديد، وكان من أبرز المجالات التي اختبرت هذا التدخل وتأثيراته الصراع العثماني الصفوي وخبرة محمد علي. وما أحاط بهما من تفاعلات عثمانية - أوروبية وعربية - أوروبية.

د - مدلولات اتجاه وطبيعة التطور في العلاقات السلمية، الدبلوماسية منها والتجارية، بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية وذلك في ظل سياق التطور من حالة القوة والهيمنة العثمانية إلى حالة الضعف والتدهور العثماني، ومن ثم مدلول كل منهما بالنسبة لأثر ونتائج هذه العلائق السلمية على المصالح الإسلامية. وإذا كانت المقولات قد تعددت أيضًا حول الآثار السلبية للتنظيمات العثمانية التي جعلت من مشكلة القوميات والطوائف الدينية واحدة من أهم أسباب ضعف وانهيار الإمبراطورية العثمانية، فإنه يصبح من الضروري تحديد وزن العامل الخارجي في توظيف بل وإظهار هذه الآثار السلبية ومدى مسئوليتها بالمقارنة بعوامل أخرى داخلية في هذه العملية.

الجزء الأول:

سياقات خبرة محمد علي الإقليمية والدولية: مسار التدخلات الخارجية في تصفية الدولة العثمانية وأدواتها:

بعد مرحلة القوة والهيمنة والدور العالمى (1520 - 1571)[1] دخلت الدولة العثمانية مرحلة انتقالية من الهيمنة إلى الدور الأول من المسألة الشرقية ومولد نظام جديد للهيمنة الأوروبية (1606 - 1774)[2] ثم وصلت الدولة إلى نظام تصفية دورها وتوالى موجات الاستعمار على العالم الإسلامى (1774 - 1923)[3] حيث اقترن مصير هذه الدولة بنظام التوازنات الأوروبية من ناحية ونظام

(1) انظر التفاصيل: د/ نادية محمود مصطفى: المرجع السابق، ص 19 - 70.

(2) انظر التفاصيل في: المرجع السابق، ص 71 - 156.

(3) انظر التفاصيل في: المرجع السابق، ص 157 - 309.

انظر التفاصيل في: المرجع السابق، ص 244 - 274.

الإصلاحات (التنظيمات) من ناحية أخرى.

والغرض في هذا الجزء من الدراسة هو بيان مآل التدهور في الدولة العثمانية ومدى ما أضحى عليه ارتباط مصير هذه الدولة بالتوازنات الأوروبية، وعلى النحو الذى مثل بيئة ملائمة لانفجار الحركات الاستقلالية على الساحة البلقانية والعربية. ولهذا يقتصر هذا الموضع من الدراسة على الملامح العامة للمرحلة الانتقالية وصولًا إلى ملامح مرحلة التصفية التى تقع في سياقها خبرة محمد على.

ونكتفي في هذا الصدد بالإشارة إلى ما يلى:

أولا: المرحلة الانتقالية (1066 - 1774م)

1 - شهدت التآكل في عناصر القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية التي اجتمعت للدولة العثمانية حتى نهاية عهد سليمان القانوني، ولقد كان لهذا التآكل سماته ومؤشراته الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية عن الخبو والضعف في القوة العثمانية. ومن ثم دخلت العلاقات الدولية الإسلامية المسيحية برمتها مرحلة جديدة من الممارسة التي أثارت علامة استفهام حول مصير ما يسمى «المنظور التقليدي الإسلامي» عن «العلاقات الدولية في الإسلام» وحول الحاجة إلى منظور جديد.

فعلى الصعيد العسكري وعمليات الفتوح توقف منذ نهاية القرن السابع عشر الميلادي خطر الفتح العثماني الذي كان يهدد قلب أوروبا، وبدأت تتجمع ملامح التفوق العسكري الأوروبي الذي اقتصر في هذه المرحلة على رد الهجوم العثماني على رودس ولكن لم يقدر على النيل من الحدود الأوروبية للإمبراطورية حتى نهاية القرن 12هـ - 18م، حين انتقلت المواجهة إلى أراضي الإمبراطورية ذاتها ومن ثم فقد العثمانيون ولأول مرة أرضًا إسلامية (القرم) لصالح روسيا 1774م كذلك لم

يعد بمقدور الإمبراطورية الدفاع عن أرجائها بدون تحالفات مع طرف أوروبي ضد طرف أوروبي آخر، وذلك في وقت برز فيه التنسيق بين الدول الأوروبية من خلال نظام متحرك للتحالفات.

وعلى الصعيد الدبلوماسي: دخلت عملية توظيف الدولة العثمانية للتوازنات الأوروبية مرحلة جديدة ليست من أجل خدمة التوسع العثماني- كما حدث من قبل - ولكن من أجل خدمة أغراض الدفاع عن بقاء الوجود العثماني في أوروبا، هذا في نفس الوقت الذي شهدت فيه العلاقات الدبلوماسية (التمثيل الدبلوماسي، الامتيازات، نصوص المعاهدات) نقطة تحول مهمة لما أسفرت عنه من تنازلات عثمانية عكست انتهاء عصر التفوق العثماني.

وعلى الصعيد الاقتصادي: شهدت العلاقات العثمانية الاقتصادية الأوروبية تغيرات مهمة حيث أخذت الإمبراطورية تتحرك نحو وضع التبعية الاقتصادية لأوروبا، ولقد انعكس هذا الوضع على العلاقات الدبلوماسية. فإذا كان التباين الذي أخذ يظهر بين أسس القوة العثمانية ونظائرها الأوروبية، قد لعب دورًا حاسمًا في الصراع السياسي بين العالمين المسيحي والإسلامي، فإن التنازلات في العلائق الاقتصادية مثل التنازلات في العلائق الدبلوماسية فتحت الطريق نحو اندماج الدولة العثمانية في نظام الدول الأوروبية، وهو الاندماج الذي تحقق بالكامل في القرن التاسع عشر الميلادي- كما سنرى. ولقد كانت هذه السمات محصلة التطورات في الدولة العثمانية والتي أفصحت عن الجذور الداخلية الهيكلية للخبو والانحدار في القوة العثمانية من ناحية، والتطورات العميقة في أوضاع الدول الأوروبية والتوازنات فيما بينها وفي استراتيجيتها العالمية من ناحية أخرى.

2 - ولقد انعكست هذه السمات وهذا المسار على الدور العثماني خارج

أوروبا أي على السياسات العثمانية نحو العالم الإسلامي وتفاعلاتها مع الدول الأوروبية حول أرجائه.

فإذا كانت الهيمنة العثمانية قد اقترنت بدور عثماني متفوق في أرجاء العالم الإسلامي أثر على آفاق الهجمة الأوروبية عليه خلال القرن العاشر هجريًا السادس عشر ميلاديًا، فإن الخبو والانحدار في القوة العثمانية العالمية قد اقترن أيضًا بنمط من التفاعلات العثمانية الأوروبية حول هذه الأرجاء، وبنمط من العلاقات بين الدولة العثمانية والدول الإسلامية على نحو كون جانبًا مما سمي الدور الأول من المسألة الشرقية.

فمن جهة: تقلصت قدرات ودوافع الدولة العثمانية على الامتداد عبر أرجاء العالم الإسلامي للتصدي للهجمات الأوروبية والتي تركزت حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي على هوامش هذا العالم، وعلى البحار والمحيطات من حوله وليس على قلبه كما حدث خلال القرن التاسع عشر، ولقد لعب الدور الأوروبي دوره في تشكيل مسار ونتائج العلاقات بين الدولة العثمانية وبين الدول الإسلامية الأخرى وخاصة الصفوية، والمغولية، والسعدية فقد كان العالم الإسلامي في مجموعه في مرحلة من الدفاع أمام الضغط الغربي المدعم بنتائج عصر النهضة المادية، ولكن هذا الضغط بدوره كان ذو طبيعة خاصة تتفق وطبيعة هذه المرحلة من التوسع الأوروبي خارج أوروبا والصدام العثماني الأوروبي على الساحة الأوروبية، ولذا ظل حجم ووزن تأثير المتغير الأوروبي على التفاعلات الإسلامية - الإسلامية ذا طبيعة محدودة اختلفت بعد ذلك خلال القرن التاسع عشر الميلادي أي مع عصر الاستعمار التقليدي. ومن جهة أخرى: ظل قلب العالم الإسلامي أي الولايات العربية تحت الحكم العثماني، بمنأى- في هذه المرحلة - عن ساحة المنافسات والعداوات بين

الدول الأوروبية خارج القارة الأوروبية.

ولقد كان للأوضاع الداخلية العثمانية من ناحية، وطبيعة مرحلة التطور في التوسع الأوروبي من ناحية أخرى أثرهما أيضًا على تشكيل السمات العامة للتفاعلات مع تحول الولايات العربية التابعة للحكم العثماني والدول الإسلامية المستقلة.

خلاصة القول: إننا سنجد أن سمات التفاعلات النظمية الدولية العثمانية - الأوروبية المباشرة (على ساحة أوروبا) وحول أرجاء العالم الإسلامي قد تداخلت بعمق- خلال هذه المرحلة - كما تشكلت أيضًا تحت تأثير مجموعتين من العوامل العثمانية الداخلية والأوروبية ناهيك عن الأوضاع الخاصة للمناطق موطن التفاعل.

فعلى سبيل المثال نجد أنه بقدر ما أدى التدهور الداخلي في الدولة العثمانية إلى جمود توسعاتها الأوروبية بقدر ما انعكس أيضًا على العلاقات العثمانية مع ولاياتها العربية ومع الصفويين، كذلك وبقدر ما انعكست التوسعات الأوروبية في البحار والمحيطات على عناصر القوة الاقتصادية العثمانية بقدر ما كان لها مدلولاتها أيضًا بالنسبة للأبعاد وآفاق التنافس الأوروبي حول العالم الإسلامي.

3 - ومن ثم يبرز لنا من ناحية ثالثة سؤال مركب يطرح إشكالية تفسير التطور الذي حاق ليس فقط بوضع الدولة العثمانية في النظام الدولي ولكن بوضع العالم الإسلامي برمته. والذي دخل منذ القرن الثامن عشر الميلادي مرحلة الخبو ومرحلة الدفاع، ويتلخص السؤال كالآتي: ما الذي حدث حتى لا يشارك العالم الإسلامي الذي كان مركز القوة العالمية في التصورات العميقة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر والتي قادت العالم برمته إلى عصر جديد؟ هل المسئولية ترجع إلى فشل داخلي أساسًا؟ ولماذا؟ أم ترجع إلى أحداث خارجية لم تظهر من قبل؟

إن هذا السؤال المركب إنما يطرح في الواقع كل أبعاد العلاقة بين الداخلي والخارجي في تفسير التراجع في الدور العثماني العالمي بل وفي دور العالم الإسلامي بصفة عامة ليس في هذه المرحلة فحسب. بل وفي المراحل التالية وحتى سقوط الخلافة العثمانية وتقسيم العالم الإسلامي بين قوى الاستعمار التقليدي. وإذا كانت المدارس الفكرية المتعددة إسلامية واستشراقية على حد سواء قد اختلفت في الإجابة على هذا السؤال، إلا أن التحليل في هذا الموضوع إنما ينصب على التعريف بطبيعة التغيرات العثمانية والأوروبية التي أحدثت تأثيرها في السمات والعمليات النظمية الدولية في هذه المرحلة الانتقالية بين القوة والهيمنة وبين الضعف والانهيار. وتجدر الإشارة إلى أن هذه السمات ليست الخاصة بالتفاعلات العثمانية الأوروبية المباشرة فقط ولكن الخاصة أيضًا بالتفاعلات العثمانية الأوروبية حول أرجاء العالم الإسلامي المختلفة أو المستقلة عنه والتي سنتناولها فيما يلي.

ثانيًا: نظام تصفية الدور العثمانى العالمى وتوالى موجات الاستعمار على العالم الاسلامى (1774 - 1923)، فلقد تشكل خلاله مصير الدولة العثمانية في ظل نظام التوازنات الأوربية- الأوربية وفشل حركات الإصلاح العثمانية، وانفجار حركات الاستقلال أو الانفصال عن الدولة العثمانية.

1 - تكرست وتعمقت- منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الربع الأول من القرن العشرين - أسباب الضعف والتدهور التي حاقت بالدولة العثمانية والتي ظهرت مؤشراتها وعواقبها تدريجيًا منذ نهاية القرن السابع عشر الميلادي. ولقد أوضحت هذه المؤشرات والعواقب أن الدولة العثمانية- وبالرغم من الضربات التي تلقتها خلال القرن الثامن عشر ميلاديًا - قد ظلت تحوز عناصر القوة الكافية التي جعلتها تحتفظ بوزنها ودورها في

التوازن العالمي وذلك في وقت لم تكن القوة الغربية قد وصلت إلى مرتبة القوة العالمية المهيمنة. ولكن تغير هذا الوضع في القرن التاسع عشر ليس بالنسبة للدولة العثمانية فقط ولكن بالنسبة للدول الإسلامية الأخرى. فمنذ 1774م وبعد سقوط الإمبراطورية المغولية في الهند وعقب معركة بلاس مع البريطانيين وبعد سقوط الدولة الصفوية في منتصف القرن الثامن عشر أخذ يتضح التدهور والتراجع في كافة أرجاء العالم الإسلامي. فلقد تبلور بوضوح الفارق بين القوى المادية للشرق والغرب نتيجة تأخر العالم الإسلامي في مجال الأساليب الحربية الحديثة وفي مجال أساليب التجارة والاقتصاد الحديث، ومن ناحية أخرى تطورت توازنات القوى الأوروبية على النحو الذي أدخل أسلوب الهجوم على مختلف أرجاء العالم الإسلامي إلى مرحلة جديدة. وهي مرحلة الهجوم المباشر على القلب والتنافس الاستعماري التقليدي (الاحتلال العسكري) بعد أن ظل هذا الأسلوب قاصرًا طوال القرنين السابقين على اكتساب النفوذ التجاري والسياسي وعلى التنافس حول البحار والمحيطات والموانئ والقواعد الساحلية.

2 - ومع ذلك استمرت الدولة العثمانية كأحد الأطراف المشاركة في أنماط متطورة من التفاعلات الدولية مع أطراف أوروبية وأطراف إسلامية، وقد لعب المتغير الأوربي دورًا في تشكيل مسار هذه التفاعلات ونتائجها. وكان أكثر حسمًا وتأثيرًا من دوره خلال المراحل السابقة.

ولكن ظلت الإمبراطورية العثمانية بمقاييس القرن التاسع عشر الميلادي قوة كبرى تقوم بدورها كممثل للكيان الجماعي للعالم الإسلامي أمام التصاعد الكبير في قوة الغرب وفي تهديده لهذا العالم. ويرجع هذا الاستمرار دون انهيار تام لمدة ما يقرب من القرن والنصف إلى عاملين أساسيين مترابطين ومتكاملين في تأثيرهما

على ظهور هذه الأنماط من التفاعلات ونتائجها:

أولهما: هو سياسات الإصلاح التي جرى عليها السلاطين العثمانيون (منذ سليم الأول وحتى عبد الحميد الثاني) في محاولة لعلاج أسباب الضعف والتدهور في عناصر القوة الذاتية وفي آليات إدارة العلاقة بين المركزية العثمانية وبين الولايات الأوروبية والعربية على حد سواء.

ثانيهما: طبيعة توازنات القوى الأوروبية والتي فرضت في مجموعها الحفاظ على بقاء الدولة العثمانية وتكاملها حتى تتم- من منظور القوى الأوروبية - الإجراءات المناسبة لتقسيمها وفي الوقت المناسب دون تهديد للتوازنات الحساسة بين هذه القوى المتنافسة على الزعامة في أوروبا وعلى اقتسام العالم.

بعبارة أخرى، فإنه أمام تصاعد وتزايد سرعة المخاطر التي أحدقت بالعثمانيين في قلب إمبراطوريتهم وفي الشرق العربي وفي الشرق الأوروبي اختلفت سبل المواجهة العثمانية مع الغرب في القرن التاسع عشر الميلادي عن نظائرها في القرون السابقة فلم يجد العثمانيون أمامهم إلا ما سمى بالإصلاح من ناحية، وتوظيف التوازنات بين الدول الأوروبية واختلافها على توقيت وسبل اقتسام الإمبراطورية العثمانية من ناحية أخرى.

وإذا كان النقل عن الغرب (وخاصة في مجال التسليح) قد دعم من عناصر القوة العثمانية في فترة التفوق والهيمنة، فهذا النقل في إطار سياسات الإصلاح قد تم في ظروف مغايرة وترتب عليه نتائج مختلفة في القرن التاسع عشر الميلادي. فإذا كانت الامتيازات العثمانية قد ظلت في القرن الثامن عشر ميلاديًا وسيلة التعبئة للمساندة الأوروبية بعد أن كانت في القرنين السادس عشر والسابع عشر ميلاديًا وسيلة لتمزيق توحد الصف الأوروبي ضد العثمانيين،

فإن القرن التاسع عشر الميلادي قد شهد وجهًا آخر لهذا العملية، فالغرب من خلال تأثيره وضغطه على عمليات الإصلاح العثمانية قد اتجه لخلق علاقات اعتماد كبيرة عليه تحتوي ما تبقى من عناصر القوة العثمانية. وتكمل من إضعاف هذا الكيان الضخم الذي لا يمكن إسقاطه دفعة واحدة، فلقد كانت الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسيلة لإكمال دمج الدولة العثمانية في نظام التحالفات الأوروبية وفي النظام الرأسمالي الغربي، ووسيلة للنيل من مؤسساته ونظمه الداخلية على نحو يحول دون إحياء وتجديد قوة إسلامية حقيقية ومستقلة.

ومن ناحية أخرى: إذا كان العثمانيون قد اعتمدوا أيضًا من قبل على توازنات القوى الأوروبية في القرون: السادس عشر الميلادي من أجل خدمة أغراض الفتح والتوسع، ثم في القرن السابع عشر الميلادي من أجل خدمة محاولة الاستمرار في التوسع، ثم في القرن الثامن عشر من أجل أغراض الدفاع عن حدود الإمبراطورية في أوروبا، فإن توظيف العثمانيين لهذه التوازنات منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر لم يكن إلا من أجل استمرار البقاء والحفاظ على تماسك الكيان في مواجهة تزايد «حركات الاستقلال» في شرق أوروبا وفي مواجهة التهديد العسكري المباشر من جانب الدول الأوروبية للولايات العربية. ولقد انعكس تأثير التوازنات الأوروبية على نمط العلاقات العثمانية - الأوروبية المباشرة (على ساحة أوروبا) وعلى نمط العلاقات بين الدولة العثمانية وولاياتها العربية الإسلامية والدول الإسلامية الأخرى على نحو أبرز بقوة في هذه المرحلة ما أضحى للمتغير الأوروبي من تأثير سلبي طويل الأجل على الدور العثماني العالمي وعلى مصير الدولة العثمانية برمته.

3 - وهكذا حدث الانهيار العثماني حين اجتمع تراكم تأثير النتائج السلبية

لكل من عمليات الإصلاح وتوظيف التوازنات الأوروبية - الأوروبية.

هذا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عمليات الإصلاح (من حيث دوافعها وطبيعتها ونتائجها) لم تكن عملية داخلية ولكنها تقع في صميم التفاعلات الدولية الكبرى في هذه المرحلة ومن ثم فهي لم تكن منفصلة عن تأثير طبيعة التوازنات الأوروبية - الأوروبية على علاقات الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية أو مع ولاياتها. ومن هنا ضرورة الاهتمام بالطبيعة الخاصة للتفاعلات بين أبعاد العملية الإصلاحية وبين التوازنات الأوروبية - الأوروبية، وكذلك الاهتمام بانعكاس هذه التفاعلات على مصير الإمبراطورية.

فبقدر ما يؤدي الاهتمام بآليات عملية الإصلاحات والتفاعلات حولها إلى علاج الانحياز في دراسة ما يسمى المسألة الشرقية من منظور التاريخ الدبلوماسي الغربي فقط (كما سنرى لاحقًا) فهو يؤدي أيضًا إلى تحقيق أهداف أخرى، أهم هذه الأهداف هي:

الارتباطات الواضحة والمتداخلة بين هذه العمليات الإصلاحية (في تفاعلها مع آليات التوازنات الأوروبية) وبين قضايا وأزمات العلاقات العثمانية مع الولايات الأوروبية والولايات العربية تحت الهيمنة العثمانية، ولقد كانت هذه القضايا والأزمات هي الساحة التي اختبرت مواقف القوى الأوروبية المختلفة من بقاء واستمرار الدولة العثمانية، ومن ثم اختبرت وزن وتأثير المتغير الأوروبي على السياسات الداخلية العثمانية وعلى علاقات المركزية العثمانية مع ولاياتها، أي اختبرت هذه الساحة تأثير المتغير الأوروبي على مصير الدولة العثمانية في بعديه الأساسيين المتكاملين: إحياء القوة الذاتية والحفاظ على تماسك أرجاء الدولة، ومن ثم أضحى مصير الدولة العثمانية بكل تعقداته وانعكاساته وتأثره بمصالح القوى الأوروبية الكبرى هو القضية المحورية التي تفرعت عنها مجموعة من

القضايا المتداخلة في نطاق العلاقات الأوروبية - الدولية، والعلاقات الأوروبية - العثمانية، والعلاقات الأوروبية - الإسلامية.

إذًا كيف جاءت خبرة محمد علي في هذا السياق تأثيرًا وتأثرًا؟

ثالثًا. وأخيرًا: في هذا التمهيد عن السياقات الإقليمية والدولية:

يجدر القول إن تجربة محمد علي لم تكن هي التجربة «الاستقلالية» الوحيدة عن الدولة العثمانية في العالم العربى، ناهيك عن الحركات الاستقلالية في البلقان، والمقارنات بين هذه الأنماط كانت الحركة ضرورية للوصول إلى قدر من النتائج المتماسكة حول إشكالية العلاقة بين الداخلى والخارجى في تلك الحقبة من التاريخ الإسلامى وحول نمط «الاستقلالية أو الانفصالية المقصود».

ففي حين ساندت القوى الأوربية حركات الاستقلال في البلقان ودعمتها بأدوات مختلفة فإن العكس هو الذي حدث مع أنماط من الحركات في المنطقة العربية وعلى رأسها حركة محمد على. ولذا فإذا كان المعتاد وصف كل هذه المرحلة بأزماتها المختلفة (الأوروبية والعربية) بالمسألة الشرقية فإنه يجدر التنويه للفارق بين أهداف ودوافع وأدوات القوى الأوروبية في التعامل مع أزمات «الشرق الأوروبى» (البلقان)[1] وبين نظائرها في أزمات «الولايات العربية» ناهيك عن حركة الوصل بين الجانبين أىَ سياسات الإصلاح العثمانية[2].

وإذا لم يكن موضوع الدراسة يستدعى التوقف هنا للبحث التفصيلى في هذه

(1) حول تحليل تفصيلى لحركات الإصلاحات العثمانية بين الضغوط الخارجية والمعارضة الداخلية انظر: المرجع السابق، ص 194 - 229.

(2) حول تحليل مفصل للتحالفات العثمانية الأوروبية وأنماط التدخلات الأوروبية خلال أزمات الشرق الأوربى (البلقان) انظر: المرجع السابق، ص 171 - 193.

الرابطة بين هذه الجوانب الثلاثة، إلا أنها تثور بطريقة أو بأخرى في خلفيات خبرة محمد علي سواء في أبعادها الدولية أو العثمانية أو الداخلية الإصلاحية أيضًا، ومن ناحية أخرى فإن نمط الحركات الاستقلالية عن المركزية العثمانية (الذي يمثله محمد علي) لم يكن النمط الوحيد الذى يمكن من خلاله رصد ومتابعة ومناقشة تطور العلاقات العثمانية مع الولايات الأوروبية في ظل التدخلات والتنافسات الأوروبية حول العالم الإسلامى في هذه المرحلة من تصفية النظام العثمانى، ذلك لأن هناك نمطان آخران تزامنا أو لحقًا بخبرة محمد علي وهما: نمط التدخل المباشر بالاحتلال العسكرى، ونمط التدخل باستغلال حركة القومية العربية في الشام.

ولهذا كله يجدر التوقف عند الأمرين التاليين: أنماط التدخلات الأوروبية وأدواتها وموضع حركة محمد علي منها، وأنماط الحركات الاستقلالية عن الدولة العثمانية.

وتطرح أنماط التدخلات الأوروبية [1] ضرورة التفرقة بين أمرين:

من ناحية: التدخلات المباشرة للقوى الأوروبية لحماية مصالحهم لدى الدولة العثمانية وذلك بالاحتلال العسكرى لبعض الأرجاء لما في ذلك من تدعيم لمواقف بعضهم في مواجهة بعضهم الآخر، ومن ناحية أخرى التدخل بطريقة غير مباشرة في مواجهة أطراف إسلامية (محمد على) لحماية بناء الدولة العثمانية ولكن مع ضعفها أو بالتعاون مع أطراف إسلامية (الحركة العربية والحركة القومية) للنيل من الدولة العثمانية، أو بالتعاون مع أقوام وملل غير مسلمة لتدعيم مصالح القوى الأوروبية المتنافسة لدى هذه الدولة ولكن مع النيل منها تدريجيًا في نفس الوقت.

بعبارة أخرى، تنوعت أدوات التدخل الأوروبى كما تدرج استخدامها بانتظام

(1) المرجع السابق، ص 233 - 235.

حتى تحقق الهدف، وهذه الأدوات هي: الحركة الانفصالية الاستقلالية الذاتية عن المركزية العثمانية للملل والأقوام غير المسلمة وخاصة بعد إعلان السلطان مبدأ المساواة، وحركة المسلمون المعربون المحدثون الذين رفعوا فكرة القومية، وأخيرًا الاحتلال العسكري.

لقد وظفت القوى الأوروبية هذه الأدوات بطرق متنوعة فلقد عارضت في البداية وبقوة الحركات الإصلاحية الإسلامية (السياسية منها والدينية) وساهمت في تصفيتها كما ساهمت من قبل في تدعيم الفجوة بينها وبين الدولة العثمانية وذلك تحقيقًا لهدف مزدوج وهو استمرار ضعف الدولة العثمانية كمطلب أساسي للحفاظ على التوازنات الأوروبية وفي نفس الوقت منع ظهور أية حركة إحياء إسلامية حقيقية، وعلى العكس فلقد ساعدت بعد ذلك وبقوة حركات الملل غير المسلمة وكذلك التيارات القومية العربية، حيث كانت سبيلا لتصفية الدولة بعد أن أضحى ممكنا بل ومرغوبا - في ظل ظهور طبيعة التوازنات الأوروبية - مثل هذه التصفية. وبين هذين النمطين كانت أداة الاحتلال العسكرى سبيلًا مباشرًا للاستقطاع.

الخيط المشترك بين هذه الأدوات إذن مزدوج الأبعاد، فهناك من ناحية عملية التحول من مساندة بقاء وتكامل الدولة العثمانية إلى الانتقال التدريجى نحو التفتيت من الداخل ثم الاستقطاع وحتى الاقتسام النهائى حيث أن الأنماط الثلاثة تعكس درجات مختلفة من التدخل الأوروبى المتصاعد النغمة ولكن المترابط والمتكامل نحو هدف أساسى وهو تصفية أكبر قوة إسلامية، وكذلك فإن التشكيل التراكمى للصورة الحالية للعالم الإسلامى العربى القائمة على التعددية السياسية على أساس الدول القومية، والتى كانت محصلة طبيعية لآثار عملية الاستعمار والحركات القومية والحركات الانفصالية.

ومع ذلك فإنه يمكن أن نصنف هذه الأنماط الثلاثة في نمطين فقط وذلك وفق

طبيعة ومضمون التأثير الكلى للمتغير الأوروبى:

أولهما: نمط التدخل لمنع إحياء الأمة الإسلامية من داخل النظام العثمانى وبواسطة قوى إسلامية - ولو غير عثمانية - ويدخل في نطاق هذا النمط بعض نماذج الحركات الاستقلالية، وهو يعكس التدخل الأوروبى إلى جانب الدولة العثمانية ضد القوى التى بدا أنها تعمل ضدها (وإن لم يكن ضد الرابطة الإسلامية).

ثانيهما: نمط التدخل لاستقطاع أرجاء الإمبراطورية وحتى تدميرها وهنا يظهر التدخل إلى جانب القوى التى تعمل أيضا ضد العثمانية ولكن ضد الرابطة الإسلامية أيضًا ويدخل في هذا النطاق الاحتلال العسكرى. وتوظيف حركة القومية العربية كما يدخل أيضا بعض نماذج الحركات الاستقلالية. ولكن ذات الجذور والدوافع المختلفة عن النماذج في النمط الأول.

وتجدر الإشارة الى أن مثل هذا التقسيم الثنائى لا يحمل تحيزا مسبقا ولكن استند إلى تحليل مقارن لعدة اتجاهات نحو طبيعة النماذج الاستقلالية، كما إنه ينطلق من مناقشة مقولة هامة سادت وانتشرت في الأدبيات الغربية وهي تتلخص كالآتى:

لا تفسر حالة التوازنات الأوروبية بمفردها أنماط التدخل الأوروبى للتأثير على نتائج الحركات الاستقلالية في صالح أو ضد الدولة العثمانية. ولكن هناك بعدًا أكثر أهمية وهو دأب القوى الأوروبية على إبقاء الدولة الإسلامية الكبرى ضعيفة ومن ثم توظيف هذه القوى لكل الفرص الممكنة للتدخل في مركز هذه الدولة وولاياتها على النحو الذى يحقق هذا الهدف، وتتزايد هذه الفرص بالطبع في ظل توتر العلاقات العثمانية مع ولاياتها ووجود صراع بينها.

وتتجلى من تحليل هذين النمطين طبيعة تأثير المتغير الأوروبى على العلاقات العثمانية - العربية في مرحلة الانهيار العثمانى وهي: النيل بصورة

منظمة وتدريجية من الروابط الإسلامية - العثمانية - العربية على نحو يستجيب لمتطلبات التوازنات الأوروبية - الأوروبية في مراحلها المتتالية من ناحية، ويتفاعل أو يستغل السياسات العثمانية وانعكاساتها على الأوضاع الإقليمية الخاصة بكل منطقة من ناحية أخرى، فالحكومة المركزية العثمانية لم تكن سلبية تماما في مواجهة أرجائها العربية وتنوعت ردود الفعل العثمانية ضد التدخلات الأوروبية. كما اتجهت أحيانًا للمبادرة، فلقد انتقلت من سياسات الإصلاح التى طبقت على فترات متفاوتة وبدرجات مختلفة في الولايات العربية (1839م - 1878م) في مرحلة شهدت حركات استقلالية عدة، إلى فكرة الجامعة الإسلامية (1878م - 1909م) مع تزايد موجات الاحتلال العسكرى واستقلال الأقليات غير المسلمة، الى إعلان الجهاد خلال الحرب العالمية الأولى بعد سياسات الاتحاد والترقي في التتريك والعثمنة وفي ظل ثورة التيارات القومية العربية. وبقدر ما كانت هذه السياسات العثمانية أدوات لمواجهة حالة الضعف وإعادة السيطرة المركزية ومقاومة أدوات التدخل الاجنبى لإضعاف وتفتيت واستقطاع الإمبراطورية بقدر ما تثير هذه السياسات تساؤلات من منظورات مختلفة حول مبرراتها الحقيقية ومدى فعاليتها بل وعن مدى مسئوليتها عن إتاحة الفرصة للقوى الأوروبية للاختراق.

فمثلا هل حالت سياسات الدولة العثمانية دون حركة إصلاح حقيقية قامت بها قوى إسلامية منافسة؟

وهل كانت سياسات الإصلاح (وخاصة مبدأ المساواة) بداية السقوط الحقيقى حيث مهدت الأرضية لمزيد من التوظيف الأوروبى للملل ثم القوميات في النيل من الداخل في الدولة الإسلامية؟ وهل كانت سياسات الاتحاد والترقى مسئولة عن تلك الاتجاهات الانفصالية في الحركة القومية العربية؟ وهل محصلة

السياسات العثمانية تمثلت في ركود وتخلف الولايات العربية على نحو ساعد على الاختراق الخارجي والاحتلال بصفة خاصة؟

وعن أنماط حركات الاستقلال في الولايات العربية وموضع حركة محمد علي منها[1]: يجدر الإشارة ابتداءً إلى قضية منهاجية ضرورية وهي اختلافها عن الحركات الأوروبية (كما سبق التنويه). فإذا كانت الكتابات الغربية في المسألة الشرقية قد درجت على دمج ما يسمى الأزمة المصرية (محمد علي) وكذلك أزمة الشام (1860) مع الأزمات الأوروبية في البلقان وجنوب شرق أوروبا عن الدولة العثمانية تم خلالها اختبار التوازنات الأوروبية حول المسألة الشرقية، فإن هذا الدمج ينكر أى ذاتية أو خصوصية إسلامية لعلاقات الولايات العربية الإسلامية مع الدولة العثمانية كما يسقط أرجاء أخرى من الوطن العربى - وخاصة الجزيرة والعراق وشمال أفريقيا ظهرت فيها أيضا حركات مختلفة النمط من حيث البحث عن الاستقلالية عن المركزية العثمانية.

ومن ثم، وانطلاقا من الاعتراف بمحدودية مصطلح «المسألة الشرقية» وضرورة التمييز بين الأزمات الأوروبية والأزمات في العلاقات العثمانية العربية لاعتبارات عديدة كان اهتمامنا في هذا الموضع ليس بالحالة المصرية في ظل محمد علي فقط (وهي أكثر الحالات شيوعًا وجذبًا للاهتمام) ولكن أيضًا بنماذج أخرى ذات مدلولات مهمة مقارنة وخاصة بالنسبة لمدى طبيعة تأثير المتغير التدخل الأوروبى، فإذا كانت الأزمات الأوروبية قد عكست نمطًا واحدا وإن اختلفت درجته على امتداد القرن التاسع عشر الميلادي من حيث رد الفعل العثمانى ودرجة التدخل الأجنبى خلال تكرار الأزمات، حيث أنها لم تحسم دفعة واحدة، إلا أن الحركات العربية الإسلامية كانت حركات متنوعة الأنماط، ويمكن أن نميز على

(1) المرجع السابق، ص 235 - 236.

هذا الصعيد بين النماذج التالية: الحركات السياسية (ويقع في نطاقها تجربة محمد علي) والحركات الدينية الإصلاحية مثل الوهابية والمهدية والسنوسية، والحركات الانفصالية مثل الموارنة في الشام 1860م.

وبقدر ما يبدو مهمًا وأساسيًا التمييز بين الحركات الاستقلالية في البلقان ونظائرها في الوطن العربى، بقدر ما يبدو أساسيًا أيضا التمييز بعمق بين أبعاد الاختلافات بين نماذج المنطقة العربية، فبالرغم من أنها لا تعبر عن حركات قومية مثل الحركات الأوروبية، كما أنه لا يمكن أن نسميها - بصورة مطلقة - حركات انفصالية أو تحررية، إلا أنها تختلف عن بعضها البعض من حيث الدوافع والأهداف ومن حيث التفاعل مع السياسات العثمانية ومن حيث طبيعة التدخل الأوروبي.

ومن ثم، فإن تناول هذه النماذج (وبالتطبيق على نموذج محمد علي أساسًا) يتم على أساس المقارنة بين محورين أساسيين:

من ناحية: دوافع وأهداف وأدوات كل نموذج على نحو يركز بصفة أساسية عن محاولة الإجابة على أسئلة مهمة: ما درجة الاستقلالية التى كانت تبحث عنها هلْ وصلت إلى درجة السعى للانفصال عن الدولة العثمانية؟ هل اختلف تحديها لتكامل الإمبراطورية عن التحدى الذى مثلته الحركات القومية الأوروبية؟ وهل استعانت هذه الحركات بالقوى الأوروبية في مواجهة الدولة العثمانية؟ ومادرجة الاختلاف بينها وبين نظائرها في القرن 18م والتى لم تكن تعدو أكثر من مجرد حركات عصبية وأسر محلية تسعى لتحقيق مكاسب سياسية ومالية؟

ومن ناحية أخرى: التفاعل بين رد الفعل العثماني والتدخل الأوروبي على نحو يركز بصفة أساسية على العلاقة بين طبيعة هذا التدخل ورد الفعل لنتبين مدى تأثير المتغير الأوروبى على هذا الشق من العلاقات الإسلامية، والاختلاف بين

نمط التدخل الأوروبى في الأزمات الأوروبية خلال القرن التاسع عشر الميلادي ونمط التدخل الأوروبى أيضا ولكن في مواجهة الحركات الاستقلالية العربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلاديًا.

والسمة الأساسية التى ستتضح لنا من تحليل هذه الجزئيات هي أن تأثير المتغير الأوروبى على إضعاف الروابط العثمانية - العربية قد أضحى أكثر حسمًا وأكثر وضوحًا عن ذى قبل في نفس الوقت الذى تدهورت فيه القدرة العثمانية على ضرب هذه الحركات بصورة حاسمة وبمفردها - كما فعلت من قبل.

بعبارة أخرى، فإن هدف هذا التحليل المركب هو بيان كيف أن اختلاف الأطراف الدولية والعثمانية والإقليمية في هذه المرحلة بالمقارنة بالمرحلة السابقة (القرن 17م - 18م) قد انعكس على طبيعة حركات القرن التاسع عشر الميلادي ونتائجها ومدلولها حيث لم تزد حدتها وخطورتها على الدولة العثمانية إلا حين تزايد دور المتغير الأوروبى. فلقد تغيرت طبيعة أهدافه وأدواته بعد أن انتقل من مرحلة الالتفاف حول العالم الإسلامي إلى مرحلة الهجوم المباشر ومن مرحلة التنافس التجاري والسياسي إلى مرحلة التنافس الاستراتيجي ومن ثم التوسع والسيطرة العسكرية. فلقد كان من شأن هذه التطورات أن تجعل من حركات الخروج على السلطة العثمانية أمرًا لا ينفصل عن توازنات القوى والصراع الاستعماري الأوروبي.

الجزء الثاني:

أدوار السياسة الخارجية لمحمد على

على ضوء الطرح السابق حول دلالات السياقات الإقليمية والأوروبية لخبرة محمد على، سواء السابقة أو المتزامنة معها [1]- بل واللاحقة عليها (حتى

(1) وحول مزيد من التفاصيل عن تطبيق هذا الإطار المقارنة على حركة محمد علي والحركات المتزامنة معها انظر: المرجع السابق، ص 237 - 275.

1923)، يمكن القول أن هذه الخبرة لم تكن إلا نقطة على مستمر ممتد، ومن ثم فإن دلالة هذه الخبرة بالنسبة لموضوع الدراسة لا تكتسب مصداقيتها بدون هذا الإسناد السياقى والزمنى. بل إن الإطار المنهجى لعرض هذه الخبرة يستمد عناصره من هذا الطرح السابق. ويتلخص هذا الإطار في عناصر ثلاثة [1]: دوافع وأهداف وأدوات سياسة محمد على، رد الفعل العثمانى والتدخلات الأوروبية والتفاعل بينهما.

ويجدر الإشارة إلى أن العنصرين الثانى والثالث من الإطار التحليلى سيقتربان من حركة محمد علي في إطار مقارن مع حركات متزامنة نسبيًا معها وهما أساسًا حركتا «المماليك في بغداد»، والوهابية في الدولة السعودية.

أولًا: دوافع وأهداف وأدوات سياسة محمد علي: الأدوار المتكاملة:

السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه في كل الأدبيات التي تناولت تلك الحقبة الغنية من تاريخ مصر. والتي كانت موضع اهتمام وتحليلات عميقة من منظورات مختلفة للأبعاد المتعددة لهذه الحقبة. هذا السؤال مزدوج الأبعاد:

من ناحية: هل كل محمد علي يريد تدعيم قوة مصر واستقلالها الذاتي في ظل استمرار الخلافة العثمانية وتبعيتها له؟ أم كان يريد انفصالًا كاملًا عنها؟ أم كان يريد إحياءها وإصلاحها على أن يصبح هو بديلًا لآل عثمان. أي يصبح هو السلطان الجديد للإمبراطورية؟

ومن ناحية أخرى: كيف كان وضع تأثير المتغير الأوروبي في هذه الحسابات المصرية بين مصر والدولة العثمانية؟

وتنقسم اتجاهات الإجابة على هذا السؤال المتفرع، وينبني هذا الانقسام على أسانيد ومنطلقات مختلفة إما قومية أو إسلامية أو مصلحية:

(1) انظر التفاصيل في: المرجع السابق، ص 244 - 274.

فالاتجاهات القومية تخلص إلى سياسات محمد علي نحو الجزيرة والشام تبين أنه كان في ذهنه مشروع لدولة عربية. ومن ثم فهي تعبير عن إحياء قومي عربي أثار مخاوف الدولة العثمانية، أو تخلص إلى أن سياساته نحو توحيد وادي النيل وضم الشام إنما تعكس أهدافًا وطنية مصرية تقليدية ومن ثم فهي تعبر عن قومية مصرية.

أما الاتجاهات الإسلامية: فلقد رأت أن محمد علي قد تحرك كمسلم في إطار عثماني يبحث عن تدعيم قوته في نطاق النظام العثماني ولو بإصلاحه.

أما الاتجاه المصلحي: فهو لم ير في محمد علي إلا مغامرًا عسكريًا لا ينطلق من أي رؤى أيديولوجية. ولكن يسعى نحو القوة والسيطرة والسلطة الشخصية. ومن ثم فإن سياساته الإصلاحية في مصر ليست إلا نتاج مطامحه الشخصية لتوسعاته التالية:

وفيما يلي بعض التفصيل عن الاتجاهات الثلاثة:

كانت الاتجاهات القومية هي الأكثر انتشارًا بين الساسة البريطانيين المعاصرين للتجربة وخاصة رئيس الوزراء بالمرستون الذي رأى أن هدف محمد علي هو تكوين مملكة عربية. وبعث الوعي القومي العربي. وإحياء الأمة العربية. وغرس شعور وطني أصيل عند العرب، هذا وكان بعض المعاصرين للتجربة من مسيحيِّي الشام قد أشار أيضًا إلى أن بريطانيا قد لاحظت أن محمد علي باشا يطمع بعد ضم الشام إلى إحياء الدولة العربية القديمة. وإرجاع الدولة الإسلامية الكبرى، كذلك كان هذا الاتجاه القومي هو الأكثر انتشارًا بين العرب من القوميين المعاصرين لمرحلة الحماسة القومية بعد الاستقلال عن الاستعمار الأوروبي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاتجاهات القومية لم تكن منعزلة تمامًا عن الاتجاهات الإسلامية أو المصلحية، فلقد رأى البعض أن تجربة محمد علي تعبيرٌ عن تيار الوحدة العربية في النصف الأول من القرن

التاسع عشر ميلاديًا. وأول محاولة في العهد العثماني تعمل على جمع العرب في وحدة متميزة عن الدولة العثمانية. لكنها لم تنجح لعدم توافر الوعي القومي العربي، كما رأى فيها مصدر آخر تعبيرًا عن أول مشروع للوحدة العربية في العصر الحديث. والذي ظل ماثلًا في أذهان المفكرين والساسة العرب منذ منتصف القرن التاسع عشر ميلاديًا.

وفي المقابل فإن البعض الآخر قد رأى فيها تعبيرًا عن انبعاث عربي إسلامي وحدودي ضد الهجمة الغربية الجديدة على الإسلام، أما الفريق الثالث فلقد رأى فيها عملًا توحيديًا عربيًا وليس استعمارًا أو احتلالًا يحمل مضمونًا برجوازيًا مشوبًا بطابع الحكم الفردي ويجمل أحلامًا إمبراطورية. ويرفع شعارات العروبة ضد شعار العثمنة أو التتريك؛ لأن شعارات العروبة كانت تعبيرًا عن أن القيم العربية والنزوع القومي الذي كانت تضطرب به أحشاء المجتمع يومئذ. ومن ثم كانت الشعارات التي يستطيع بها النظام الجديد في مصر وقيادته أن تحارب تحت إعلان شعار العثمنة، كذلك تميزت حركة محمد علي في نظر باحث آخر بأنها كان يخالطها بعض الظلال القومية؛ لأن تأثر محمد علي- غير العربي - بالاتجاهات القومية هو الذي أعطى لتوسعه وحكمه لبلاد الشام طابعًا عربيًا قوميًا خاصة وأنه كان يريد الاستقلال بالمنطقة العربية وفصلها عن الدولة العثمانية. وإذا كانت هذه التفسيرات قد حملت في مجملها- ومن منظور قومي عربي - تقويمًا إيجابيًا لحركة محمد علي. إلا أن تعبيرات أخرى اقترنت بنظرة قومية مصرية قد حملت تقوميًا متحيزًا ليس ضد العثمانيين فقط ولكن ضد محمد علي أيضًا باعتباره غير عربي، غير مصري، لم يحقق انتصاراته إلا بمساندة جيش وشعب مصر.

أما الاتجاهات الإسلامية فهي التي ترفض مقولة الاتجاهات القومية عن سعي محمد علي لإسقاط العثمانيين والوصول إلى استانبول؛ ليقبض على زمام الخلافة

والسلطة العثمانية والحلول بدل آل عثمان، ولقد وجدت هذه الاتجاهات التعبير عنها في مصادر تاريخية حديثة وأخرى معاصرة. وكان حجة المؤرخين المحدثين أن محمد علي كان يعرف صعوبة إسقاط العثمانيين، وأنه كان يريد حكم الشام مع حكم مصر تدعيما لقوة واستقلالية مصر الذاتية خدمة في نفس الوقت للباب العالي وحماية للمصالح العثمانية، وأن سبب المصائب في العلاقات بين الطرفين كان دور بعض المفسدين الذين سعوا لإحياء الضغائن في صدور رجال الدولتين وبث الدسائس بينهم، ومن أهم الوثائق التي يستند إليها هذا الاتجاه خطاب محمد علي لملك فرنسا لويس فيليب الذي يبرز فيه كيف أن نواياه في مصر ووجوده السياسي ضروري للموازنة الأوروبية، وهو يبرز أيضًا أمرين آخرين:

رغبته في حماية الإمبراطورية من ناحية والأثر السلبي للتدخلات الأجنبية على العلاقات المصرية - العثمانية فهو يقول «قصاري آمالي ومرامي أنظاري موجهة نحو مساعدتها (الدولة العثمانية) على أعدائها أولًا. والمحافظة على كل ما ملكته يدي المجاهدات العظيمة في سبيل الدفاع عنها، ثانيًا.. أرى أن الشام تصير إذا بقيت في يدي عنصر قوة أستطيع به وقتئذ مساندة مولاي السلطان ودولتي العلية مساندة حقيقية فعلية».

هذا ولقد عبرت مصادر إسلامية معاصرة على نفس التوجه حيث أكدت رفضها للنوايا والاتجاهات الانفصالية الاستقلالية لدى محمد علي.

وفي المقابل، يمكن أن نجد نموذجًا وسطًا عبرت عنه بعض المصادر المعاصرة التي تقوم على أن محمد علي وإن كان في البداية لم يرد الحلول محل الدولة العثمانية. فإن مشروعه قد مر بثلاث مراحل حيث أنه عبر عن وطنية إسلامية تهدف إلى إحياء قوة الدولة الإسلامية انطلاقًا من إحياء قوة مصر ثم مصر والشام وأخيرًا استانبول، ويرى هذا النموذج أن الأوضاع والظروف المحيطة هي التي دفعت محمد علي للانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل مشروعه.

ولقد واجهت أسانيد الرؤى القومية العربية انتقادات متعددة الأبعاد تستند إلى ما يلي:

من جهة: أن محمد علي لم يكن عربيًا ولكن تركيًا يعتبر نفسه مسلمًا، وحتى لو كان لابنه إبراهيم ميول أكبر نحو العرب إلا أنه ليس هناك ما يثبت تحولها لأبعاد حركة سياسية، بعبارة أخرى أيضًا كانت القومية مفهومًا مجهولًا وغير معروف لمحمد علي كي يمكن القول أنه كان يقود حركة قومية عربية ضد الترك، بل أنها كانت مجهولة في هذه الفترة بالنسبة لعرب الشام أيضًا.

ومن جهة أخرى: لم تلعب المشاعر القومية أي دور في حركة السياسة المصرية خلال المرحلة الأخيرة من تصفية الحملة الفرنسية والتي شهدت وصول محمد علي إلى السلطة، فلم يكن خطاب السيد عمر مكرم يقوم إلا وعلى اعتبارت إسلامية في ظل السيادة والعثمانية فلقد أراد واليًا عثمانيًا ولم يذكر قط عبارة الحرب أو الاستقلال عن دولة الإسلام الكبرى ولم يترامي فكره إلى المفاهيم الحديثة للقومية ولم يكن القصد من ثورته الإطاحة بحكم السلطان العثماني باعتباره حاكمًا أجنبيًا دخيلًا ومستعمرًا. بل كان السلطان في نظره سلطان الإسلام وكانت ثورته عليه تهدف للتخلص من مساوئ حكم الولاة العثمانيين دون مساس بالسيادة العثمانية على مصر، هذا وتجمع العديد من المصادر التي اهتمت بتطور التركيبات والتوجهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الوطن العربي أن القومية بالمعنى الذي عرفته أوروبا ووجد انعكاساته على العلاقات العثمانية- الأوروبية لم تعرفها هذه المنطقة إلا منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي نظرًا لعدم توافر العوامل المنشأة لها والتي توافرت في شرق أوروبا في القرن الثامن عشر، ولهذا فإن الحركات الاستقلالية في القرن التاسع عشر الميلادي - وإن كانت غير قومية - إلا أنها كانت وفق البعض الآخر المعين الذي أفرز الحركات القومية بعد ذلك، فالهدوء النسبي في العلاقات العربية التركية والذي اقترن بأوضاع ركود

وتخلف المنطقة العربية من ناحية وبالرابطة الإسلامية من ناحية أخري قد تحول في فترة تالية متأخرة إلى وعي قومي.

وبالمقارنة بين الرؤى القومية والانتقادات فإن اتجاه التفسير المصلحي أو الواقعي السياسي يري أنه من الخطأ إلصاق المشاعر القومية المصرية أو العربية بحركة محمد علي لأنه مجرد حاكم مسلم له مفاهيمه عن السلطة وتحركه رغبة قوية في السيطرة والقيادة، فمحمد علي وفق هذا الاتجاه لم ير إلا دولة عثمانية ضعيفة وإمكانية انتزاع تنازلات أكبر من سلطانه أو توسيع وتقوية نطاق سلطته كحاكم إقليمي عثماني؛ لأن تاريخ الشرق الأوسط الإسلامي يبين اتجاه الحكام المحليين دائمًا نحو اكتساب درجة أكبر من القوة وذلك في اللحظات المناسبة من ضعف السلطة المركزية، ومن أهم أسانيد هذه الاتجاه هو أن ضم الشام إلى مصر كان من شأنه أن يدعم عناصر القوة والسلطة الاستقلالية لمصر. ومن ثم فإن المصالح السياسية والإستراتيجية والاقتصادية هي التي تفسر حركة محمد علي وليس القضية القومية، فتلك القضية غالَى المؤرخون القوميون والمدافعون عن القومية العربية في إبرازها حيث كانوا يعرفون المعارضة البريطانية القوية لمطامح محمد علي في مواجهة السلطان العثماني، كذلك يري هذا الاتجاه أن محمد علي لم يكن معنيًا بمدى الشر أو الصواب في عملية التحديث فهي لم تكن في نظره أكثر من وسيلة لتحقيق مكاسب تدعم من سلطته ومن قدرته على إقامة دولة قوية، ولذا فإن دأب محمد علي في السعي نحو القوة والسيطرة كان من أهم أسس تطور عملية التحديث في مصر على مستوى الدولة والمجتمع.

وهكذا نلحظ أنه إذا كانت قد تبلورت الانتقادات الموجهة للتفسيرات القومية وكذلك أسانيد التفسيرات الواقعية السياسية إلا أن تفسيرات المنظور الإسلامي تظل في حاجة لمزيد من التبلور حتى يمكن ومن خلال التحليل العلمي المنظم بيان أسانيد ومبررات هذا المنظور وعلي النحو الذي يساعد على الإجابة عن عدة

أسئلة متناقضة حول مسلك محمد علي: كيف كان يهدف محمد علي إلى إصلاح الدولة العثمانية في حين أن الاتجاه الذي وصلت إليه قواته في حربها الأولى مع العثمانيين كان يبين - كما حددت بعض المصادر الغربية - أنها كانت تمهد عسكريًا الطريق لفتح استانبول؟

هل كان هدف محمد علي هو إحياء دولة إسلامية قوية في مواجهة الغرب؟ وهل كان هذا الهدف يتوافق مع مثل هذه الأدوات التي وظفها والتي كان محورها هو نقل النموذج الغربي، والاستعانة بالأوروبيين والنصارى، والانفراد بالسلطة، والمناورة بين القوي الأوروبية؟

وحتى يمكن تقديم رؤيتنا لصورة دوافع وأهداف محمد علي فيجب الانطلاق من تفهم أدوات سياسته، مراحل تطور هذه السياسات. وهذه الأدوات هي:

- حركة الإصلاح الداخلي، المناورة في العلاقات مع العثمانيين ما بين التقارب والمساندة وما بين التوتر والصدام، ونمط الاستعانة بالقوي الأجنبية والسمة الأساسية لهذا النمط هو المناورة بالعلاقات بين هذه القوي المتنافسة وخاصة فرنسا وبريطانيا.

فمن ناحية: كان الإصلاح هو سبيل محمد علي لتدعيم أركان القوة المصرية كسبيل لتخفيف قبضة المركزية العثمانية، فلقد اقترنت تنمية قدرات القوة في ذهن محمد علي بالقدرة على تنمية الاستقلالية، فهو لم يكتف بعناصر السلطة التي تحققت له بعد أن أعاد إقرار فعالية الحكومة المصرية عقب الحملة الفرنسية وبعد أن تغلب على عناصر القوى المحلية المناوئة له، وبعد أن نجح في إقرار السيادة العثمانية على الحجاز بانتصاره على الوهابيين، فجميع هذه المظاهر لم تكن تعني في نظره مصادر قوة حقيقية لازمة لضمان الاستقلالية في مواجهة العثمانيين وفي مواجهة القوي الأوروبية نفسها.

ولذا لم تكن تجربة الإصلاح العثماني - كما سبق وذكرنا - هي الوحيدة في

العالم الإسلامي في هذه المرحلة حيث تبلور التوجه نحو الغرب والأخذ عنة بدرجات مختلفة وتحت دوافع وأهداف متنوعة. وتكتسب المقارنة بين هذين النموذجين الإصلاحيين- العثماني والمصري- أهمية خاصة باعتبارهما من أول صور مقاومة الهجمة الأوروبية الجديدة ونظرًا لتأثيرهما على علاقة ووضع كل من الدولة العثمانية ومصر بالنسبة للدول الأوروبية وخاصة من حيث درجة وطبيعة الارتباط بالنظام الاقتصادي والسياسي العالمي، فإذا كانت سياسات الإصلاح المصرية قد بدأت سعيًا للقوة والاستقلال فإن نهاية تجربة محمد علي وتحت الضغط الأوروبي قد اقترنت برفض الغرب لنتائج هذه السياسات وعواقبها على المصالح الغربية، وهي السياسات التي كانت تهدف إلى تطوير نظام مستقل وغير تابع للغرب. ففي حين طورت مصر صناعات تسعى لإشباع احتياجات الجيش كان الغرب ينتظر أن تصبح مصر جزءًا من السوق التجارية والصناعية، هذا ويعد الجدل نحو تقويم آثار حكم محمد علي على مصير حركة التحديث في مصر بعد ذلك من أهم أبعاد الجدل حول هذه الفترة فإذا كانت الرؤى الغربية المعاصرة له قد اختلفت في تقويمه بين كونه بربريًا وعدوانيًا يهدف إلى التسلط ويسبب مشاكل كبيرة وبين كونه مصلحًا رشيدًا أدخل موجة التحديث الغربية إلى المنطقة فيظل قائمًا أيضًا التساؤل- من منظور إسلامي- حول مدى مسئوليته عن بداية الخطوة الأولى نحو تدمير المؤسسات التقليدية الإسلامية بدلًا من إحيائها في سبيل النقل من الغرب وبداية التضحية بالخصوصية الذاتية الإسلامية.

ومن ناحية أخرى: وبالنظر إلى المناورة في العلاقات مع العثمانيين بين التعاون والصدام نجد أن تطور العلاقات المصرية العثمانية منذ وصول محمد علي إلى السلطة حتى سقوطه 1840م قد مرت بمرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى: كانت مرحلة تدعيم محمد علي لسلطته الداخلية وبداية تنفيذ برامجه الإصلاحية، واتسمت بالتعاون المشوب بالترقب والحذر بين مصر

واستانبول، فإذا كانت استانبول قد بدت بسبب القلاقل والمعارضة الداخلية لحركات إصلاح سليم الثالث (1802م - 1811م) غير قادرة على التأثير على الصراع الداخلي على السلطة والذي أوصل محمد علي للانفراد بالسلطة إلا أنها اتجهت في مرحلة تدعيم محمد علي لسلطته (1811م - 1827م) وهي نفس المرحلة التي توقفت فيها محاولات الإصلاح العثماني (بعد خلع سليم الثالث وبداية محمود الثاني والقضاء على الإنكشارية) اتجهت استانبول إلى طلب مساندة محمد علي مرتين: الأول لقمع الحركة الوهابية والتي نجحت في هدفها بتدمير الدولة السعودية الأولي وبمد مصر نفوذها إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي (1811م - 1818م) والمرة الثانية كانت لقمع ثورة اليونان بعد أن كان محمد علي توسع في السودان وبعد أن أنشأ جيشًا جديدًا قويًا. ومهما قيل عن أسباب ودوافع محمد علي للقيام بالمهمتين في هذه المرحلة (طاعة السلطان ثم مد النفوذ المصري إلى الجزيرة، والتمهيد من خلال السيطرة على شواطئ المورة وكريت للسيطرة على تجارة غرب المتوسط، وعدم إثارة مخاوف السلطان العثماني من عمليات التغير في مصر ومن الفتوح في السودان) فلقد كان هذا في نطاق العلاقات بين المركز العثماني وأحد ولاته.

أما المرحلة الثانية: فهي مرحلة التوسع المصري في الشام. والتي اتسمت بالصدام المباشر بالدولة العثمانية (1830م - 1840م) والتي اقترن بها الحملة المصرية الثانية على الجزيرة (1839م - 1840م) ولقد بدأت هذه المرحلة بعد استعادة محمد علي لقوته، وبعد أن تدهورت القوة العثمانية من جراء الحرب العثمانية- الروسية وتوقف حركة الإصلاح، وكان التحرك الأول نحو الشام في بداية الثلاثينيات من هذا القرن هو بداية الخطوة الطبيعية التالية للتوسع المصري في الجنوب. ومد النفوذ المصري إلى الجزيرة. والجدير بالملاحظة أنه إذا كانت مصادر التاريخ المصرية التقليدية لم تذكر من دوافع هذا التحرك إلا الخلاف بين محمد علي ووالي عكا إلا أن المصادر الغربية والعربية الحديثة أبرزت دوافع

محمد علي الإستراتيجية وكذلك رده بهذا التحرك على رفض السلطان العثماني لتحقيق وعده لمحمد علي بحكم الشام مقابل مساعدته في اليونان، وبعد ثلاث من المعارك وبعد صلح كوتاهية 1833م وبالرغم من مظاهر الاستقلال السياسية والاقتصادية والمالية ظل محمد علي معترفًا بالسيادة العثمانية وتمثل ذلك أساسًا في الاستمرار في دفع المستحقات المالية للدولة العثمانية، وبالرغم من تزايد قبضة محمد علي على الشام (1833م - 1839م) وتزايد مظاهر استقلالية السياسية المصرية (وزارة خارجية + تمثيل دبلوماسي وامتداد الدولة المصرية من السودان إلى الجزيرة العربية والشام) ظلت السيادة العثمانية على هذه المنطقة في إجمالها وظلت علاقة التبعية بين مصر والدولة العثمانية قائمة حتى ولو أضحت اسمية نظرًا لتزايد وتميز دور الدولة المصرية وانتقال مركز الثقل السياسي في العالم الإسلامي من استانبول إلى القاهرة، ومن ثم أضحي الهدف الأساسي لمحمد علي في أواخر الثلاثينيات هو تأكيد ضمه لسوريا والحصول على اعتراف دولي باستقلاله بمصر والحصول على موافقة السلطان على الحكم الوراثي في عائلته لمصر، وبعد رفض السلطان محمود الثاني الذي كان يركز على استعادة فعالية المركزية العثمانية على الولاة والأقاليم. وبعد فشل المفاوضات بين الطرفين أعلنت الدولة العثمانية الحرب وخاصة بعد تحدي محمد علي لأهم مظاهر السيادة العثمانية وهي دفع المستحقات المالية وإزالة الحرس التركي من حول قبر الرسول عليه الصلاة والسلام خلال الحملة المصرية الثانية على الجزيرة 1938م من أجل تدعيم النفوذ المصري. وهنا كان الفارق بين الحملتين من أهم علامات التحول في المسلك المصري. فإذا كان نجاح الحملة الأولى هو أول حجر في دور مصر الجديد في العالم الإسلامي في هذه المرحلة بالرغم من أنها كانت بتخطيط عثماني ولتحقيق أهداف عثمانية في الأصل، فإن الثانية وإن كانت مبرراتها الرسمية حسم الخلافات في الأسرة السعودية فلقد هدفت إلى مد النفوذ المصري إلى الشواطئ الشرقية للجزيرة لكي تلتحم هذه المناطق ببلاد الشام وتصبح وحدة واحدة تحت سيطرة

محمد علي. وهنا كان مكمن الخطر بالنسبة لبريطانيا مما زاد من سرعة تحركها ضد محمد علي.

ومن ناحية ثالثة: فإن المناورة بالعلاقات مع الدول الأوروبية انطلقت من أن الاتصال بالدول الأوروبية كان أحد سبل محمد علي لتنفيذ مشروعه في مواجهة الدولة العثمانية خلال تفاعله التعاوني أو الصراعي معها، ولقد أضحت هذه المناورة ممكنة بعد أن تزايد الاهتمام الأوروبي بمصر ومنطقة الشرق الغربي بصفة خاصة عقب الحملة الفرنسية على مصر والشام، أي بعد أن أضحى الاهتمام بهذه المنطقة لا يقتصر على التنافس التجاري العالمي (كما حدث في القرن الثامن عشر الميلادي) ولكنه أضحى منصبًا على قضايا سياسية استراتيجية تقع في صميم نطاق التوازنات الأوروبية عقب الثورة الفرنسية، فلقد كان رد فعل بريطانيا للحملة الفرنسية هو بداية مسلسل الصدام الفرنسي البريطاني حول مصر والذي امتد حتى الوفاق الودي 1904م.

ولقد صاغ محمد علي سياساته وتابع تنفيذ أهدافه في ظل تنافس القوى الأوروبية، وقد وظف محمد علي الاتصال بالدول بالدول الأوروبية بطرق مختلفة وفق فهمه ووعيه لمدى تبلور الاهتمام الأوروبي بمصر. وفيما يلي نماذج أربعة أساسية:

النموذج الأول: ظهر في مواجهة التهديد الناشئ من التنافس الفرنسي البريطاني على مصر في ظل نجاح بونابرت 1806م في القضاء على التحالف العثماني الإنجليزي وتنامي التقارب العثماني الفرنسي من جديد، فلقد اعتمد محمد علي على الدولة العثمانية وفرنسا لمواجهة بريطانيا التي أرسلت حملة فريزر لمنع الفرنسيين وتأييد المماليك الموالية لإنجلترا، ولقد حمى محمد علي بهذا الموقف مشروعه في بدايته حتى لا تتحول مصر لقاعدة بريطانية.

والنموذج الثاني: ظهر 1808م بعد تصفية الحملة الإنجليزية وفي ظل

محاولات الدولة العثمانية إعادة السيطرة على مصر طلب محمد علي من الصدر الأعظم إعطاءه سندًا بأنه غير مسئول عن تعديات الدول على مصر عند توجهه إلى الحجاز.

والنموذج الثالث: تقدمه تجربة تدخل مصر في اليونان فلقد برز لمحمد علي نتيجة الاتفاق الثلاثي الفرنسي - البريطاني - الروسي على الجيش المصري العثماني في نوارين مدى أهمية وضرورة النجاح في استغلال انقسام الدول الأوروبية حتى يمكن مواجهة دولة كبرى واحدة وليس تحالف بين بعضها ففي خلال حملة اليونان- وفقًا لبعض المصادر- جرت اتصالات بين محمد علي والقوى الأوروبية طلب خلالها اعتراف بريطاني باستقلال مصر في مقابل عدم مساعدته للسلطان. وحين ترددت بريطانيا وبدأ التدخل الروسي في الازدياد اندفع محمد علي في مساندة السلطان واضطر للانسحاب مجبرًا تحت تأثير هزيمة نوارين وليس نتيجة لرفض القوى الأوروبية المتحالفة الاستجابة لشروطه.

وهنا أيضًا النموذج الرابع: وظهر خلال حرب الشام الأولى والثانية حيث كانت المناورة واضحة بالعلاقات مع فرنسا في مواجهة بريطانيا فلقد كانت العلاقات المميزة مع فرنسا هي ركيزة محمد علي في مواجهة بريطانيا التي كانت تعد بدورها ركيزة مساندة السلطان العثماني في مواجهة محمد علي في الشام وبقدر ما لعب الفرنسيون دورًا أساسيًا في تنفيذ برامج الإصلاح المصرية المالية والإدارية والقانونية والعسكرية والثقافية بقدر ما اعتمد محمد علي على المساندة الفرنسية لمشاريعه التوسعية في الشام، وتجلي ذلك بوضوح خلال حرب الشام الأولى، ففي حين رأى محمد علي 1833م أن الوقت غير مناسب لمحاربة القوى الأوروبية وهزيمتهم (وخاصة في وجود قوات روسية تساند السلطان العثماني) وأنه لن يكون من السهل الوصول إلى استانبول حد من نطاق عملياته العسكرية وبذل كل ما يستطيع ليتجنب تدخل الدول الأوروبية. بل وبذل جهدًا كبيرًا ليبين

لهذه الدول نواياه وأغراضه وأنه لا ينوي شرًا بالدولة العلية وإنما يرجو إنقاذها من أخطار الروس (خطابه إلى لويس فيليب السابق الإشارة إليه)، وكذلك أرسل مذكرة إلى بريطانيا يبين فيها أن غايته الأساسية هي المساعدة على القضاء على نفوذ الروس في تركيا وإرغامهم على احترام استقلال تركيا وفارس. ولقد نجحت مناورته لدرجة ضغط الدول الأوروبية على السلطان العثماني ليقبل شروط محمد علي والتي مكنته من السيطرة على الشام. أما 1839م فبالرغم من سعيه إلى القوى الأوروبية لمساندة مطالبة في الحكم الوراثي في عائلته. إلا أنه لم يكن مستعدًا للتنازل عن شروطه. كما لم تكن هذه القوى مستعدة لمساندته بعد أن شعرت بتهديده لمصالحها في الشام ومصر، ومن ثم اختلفت الحسابات الأوروبية مع حسابات محمد علي هذه المرة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه كان لتعاون محمد علي مع القوى الأوروبية حدوده، فإذا كانت التوازنات الأوروبية العثمانية أعطت له بعض فرص المناورة كما فرضت عليه كثيرًا من القيود بعد ذلك إلا أنه لم يكن مستعدًا للتعاون في الحالة التي تتعدى فيها مكاسب الطرف الأوروبي ما يمكن لالتزاماته الإسلامية أن تتحمله، وظهر ذلك جليًا في مناسبة ما قيل عن ملابسات موقف محمد علي من الغزو الفرنسي للجزائر، فإذا كانت العديد من الاعتبارات قد دفعت فرنسا إلى محاولة إقناع محمد علي بتأييد قرار مشروع الغزو الفرنسي للجزائر حتى تتجنب احتمالات رد الفعل لمسلمي شمال أفريقيا وكذلك ردود فعل الدول الأوروبية الأخرى في حالة قيام فرنسا بمفردها بالجملة - إلا أن محمد علي وإن كان رحب في بداية الأمر إلا أنه طلب منها أن تتركه ينفرد بغزو الجزائر لحسابه الخاص حيث أن الحملة يجب أن تحتفظ باللون الإسلامي البحت على أن يؤدي الجزية للباب العالي وأن يلتزم برعاية مصالح الغرب، وأدى تصميم فرنسا على ضرورة مشاركتها محمد علي في الحملة إلى رفض محمد علي لهذا الطلب حتى لا يتعرض للسخط من العالم العربي والإسلامي في وقت حرج قد يهدد كافة مشروعاته السياسية.

وبخلاف هذا التبرير لرفض محمد علي ترى مصادر أخرى أن السبب يرجع إلى تهديد إنجلترا له بزوال سلطانه في مصر وتحطيم أسطوله، وفي المقابل اقترحت عليه بريطانيا التوجه إلى الشام.

إن فهم التفاعلات بين المستويات الثلاث السابق توضيحها لابد وأن يقودنا ليس إلى الاختيار بين أي من هذه الاتجاهات الثلاثة في تفسير دوافع وأهداف محمد علي. ولكن إلى القول بأن جميعها تمثل تطورًا مرحليًا في سياساته.

فإذا كانت المرحلة الأولى من تطور تجربة محمد علي (حتى معركة نوارين) قد اتسمت بالتركيز على الإصلاح الداخلي والتعاون مع الدولة العثمانية (في القضاء على الحركة الوهابية والثورة اليونانية) فإن ذلك يعني أنها اتسمت بالسعي من جانب محمد علي لتطوير عناصر القدرة وإثبات الدور المتميز في خدمة السلطان كوالٍ مسلم، وأن سعي هذا الوالي لتدعيم مواقفه الاستقلالية يظل في نطاق النظام العثماني حيث لا يظهر إلا الولاء والطاعة.

ولكن سرعان ما حدث تحول في هذا التوجه وبدأت مرحلة جديدة بعد أن تطورت نتائج عملية الإصلاح وتدعمت أركان الجيش المصري على نحو وجد به محمد علي - كما يقول البعض - نفسه في حالة من القوة تفوق سلطانه وخليفته بحيث أضحى أكبر قوة في الدولة الإسلامية والتي اعترف السلطان بوضعها هذا حين استعان بها، ولقد لعبت السياسات الأوروبية والعثمانية دورها في أحداث هذا التحول - كما سنرى لاحقًا - وعبر ذلك التحول عن نفسه في الصدام مع العثمانيين في الشام والأناضول (حرب الشام الأولى) وبالسعي لتعبئة مساندة بعض القوى الأوروبية للوجود المصري في الشام، ولهذا فإن هذه المرحلة الثانية من تطور سياسات محمد علي (حتى 1833م بعد صلح كوتاهية) قد اتسمت بالبحث عن درجة أكبر من الاستقلال الذاتي والدور الخاص المتميز ولكن ظل محمد علي حتى بعد ضم الشام وصلح كوتاهية مجرد والي عثماني يدفع الجزية.

أما المرحلة الثالثة التي شهدت بدايتها تدعيم الوجود المصري في الشام كما شهدت نهايتها تهديد الجيش المصري لقلب الدولة العثمانية (بعد معركة نزيب) وسعى محمد علي لتعبئة اعتراف دولي بحكم أسرته الوراثي، فإن هذه المرحلة أفصحت عن نوايا وأهداف أكبر لا يمكن تحقيقها في ظل النظام العثماني، فلقد كانت تفرض على محمد علي النظر في إمكانيات الاستقلال الحقيقي أو إصلاح الدولة العثمانية أو استبدال «الرجل المريض» برجل آخر مسلم أكثر صحة.

أي أن محمد علي، وإن وصل إلى رفض استمرار السيادة للسلطنة العثمانية المريضة والضعيفة، فإنه كان يريد إقالة الدولة الإسلامية من عثرتها ببديل أكثر صحة، أي «إسلاميًا» وليس «قوميًا» بالمعنى الذي يتبادر إلى ذهن من قالوا إنه كان يريد الاستقلال، كما لم يكن عثمانيًا بالمعنى الذي يتبادر إلى ذهن من رفض فكرة أنه كان يريد الاستقلال. بعبارة أخرى وبفرض سعيه نحو خلافة عربية فهذا لا يعني تحيزًا قوميًا عربيًا- بالمعنى الحديث - ولكنه يعني أن مركز الخلافة يمكن أن ينتقل إلى مركز قوة آخر - غير العثمانيين الأتراك بعد ضعفهم - يمكن أن يقوم بدوره في إحياء قوة الإسلام كما سبق للعثمانيين أن قاموا بهذا الدور بعد ضعف المماليك.

وهنا. وفي هذه الحالة لم يكن ممكنًا لمحمد علي- الذي سعى ونقل نماذج أوروبا وخدم أهدافها في وقف الإصلاح الديني بضرب الحركة الوهابية وتعرض لضربتها في نوارين، لم يكن ممكنًا له أن يحظى بمساندة أي طرف أوروبي حتى أكثرها عداوة وتربصًا بالدولة العثمانية في هذه المرحلة، فلقد أضحى المتغير الأوروبي حاسمًا في تأثيراته السلبية على العلاقات المصرية - العثمانية وخاصة في ظل اتجاه كل من الطرفين المسلمين للاستقواء على الآخر باللجوء إلى مساندة طرف غير مسلم.

ومن ثم، فإن إشكالية السلوك الخارجي لمحمد علي تمثلت في أن استقلال القوة (كسبيل لتحسين شروط التعامل مع السلطة المركزية العثمانية وعدم تأكيد

سيطرة دولة أوروبية واحدة) قاد إلى تحالف واتفاق الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية ضده بدلًا من دفع السلطة المركزية لتحسين شروط التعامل معه (وستتضح مزيد من التفاصيل على ضوء تحليل الجزئية التالية).

ولم يكن مرد هذا الاتفاق تأثير التوازنات الأوروبية - الأوروبية فقط. ولكن الاتفاق الأوروبي على إجهاض أي حركة إحياء للقوة الإسلامية وتمسك الدولة العثمانية ببقائها ولو ضعيفة بأي ثمن؛ ولذا فلا يكفي القول- كما يصدر عن البعض - أن الخطأ الأساسي لمحمد علي قد تمثل في عدم فهمه لحقيقة تبعية النظام الإمبراطوري العثماني للنظام الأوروبي الدولي أو أن نمط توزيع القوة والتغير الدوليين لم يسمحا لمحمد علي بتحسين شروط مكانة مصر أو أن القضية بالنسبة لمصر ليست البروز كقوة عالمية بل تفادي آثار تقسيم الإمبراطورية بواسطة الدول الأوروبية، ولكن يجب القول إنه أخطأ في فهم أن التحالف مع أوروبا كان ممكنًا طالما لا يتناقض ومصالحها الكلية في مواجهتها مع الدول الإسلامية، وأن آثار هذا التحالف تتحول للنقيض في الحالة العكسية.

ثانيًا: حركات الاستقلال بين السياسات العثمانية وأنماط التدخل الأوروبي:

كانت نتائج الحركات الاستقلالية وعواقبها بالنسبة للعلاقات العثمانية العربية محصلة للتفاعل بين دوافع وأهداف وأدوات هذه الحركات من ناحية وبين السياسات العثمانية ونمط التدخل الأوروبي من ناحية أخرى. على نحو يبرز مدى تضخم تأثير الضعف العثماني وتأثير المتغير الأوروبي على منع إحياء القوة الإسلامية.

1 - السياسات العثمانية: المساهمة في إجهاض الحركات الإصلاحية الإقليمية:

تعددت المقولات وتباينت الاتجاهات حول مدى مسئولية الحكم العثماني للوطن العربي عن ركود وتخلف الأخير وعن استعماره من عدمه. هذا ويساعد استخلاص أهم أنماط السياسة العثمانية تجاه حركات القرن التاسع عشر الميلادي على إلقاء الضوء على بعض المقولات.

ومن أهمها مقولتان متضادتان متصلتان بهذا الموضوع من الدراسة وهما: أن الدولة العثمانية منعت اتصال المنطقة بالغرب وحضارته، وأن المنطقة العربية قد قبلت الجمود كثمن للدفاع العثماني عن الأرجاء العربية ضد الخطر الأوروبي.

فما مدلول المسلك العثماني تجاه النماذج الثلاثة السابق توضيحها من حركات الاستقلال الذاتي- بالنسبة لهذه المقولات وخاصة أن اثنين من هذه الحركات (مصر والعراق) قد قامت على الاتصال بالغرب في حين كانت الحركة الثالثة (الوهابية) ضد الغرب نفسه.

في البداية يجدر الإشارة إلى مقولة متوازنة في هذا الشأن وهي تتلخص كالآتي: يرجع الركود إلى أن القوة العثمانية قد حالت بلا شك دون اتصال أمم الدولة بالحضارة الأجنبية عمومًا والحضارة الأوروبية الناهضة خصوصًا.. ولكن الباحث المنصف لا يستطيع إلا أن يسلم بأن الأوروبيين في القرن السادس عشر الميلادي وما تلاه ما كانوا على استعداد لأن يقدموا للشرقين المسيحي والمسلم ثمرات نهوضهم العلمي هدية خالصة.. كذلك فلا سبيل للقول بأن الشرق العثماني كان يستطيع الإفادة من النهضة الأوروبية دون أن ينزل عن استقلاله وحريته.

ومن المقولات الأخرى المتوازنة في هذا الشأن تلك التي تعترف بأن الدولة العثمانية قد تولت المنطقة وهي على قدر كبير من الإعياء. ولم تكن قادرة على إزالته وأنه لا يمكن قبول القول بفرضها العزلة والتخلف على إطلاقه دون التعرض للأسباب والسياقات التاريخية التي أدت إلى ذلك، فأحد أسباب فرض هذه العزلة هذا الخوف من الصراع المستمر مع العالم المسيحي بقواه المختلفة المتعاقبة، ومن ثم الحرص على الدفاع عن الأراضي الإسلامية وسلامتها ضد البرتغاليين في البداية ثم الاستفادة من بريطانيا وفرنسا ضد روسيا حتى وصل الأمر إلى إفساح المجال أمام السيطرة الأوروبية، ومن ناحية أخرى لا يعني التأخر النسبي للأراضي التابعة للدولة العثمانية أن الجيش العثماني وحده هو المسئول؛ لأن جهود

الدولة العثمانية تكرست لمواجهة الهجوم الأوروبي المضاد. ولأن الاضمحلال الاقتصادي نتيجة تحول طرق التجارة، والاضمحلال الثقافي نتيجة انتشار التصوف ونمو التخوف الديني تجاه الانشقاق المذهبي كان قائمًا من قبل، ولأن العصبيات المحلية والصراعات بينها استنزفت جانبًا كبيرًا من ثروات الأقاليم على حساب القاعدة الكبرى من المسلمين، ولأن النظام العثماني حفظ لمسلمي هذه المناطق هويتهم الإسلامية والقومية.

وبالرغم من الاعتراف بأهمية هذه التحليلات المتوازنة إلا أن الاتجاه العثماني للحفاظ على القائم ضد الخطر الخارجي وأن كان قد ساعد على الدفاع عن الأراضي الإسلامية لفترة طويلة إلا أن هذا لا يعني أنه لم تحدث تغيرات اجتماعية واقتصادية تزايدت في أوقات اقتراب الخطر الأوروبي وتكرار الهزائم. وكانت الحركات الاستقلالية والإصلاحية من أهم علامات هذه التغيرات فكيف كانت سياسة الدولة العثمانية تجاهها؟

إن المتابعة التفصيلية لهذه السياسة في إطار الحركات الثلاث موضع الاهتمام يبين لنا بصفة عامة أن السياسة العثمانية قد نجحت بواسطة عدة أدوات في إجهاض هذه الحركات ومن ثم حافظت على وحدة وتكامل قلب إمبراطوريتها حيث تمكن عند منتصف القرن 19م- وبعد نصف قرن من التحديات الخطيرة - من إعادة إدماج أقاليمه (مصر - الشام - العراق - الجزيرة) ولم يتم الأمر بدون ثمن غال دفع من مصلحة الأمة الآجلة لتحقيق مصالح الدولة العثمانية العاجلة. وهنا معنى الدرس والذي يكمل معنى الدرس المستخلص من دراسة السياسات الإصلاحية العثمانية. وهو أن ثمن تجديد عناصر قوة الدولة المادية يجب ألا يدفع من حساب قوة الهوية الإسلامية للمجتمع ومصالح الأمة بأكملها.

هذا. ويمكن أن نقسم أهم أنماط السياسة العثمانية إلى:

نمط العلاقة مع الحركة قبل توجيه الضربة إليها، ونمط التوالي في إجهاض الحركات.

أ - بالنسبة لنمط العلاقة مع الحركة:

فهو يتسم بعدم السرعة في المبادرة بتوجيه الضربة إليها ولكن اتسم بالسكوت عنها في البداية (الوهابية - السعودية) أو الاستفادة بقدرتها النامية لتحقيق مصالح عثمانية (محمد علي - مماليك بغداد)، فطالما كانت الدولة العثمانية في حاجة لخدمات الوالي القوي وطالما ظلت الحركة الاستقلالية لا تمثل خطورة حقيقية تسكت الدولة مؤقتًا عنها أو توظفها.

فمن ناحية: لم توجه الدولة العثمانية الضرب إلى الحركة الوهابية بواسطة محمد علي إلا ابتداءً من 1811م أي بعد أكثر من نصف قرن على ظهورها ثم تحالفها مع آل سعود، وذلك عندما امتدت توسعات الدولة السعودية والدعوة الوهابية من نجد إلى الشاطئ الشرقي والحجاز بحيث أخذ القلق يعتري الدولة العثمانية من طموحات السعوديين، فرغمًا أنه لم يكن للعثمانيين نفوذ ملحوظ في نجد منطلق الدعوة الوهابية والحركة السعودية إلا أن الاستيلاء على المدينة ومكة هدد بفصل الحجاز وخروجها عن السيادة العثمانية على نحو كان يفقد الدولة العثمانية أحد أهم مظاهر الزعامة للعالم الإسلامي، ولذا فبعد أن نشطت في اتهام الحركة الوهابية بالكفر والخروج على طاعة الخليفة والتشهير بها في أرجاء العالم الإسلامي اتجهت إلى تصفيتها عسكريًا وذلك انطلاقًا من الشعور بما أضحت تمثله هذه الحركة من خطورة على مشروعية الحكم العثماني للدول العربية.

بعبارة أخرى: فلقد كان الحفاظ على النفوذ في الحجاز لابد منه حتى تتم شكليات الخلافة ولذا وبالرغم من تعدد الثورات في أنحاء الامبراطورية وتعدد صور التحدى لها فلقد حرصت الدولة العثمانية - فور انتهائها من التهديد الفرنسى لمصر والشام - على البدء في إخماد الحركة الوهابية حتى لايهون أمرها على رعاياها من المسلمين. هذا ولقد وجدت السلطة مبررًا لهذا العمل وهو الخوف من أثر هذه الفئة على تفريق كلمة المسلمين على نحو يحقق هدف الأوروبيين

الذين يسعون إلى امتلاك بلاد المسلمين.

ومن ناحية أخرى: اتجهت الدولة العثمانية - في نفس الوقت الذى بدأ إبراهيم باشا ضمه للشام - لتصفية داوود باشا في العراق. ومن ثم كانت إعادة السيطرة المباشرة على العراق هي أول خطوة في إعادة السيطرة العثمانية على المشرق العربى ومصر. ولقد سكتت الدولة العثمانية على حكم مماليك بغداد دون إعادتهم لنطاق سيطرتها المباشرة نظرا لما قدموه من خدمات في مواجهة الخطر الفارسى أو البريطانى، ولكن حين ظهرت نوايا داوود باشا في توحيد أرجاء العراق وتنفيذ مشروعات أكثر استقلالية تحرك ضده بقوة السلطان محمود الثانى التنفيذ السياسة الرامية لإعادة إحكام السيطرة على أقاليم الإمبراطورية، ولقد وجد السلطان مبرره في هذه الحالة أيضا. وهو عدم دفع العراق للأموال التى طلبها السلطان في حربه مع روسيا (1828م - 1829م) وكذلك حث العصبيات المحلية السطان للتخلص من داوود باشا نظرًا للأضرار التى لحقت بهم من جراء سياساته المركزية. هذا ولقد ظلت العراق حتى نهاية الستينيات من القرن التاسع عشر الميلادي بالنسبة للدولة العثمانية منطقة خلفية هادئة حتى بدأ يحدث فيها تفير أساسى مع مدحت باشا.

ومن ناحية ثالثة: كان إجهاض حركة محمد علي بمثابة الحلقة التي أحكمت بها الدولة العثمانية سياستها في إعادة إدماج ولايات القلب العربية في الإمبراطورية العثمانية فبعد تصاعد خطوات الاستقلالية من جانبه. وبعد أن استعان به السلطان في ضرب الحركة الوهابية والثورة اليونانية في المرحلة الأولى من تطور حكمه والتى اقتصرت فيها أهداف مشروعه على تدعيم عنصر قوة دولته في حدود مصر، وبالرغم من تعدد المقولات عن أهداف السلطان العثمانى من هذه الاستعانة لتعويض عجزه الفعلى عن الحركة بمفرده (نظرا للبعد عن الحجاز ونظرا لعدم توافر الجند اللازمة للقيام بهذه المهمة في وقت كانت الساحة الأوروبية في ظل الحروب والتحالفات النابليونية تموج بالخطر، أو سواء خلال أزمة الإنكشارية

والقضاء عليها) أو لاستنزاف محمد علي للحيلولة دون مشروعه الاستقلالى، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن إنجازات محمد علي في كلتا الحملتين - بالرغم من الخسائر والاستنزاف في كل منهما - كانت دافعا أساسيا نحو خطوة أكبر في مشروعه الاستقلالى أى أن الاستعانة العثمانية بمحمد علي خاصة في ضرب طرف مسلم (الحجاز) أو وعده بالشام مقابل المساعدة باليونان أثرت على الحركة على نحو يختلف عن نوايا السلطان العثمانى الأساسية بفرض صحة المقولات السابقة عن أهداف الاستعانة بمحمد علي بعبارة أخرى إذا كانت مساعدة محمد علي للسلطان ضد الوهابيين قد غذت أطماعه ليمتد خارج مصر. فإن رد الفعل العثمانى بعد اليونان أي رفض إعطاء محمد علي ولاية الشام قد أعطته الدافع والمبرر لتحقيق هدفه الاستراتيجى والبدء في تنفيذ الطور الثانى من برنامجه الاستقلالى.

وبقدر ما كان التوجه العثمانى لإجهاض الحركة الوهابية لأسباب دينية سياسية فلقد كان إجهاض حركة محمد علي لأسباب سياسية بالدرجة الأولى فقد كان يهدد الدور السياسى لآل عثمان ويجرده من أركانه الأساسية في حين كان الدور الوهابى يجرده من أركانه الشرعية - الدينية.

ب - أما عن الأدوات المستخدمة في الإجهاض فهي متنوعة:

أولا: استخدام القوة العسكرية العثمانية مباشرة كما حدث مع مماليك العراق 1831 م، ولقد كان حجم مشروعهم ومواردهم لا تتطلب أكثر من هذا على عكس مشروع وموارد محمد علي أو الحركة الوهابية.

ثانيًا: استخدام محمد علي لضرب الحركة الوهابية. وهذا امتداد لتوظيف عثمانى في توظيف الولاة الأقوياء؛ لإعادة النظام والاستقرار من المنظور العثمانى في بعض المناطق، وإلى جانب مناقشة المقولات المتعددة حول أسباب الاستعانة بمحمد على - كما سبق التوضيح - في هذه المهمة فإنه يمكن إضافة بعد آخر وهو عدم إمكانية توظيف التوازنات الأوروبية حول هذه المنطقة

في هذه المرحلة لتعبئة مساندة أحد الأطراف الأوروبية وذلك ليس فقط نظرا لطبيعة وضع هذه المنطقة في هذه التوازنات والتى تحول دون هذه التعبئة نظرا لاتجاه النفوذ البريطاني للانفراد بها في مقابل اتجاه النفوذ الفرنسى للانفراد بشمال أفريقيا ولكن ونظرا للحساسية الدينية لهذه المنطقة التى كان لابد وأن يترتب عليها عواقب أوْخَم بالنسبة للسلطان العثمانى إذا ما استعان بطرف أجنبى مثل فرنسا (التى كانت تريد ضرب الوهابيين كسبيل لضرب بريطانيا كما سنرى) وذلك عكس ما حدث بالنسبة لحالة محمد على.

ثالثًا: الاستعانة بطرف أجنبي (أي الاستقواء بغير مسلم على مسلم) على نحو يمهد السبيل للتدخلات الخارجية وذك في مواجهة مشروع محمد علي، حقيقة قامت مراحل مشروع محمد علي المتتالية على الاستعانة أيضا بأطراف أجنبية (بفرنسا في عملية الإصلاح والنقل من الغرب) وعلى اللعب بالتوازنات الأوروبية وتحسين الوضع الدولى لمصر في مواجهة القوى الخارجية الطامعة فيها أى بريطانيا وفرنسا، وفي مواجهة الدولة العثمانية أيضًا، ولكن الذى يجدر الانتباه إليه في حركة السلطان العثمانى هو نمط استعانته المختلف عن نمط استعانة محمد علي بل وعن نمط الاستعانة العثمانى بالأطراف الخارجية بصفة عامة. فإذا كان قد سبق للعصبيات المحلية في القرن الثامن عشر الميلادي أن استعانت في حركتها ضد الدولة العثمانية بصورة أو بأخرى بالتدخلات الأوروبية إلا أن وزن تأثير هذا المتغير الأوروبى كان محدود الفعالية كما أنه لم يجد مناظرا له لدى السلطان العثمانى في حركته في مواجهة هذه العصبيات، وإذا كانت طبيعة القوة العثمانية وكذلك طبيعة المرحلة التى كانت تمر بها الهجمة الأوروبية أيضا في القرن الثامن عشر الميلادي يمكن أن تفسر لنا هذا النمط فان التردي في الضعف العثماني من ناحية والتزايد في دور المتغير الأوروبي من ناحية أخرى يمكن أن تفسر لنا هذا النمط الجديد في القرن التاسع عشر الميلادي.

ففضلا عن عدم القدرة العثمانية المنفردة على إحباط مشروع محمد علي حيث توالت الهزائم العسكرية للجيش العثمانى أمام الجيش المصرى (1820م – 1837م)، كذلك حين بادر السلطان 1839م بإعلان الحرب على محمد علي، فإن طبيعة التوازنات الأوروبية – الأوروبية حول الإمبراطورية بصفة عامة (تمسك بريطانيا بتكامل الإمبراطورية لمواجهة أهداف روسيا وحول مصر بصفة خاصة (التنافس البريطانى الفرنسى) ساعدته على توظيف هذه التوازنات لتعبئة مساندة طرف خارجي وهو بريطانيا لوقف أو احتواء مساندة فرنسا لمحمد علي، ولقد تمكن السلطان العثمانى من تحقيق هذه التعبئة بعدة سبل من أهمها ما يلى:

1. الاستعانة بالجند الروس لحماية استانبول والمضايق ضد محمد علي في بداية أعماله في الشام على نحو أثار عواطف المسلمين ضد السلطان وبجانب محمد على، وكان هذا الاعتماد على روسيا سبيلا للتشدد في التفاوض مع محمد علي.
2. إصدار الفرمان السلطاني الأول المعروف بخط كلخانة 1839م خلال اشتداد الأزمة الثانية مع محمد علي، ولقد اتفقت التفسيرات على أن هذا التزامن كان نتيجة رغبة السلطان في تعبئة مساندة القوى الأوروبية لمواقفه ضد محمد علي، وبالطبع يمكن فهم مدلولات هذا التزامن على ضوء فهم المصدر الحقيقى للإصلاح الذى أعلن عنه هذا الفرمان أى المساواة بين الملل والطوائف المسلمة وغير المسلمة.
3. لم يبد العثمانيون أية مقاومة أو اعتراض على احتلال بريطانيا لعدن بل حصل الإنجليز من الباب العالى على فرمان يسمح للأسطول البريطانى باستخدام ميناء عدن، وقبل العثمانيون هذا الوضع في مقابل مساعدة بريطانيا لهم لوقف محمد على، ومع ذلك فلقد حاول العثمانيون بعد ذلك استعادة السيطرة على اليمن 1849م ولكنهم فشلوا ولم تنجح محاولاتهم

إلا في 1872م وذلك نتيجة الصراعات الداخلية بين القوى المحلية في اليمن. ويتضح لنا هذا الموقف.

العثمانى بالنظر إلى أهداف الحملة الثانية لمحمد علي في الجزيرة وأثرها وتفاعلاتها مع السياسات البريطانية في المنطقة.

4. وفي سياق التقليد العثمانى الرامى دائما إلى دعم تصرفات الدولة بفتاوى شرعية، فعندما تحرك محمد علي باشا إلى سوريا أعلن السلطان وجوب محاربته بناء على فتوى، وعندما اضطر إلى مهادنة إبراهيم باشا في كوتاهية صدرت فتوى أخرى بجواز العدول عن تأديبه حيث اعتبر السلطان دخول الجيوش المصرية سوريا عصيان من محمد علي يجب قمعه ورده.

السياسات الإصلاحية الناقلة من الغرب والتى أدت إلى زيادة النفوذ الأوروبى، والتدخل بالقوة العسكرية لفرض شروط معينة، أو الصمت عن خلافات عربية-عربية تخدم الأهداف طويلة الأجل للغرب في مواجهته مع الإسلام في هذه المرحلة الانتقالية الحرجة في التوازن العالمى.

ومما لاشك فيه أن المقارنة بين هذه الأدوات للتدخل في حالات أزمات الشرق الإسلامى وبين نظائرها في حالات الشرق الأوروبى لتبين أن الهدف الأوروبى كان واحدًا وإن اختلفت السياقات والأدوات، وهذا الهدف هو استمرار ضعف الدولة العثمانية كشرط لبقائها حتى تحين اللحظة المناسبة لاقتسامها وتصفيتها، ولذا ففي حين جاءت ساندت القوى الأوروبية الحركات الاستقلالية القومية في بلاد البلقان وشرق أوروبا جاءت معارضة ومقاومة هذه القوى لحركات الاستقلال الذاتى الإسلامية التى أيا كانت حقيقة أو درجة نواياها الانفصالية عن الدولة العثمانية أو الاستبدالية أو الإصلاحية لها - فقد كانت تمثل إضافة في عملية إحياء قوة الدولة الإسلامية في هذه المرحلة الحساسة من المواجهة مع الغرب.

كيف إذًا تم توظيف هذه الأدوات في مواجهة النماذج الثلاثة للحركات

الاستقلالية السابق توضيحها؟

أ - لم تتدخل القوى الأوروبية مباشرة في الحركة الوهابية السعودية خلال قيام محمد علي بتنفيذ مهمته التى أوكلها السلطان إليه لأن هذه المهمة كانت لا تتعارض مع مصالح أوروبية عاجلة أو آجلة في آن واحد، فمن ناحية المصالح الآجلة كانت مهمة محمد علي تعنى القضاء على فرصة لإصلاح دينى يمثل إحياءً للإسلام ومبادئه في صورته النقية. وهو الإحياء الذى كان لابد وأن يكون له انعكاسات على القوة الإسلامية في مجموعها نظرًا لأثره في تجديد الأمة وإحياء فكرة الجهاد، ولهذا فإن البعض رأى أن مهمة محمد علي كانت تعنى خنق الإسلام لنفسه لأنه كان من الخير للإسلام أن تتعاون القوتان المصرية والوهابية؛ حيث أن محمد علي أراد أن يعيد مجد الدولة الإسلامية من الناحية السياسية في حين أراد الوهابيون أن يعيدوه من الناحية الدينية ولكن ظروف السياسة قضت أن تكون القوتان ضد بعضهما. وذلك بعد أن اختلفتا في السبيل الذى اختارته كل منهما لإدراك غرضهما المشترك وهو إصلاح الدولة الإسلامية. ويظل تحليل أسباب هذا الصدام وتفسير انتصار محمد علي على الوهابيين والبديل الذى كان يمكن أن يواجه الوهابيين في حالة رفض محمد علي تنفيذ أوامر السلطان - تظل هذه الأمور في حاجة إلى تحليل حيث أنها تثير بقوة معضلة العلاقة بين القوة الروحية والقوة المادية ومدى تأثير توافرهما معا أو إحداهما على إحياء القوة الإسلامية.

أما من ناحية المصالح العاجلة: فهي تتصل بالمصالح المباشرة البريطانية في الخليج والهند، وبالتنافس الفرنسي - البريطاني حول المنطقة، فلقد شارك الإنجليز في التشهير بالحركة؛ لأن أى اضطراب يصيب بلاد العرب كان يهدد طريق التجارة للهند. ولأن بعض مسلمى الهند قد اتصلوا بالحركة في مواسم الحج وبدأوا دعوات مماثلة في الهند. كذلك كان القضاء على الحركة يعنى القضاء على فرص توحيد أرجاء الجزيرة والخليج في كيان سياسى واحد، حيث كانت

توسعات الدولة السعودية الأولى قد بدأت تحقيق مثل هذه الوحدة والتى كان لابد وأن يتعارض مع خدمة المصالح البريطانية التجارية والاستراتيجية المتنامية في هذه الفترة.

لذا فإن أعمال محمد علي في الحملة الأولى التى قاومت ما يسمى «القرصنة الوهابية في الخليج» كانت تخدم مصالح شركة الهند الشرقية؛ ولذا أرادت بريطانيا التى كانت تحرص على إخضاع سواحل الجزيرة الشرقية والجنوبية تأمينًا لطرق تجارتها، التحالف مع محمد علي والاستعانة به في عمليات هذا التأمين، أى من أجل تدمير موانئ الإمارات التى كانت سفنها تهدد المصالح البريطانية، ولقد رفض إبراهيم باشا المقترحات البريطانية بهذا الصدد على أساس أنها تعنى التخريب كما أنها تتعارض مع أهداف الدولة العثمانية.

هذا، ولقد كان ضرب القوة الوهابية باعتبارها القوة الرئيسية في الجزيرة بين عدة أحزاب عربية أخرى تتفاوت في ولاءاتها بين فارس وتركيا، وعربية غير وهابية - يخدم مصالح بريطانيا في تنافسها مع فرنسا. ويفوت الفرصة على نابليون الذى حاول التحالف مع بعض هذه القوى ضد الدولة العثمانية، وهو الأمر الذى كان يهدد مصالح بريطانيا حيث كان هدف نابليون - وفق إشارة بعض المصادر - هو تسهيل زحف جيشه إلى الهند والسيطرة على الطرق المؤدية إليها عبر الجزيرة والخليج. وذلك عن طريق الاتفاق مع بعض شيوخ القبائل 1811م لمخاصمة العثمانيين ومقاطعة الوهابيين، وبالرغم من قدرة بريطانيا على إقناع الوهابيين بمحاربة هذا الحلف المتحالف مع فرنسا. إلا أن انهزام الوهابيين أمامه دفع سعود إلى التصالح مع زعيمه حيث تجمع بينهما على الأقل العداء المشترك للعثمانيين والذى كان يفوق في هذه المرحلة أى ارتباطات مع الإنجليز، ووصلت الأمور إلى نهايتها في الوقت الذى كان مصير نابليون قد أخذ يتغير في أوروبا وحيث كانت جيوش محمد علي تقوم بمهمة أساسية.

وهكذا فإذا كان الضعف العثماني من ناحية والانهيار الصفوى من ناحية أخرى قد وفر الظروف المناسبة لنمو واتساع الدولة السعودية الأولى خلال النصف الثاني من القرن 18م وأوائل القرن التاسع عشر الميلادي. وإذا كانت عدم قدرة دولة أوروبية بمفردها على إقامة وجود غير متنازع عليه من قوة أخرى في منطقة الخليج في هذه المرحلة قد ساعد أيضا هذا النمو وهذا الاتساع، فإن نجاح بريطانيا في الانفراد بالنفوذ في هذه المنطقة والذى ظهر في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي قد تحقق بعد الانسحاب المصرى السياسى والعسكرى عقب انتهاء الحملة الأولى 1818م. ولقد تدعم هذا النفوذ البريطانى تدريجيًا خلال القرن التاسع عشر الميلادي في الإمارات العربية وعمان، ولهذا سنجد أن الموقف البريطانى من الحملة المصرية الثانية سوف يتغير تمامًا نظرا لتغير علاقات بريطانيا بمصر. ونظرًا لتغير وضعها في الخليج خلال الربع الثانى من القرن.

ب - أما العراق فلقد كانت ساحة هامة لتنافس النفوذ البريطانى - الفرنسى قبل أن ينفرد النفوذ البريطانى بعد انتهاء انعكاسات سياسة نابليون على وضع مصر والمشرق العربى. وكان التنافس من خلال أدوات تدخل مباشرة، فبعد الحملة الفرنسية التى أبرزت أهمية العراق - وليس مصر والشام فقط في التنافس البريطانى - الفرنسى لعبت القوتان دورهما من خلال التأثير على تولى أو عزل بعض الباشوات لمماليك أو التأثير لصالحهم أو ضدهم لدى الباب العالى، فضلا عن استخدام أداة الإمداد بالأسلحة والمدربين والخبراء العسكريين فكانت كل من القوتين تؤيد أحد الباشوات طالما ترتبط بذلك مصالحها. أو تتآمر ضده وحتى يتم عزله إذا حدث العكس.

فعلى سبيل المثال، ساعدت بريطانيا في تولى سليمان باشا الكبير أشهر الباشوات (1780م - 1802م) مما عاد عليها بمكاسب عديدة من خلال شركة الهند الشرقية، في حين تحركت لدى الباب العالى لعزل سليمان الصغير 1808م

لصداقته مع الفرنسيين.

ومنذ ذلك الحين تلاشى أى أثر للنفوذ الفرنسى وانفرد الإنجليز بالنفوذ في العراق والذى أخذ يتدعم بصورة متزايدة طوال القرن التاسع عشر ميلاديًا. وحتى وصل إلى حد الاستعمار المباشر 1914م. ولقد كان مبعث اهتمام بريطانيا بالعراق ليس وزنها التجارى ولكن أهميتها الاستراتيجية كنقطة محورية على طريق المواصلات إلى الهند، وخاصة من المتوسط عبر الشام ثم إلى الخليج العربى عبر مياه نهرى دجلة والفرات. ولقد سعت بريطانيا لخدمة وتوظيف هذه الأهمية من خلال اهتمامها بتطوير سبل المواصلات البحرية والنهرية والحديدية والبرية طوال القرن التاسع عشر ميلاديًا، ولقد تجددت هذه الأهمية الاستراتيجية بعد الحملة الفرنسية التى أثرت على فاعلية طريق الشام والعراق بالنسبة لبريطانيا، كذلك تجددت هذه الأهمية في فترة حكم محمد علي وتأثيره على فعالية طريق مصر نحو الهند بحيث بدا أن استقلالية وقوة مصر تمثل خطورة على الطريق المار بمصر مما يستدعى البحث عن طريق آخر، وهنا برزت أهمية طريق العراق.

ولقد كان لآخر مماليك العراق داوود باشا دوره ووضعه في هذه العملية منذ بدايته وحتى سقوطه، فبقدر ما كانت سياسات داوود باشا تحقق المصالح البريطانية بقدر ما كان التعاون معه، وبقدر ما أضحت هذه السياسات تتحدى هذه المصالح بقدر ما جاء التحرك البريطانى لإقصائه، ولقد كانت السياسات الاحتكارية في التجارة والزراعة والتى اتبعها داوود على غرار سياسات محمد علي قمة التعبير عن هذا التحدى وبداية النهاية بالنسبة له وخاصة مع افتقاده فرصة المناورة لدى قوة أوروبية أخرى وهي الفرصة التى توافرت لمحمد علي بسبب استمرار التنافس الإنجليزى - الفرنسى حول مصر والشام بعد نابليون، فلقد كانت حالة الانفراد البريطانى بالنفوذ ذات تأثير سلبى على إمكانيات مشروع داوود باشا في الاستمرار، في حين ظلت القدرة على المناورة بين بريطانيا وفرنسا وحتى آخر

لحظة من أهم عناصر قوة محمد على، ومن ثم فلقد كان هذا القيد وفي ظل التربص من جانب السلطان محمود الثانى، مفسرًا أيضًا لتأرجح داوود باشا مع بريطانيا بين التعاون وبين المعاداة ومفسرًا أيضًا لتوقيت ضرب السلطان العثمانى لهذه الحركة.. كيف؟.

فمن ناحية: يرجع العداء بين داوود باشا وبريطانيا إلى اتخاذ الأخيرة لموقف الحياد بين الأطراف المتنازعة على باشوية بغداد بعد عزل سليمان باشا الصغير الذى تم عزله بمقتضى تدخل بريطانى. فلقد كان داوود باشا أحد هؤلاء الأطراف، ولقد تبنى بعد تولية الباشوية سياسات من شأنها الإضرار بالتسهيلات التجارية التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون. ومن شأنها أيضًا زيادة الضرائب المفروضة عليهم ولقد دفعه إلى هذا الاتجاه ما لمسه من تزايد مركز القنصلية البريطانية في العراق بحيث أضحت بغداد مركزًا للسياسة البريطانية في العراق والبلاد العربية وكل البلاد التركية الآسيوية.

ومن ناحية أخرى: وتحت ضغوط بريطانية على المصالح التجارية لداوود باشا تمت إزالة التوتر بينه وبين بريطانيا وعادت الوكالة التجارية البريطانية إلى نشاطها ونمت المصالح التجارية البريطانية إلا أن نشاط داوود باشا الداخلى (السياسات الاحتكارية، توحيد العراق) كان يهدد بتقوية العراق فتسقط كل الخطط بشأن توظيفها كطريق موصل للهند وذلك من خلال استغلال تطوير الملاحة البحرية في نهري دجلة والفرات، ولذا فإن السلطان العثمانى بالرغم من تفكيره الدائم في القضاء على مماليك العراق إلا أنه توقف عن تنفيذ ذلك مؤقتا نظرا لتصدى داوود باشا للخطر البريطانى على الخليج. ولقد تجلت صور هذا التصدى خلال المراحل الأخيرة من الحملة المصرية الأولى على الجزيرة وبعدها مباشرة، فلقد سعى داوود باشا بدوره للسيطرة على منطقة الإحساء (كتدعيم لجهوده في محاولة توحيد العراق وذلك بتأمين امتدادها الجنوبى)

قبل أن يتمكن إبراهيم باشا من هذا بعد أن أسقط الدرعية 1818م، ولكن أدى تزايد الخطر البريطانى على موانئ الإمارات العربية في أواخر 1819م إلى إيقاظ مخاوف كل من بغداد والقاهرة واستانبول من عواقب الوجود البحرى البريطانى، وهنا ظهرت مواقف داوود باشا من الإمتيازات البريطانية والتى أثارت أزمة سرعان ما تم حلها 1822م كما سبقت الإشارة.

ولكن من ناحية ثالثة: أدى تزايد توطد العلاقات بين داوود باشا والقنصل البريطانى - بعد اتفاق 1822م - وظهور بوادر تنفيذ المشروع البريطانى بشق قناة بين نهرى دجلة والفرات، أدى هذا إلى تجديد مخاوف السلطان من داوود باشا الذي تركزت مصادر الثروة والسلطة في يده، ولذا أرسل حملة عسكرية للقضاء عليه، وتبين بعض المصادر أن هذا التحرك كان بناء على وشاية من الإنجليز ضد داوود. هذا ولم يمثل القضاء عليه أزمة دولية كما أنه تم بواسطة قوة عثمانية عسكرية ولم يتطلب ضغوطًا دبلوماسية وعسكرية خارجية كما حدث مع محمد على.

ج - وكانت السياسات الأوروبية تجاه تجربة محمد علي بصفة خاصة ذات مدلولات كبيرة بالنسبة لأبعاد المقولة المطروحة - فيما سبق - حيث كانت المسألة المصرية هي الساحة الحقيقية التى أوضحت أبعاد هذه المقولة عن أهداف وأدوات التدخل الأوروبى في العلاقات العثمانية - العربية، فلقد كان لهذه المسألة وضعها الخاص في عملية التنافس الفرنسى البريطانى من ناحية وفي معضلة الاستقلال والتبعية في العلاقات العثمانية العربية.

وفي حين أبرزت مصادر غربية تأثير التوازنات الأوروبية - الأوروبية أساسًا على السياسات الأوروبية تجاه محمد علي انطلاقًا من الحرص على تكامل الإمبراطورية العثمانية وعدم اندلاع حرب أوروبية بسببها تحقق مكاسب لروسيا في هذه المرحلة، فإن مصادر أخرى عربية أساسًا أبرزت تفسيرات أخرى محورها الرغبة في إجهاض المشروع المصري لما له من آثار على إحياء القوة الإسلامية

سواء في نطاق الدولة العثمانية أو كبديل لها، وهو الإحياء الذى كان يتعارض مع مختلف مصالح القوى الأوروبية، فبالرغم من اختلاف توجهات هذه المصادر العربية حول تقويم دوافع وأهداف محمد علي - كما سبق ورأينا - إلا أنها اتفقت على هذا التفسير أى ارتباط أسباب ضرب نمو القدرة المصرية بالتناقض الذى أثارته مع المصالح الغربية، وهو التناقض الذى ازداد وضوحًا خلال حرب الشام الثانية، فإذا كان محمد علي قد نجح في المناورة بين القوى الأوروبية حتى حرب الشام الأولى على نحو ساهم في تحسين الوضع الدولى لمصر في مواجهة السلطان العثمانى وفي مواجهة أطماع القوى الخارجية في مصر، إلا أنه تأكد خلال حرب الشام الثانية أن القدرة على هذه المناورة قد بلغت أقصى حدودها ولم يعد بمقدورها أن تحرز مكاسب لمحمد على، فمطامحه وقدراته قد وصلت إلى حد بعيد في تهديد المصالح الغربية إلى حد لا يسمح بسكوت بريطانيا أو بتعاون فرنسا بعد ذلك، فبعد أن كان الدور الفرنسى مترددًا وغير حاسم في مساندة محمد علي دائما بالصورة التى كان يأملها لدرجه دفعت محمد علي إلى انتهاز كل فرصة لتحسين علاقته ببريطانيا، بعد هذا تغير خط فرنسا تمامًا وتركت الساحة لبريطانيا بمفردها حتى أسقطت محمد علي لدرجة جعلت البعض يقول إن فرنسا قد أسلمت مصر لإنجلترا، ومهما كانت مبررات فرنسا (أى حالة التوازنات الأوروبية ومتطلباتها) فإن هذا الوضع أبرز أمرًا هامًا وهو أن مصير إمبراطورية محمد علي قد أرتهن بمدى اتفاق القوى الأوروبية على سياسة ضده، وهذا هو أهم دروس التاريخ الحديث لمصر والعالم العربي.

هذا ولقد عبرت أنماط متتالية من التدخل البريطاني والفرنسي (وكذلك الروسي) في هاتين المرحلتين عن تفاعل السلوك المصرى مع السلوك الأوروبى، ويبين هذا التفاعل كيف أثرت السياسات الأوروبية - إلى حد كبير - على تطور مشروع محمد علي أى تطوره من مجرد السعى إلى تدعيم القوة الذاتية إلى السعى لتوسيع نطاق نفوذه وأخيرًا إلى الرغبة في الاستقلال التى قادت إلى السقوط،

كذلك لا ينفصل هذا التفاعل عن طبيعة رد فعل السياسات العثمانية ذاتها، فهذه السياسات هي التى ساهمت في التمكين لمحمد علي في البداية في الشام ثم في توجيه الضربة القاضية له بعد ذلك فما هي إذن هذه الأنماط؟.

من جهة: وضح خلال مرحلة الصراع بين القوى الداخلية في مصر بعد خروج الحملة الفرنسية وحتى انفراد محمد علي بالسلطة أن الدور البريطانى قد تركز على الاتصال بأجنحة المماليك الأكثر ميلًا للسلطان العثمانى، وكان هذا الجناح بزعامة الألفي بك، ومع ذلك تراوحت الروايات حول درجة ونمط علاقة الألفي بك بإنجلترا، هل كانت انصياعًا تامًا مقابل المساندة أم أن انجلترا لم تعطه اهتماما في الأصل حتى لا تفسد علاقاتها مع السلطات؟ كذلك تراوحت الروايات حول درجة تأثير فرنسا في عملية ولاية محمد علي. ومع هذا التراوح يمكن القول بأن عدم التدخل الحاسم من جانب إحدى الدول لفرض شخصية معينة قد فتح السبيل أمام جهود السيد عمر مكرم. والتى أثمرت وصول محمد علي إلى السلطة.

ومن جهة أخرى: وبالنظر إلى طبيعة السياسات الأوروبية خلال أزمتى الشام (1830م - 1833م، 1839م - 1840م) نجد أن هذه السياسات أدت في الأزمة الأولى إلى إنقاذ السلطان وفي نفس الوقت مكنت لمحمد علي وأهدافه، في حين وقفت ضده وبأدوات مختلفة حتى تم إسقاطه في الأزمة الثانية.

فخلال الأزمة الأولى: كان تدخل روسيا بإثارة مخاوف السلطان من محمد علي عاملًا مصعدًا للخلاف بين الطرفين ومهيئا في نفس الوقت للتدخل الروسى المباشر؛ بحجة مساندة السلطان في حين كان هذا التدخل يهدف الى التصدى لمحمد علي الذى كان يهدد بإقامة كيان قوي قرب حدود روسيا القيصرية تصبح مواجهته أصعب من مواجهة الدولة العلية الضعيفة.

ولقد دفع هذا المسلك الروسى الذى جاء أيضا استجابة لاستنصار السلطان العثمانى بالقيصر - والذي كان خروجا في نفس الوقت على التوجه الروسى

العام نحو الدولة العثمانية والساعى دائما لإسقاطها - دفع هذا المسلك بالقوى الأوروبية الأخرى وخاصة بريطانيا وفرنسا للتحرك على النحو الذى يحول دون تفاقم الوضع واندلاع حرب جديدة أوروبية تحقق مكاسب لروسيا، وبالرغم من تخوف انجلترا من محمد علي أكثر من تخوفها من السلطان إلا أن حسابات المصلحة دفعت بها لمساندة توسع محمد علي خارج مصر. وذلك حتى توقف تقدم الروس ويزيد من شعور السلطان بالحاجة للمساندة البريطانية، وفي نفس الوقت فإن فرنسا تحت ضغط متطلبات صراعها مع بريطانيا شجعت محمد علي في توسعه. ولكنها طالبته في نفس الوقت بالاعتدال في مطالبه حتى لا تتسع دائرة الحرب؛ ولذا ساهمت فرنسا في الضغط على الطرفين للوصول إلى الصلح بين السلطان والوالى محمد علي وهي تتخوف في نفس الوقت من عواقب واحتمالات حكم محمد علي للشام.

هذا. ولقد ساعدت الحسابات العثمانية في هذه المرحلة (قبول التصالح للاستعداد للجولة الثانية) وحسابات محمد علي أيضا على نجاح هذا المسلك الأوروبى التصالحى، حيث أن محمد علي وبفرض قبول فكرة التدرج المرحلى لمشروعه لم تكن خططه قد وصلت بعد الى أقصى أهدافها، بل وجد أن مصالحه في هذه المرحلة لا تستوجب التشدد في مواجهة الدول الأوروبية أو السلطان.

أما الأزمة الثانية: فلقد نشبت بعد ست سنوات من حكم محمد علي للشام وإحكام سلطته عليها وتزايد مصادر قوته الفعلية، كما نشبت بعد إعلامه الدول الأوروبية برغبته في الاستقلال وفي اعتراف السلطان بوراثية حكم مصر والشام في عائلته، فمع هذه التطورات تبلورت العواقب بالنسبة للوضع القائد في المنطقة، والذى كانت القوى الأوروبية تحرص على الإبقاء عليه دون خلل، ومن ثم لم يكن نزاع 1839م نزاعًا بين محمد علي والسلطان العثمانى ولكن بينه وبين بريطانيا بل واعتبره البعض دورًا في الكفاح بين الشرق الإسلامى والحضارة الأوروبية وليس

مسألة داخلية في الإمبراطورية.

ولقد استخدمت بريطانيا في هذا النزاع عدة نزاعات ابتداء من تأجيج نار الخلاف بين محمد علي والسلطان كلما مال الطرفان للهدوء ومحاولة الاتفاق مما أثر على فشل المفاوضات التى جرت بينهما حول مطالب محمد علي وانتهي الأمر بإعلان السلطان الحرب 1829م وذلك بتشجيع من بريطانيا التى لوحت بمساعدته بكل الطرق.

كذلك لجأت بريطانيا إلى إثارة القلاقل في لبنان ومنع مصر من التصدى لها مستغلة في ذلك الاختلافات الدينية والطائفية لإثارة الكراهية ضد مصر والمصريين وخاصة وأنه كان هناك ردود فعل سلبية من أهل الشام تجاه الإدارة المصرية. ولقد كان للدسائس العثمانية والإنجليزية أثر كبير في تحريك هذه الثورات ضد هذه الإدارة. كذلك رفضت بريطانيا التوجه الفرنسى نحو تشجيع مفاوضات مباشرة بين الطرفين (وخاصة بعد معركة نزيب) ولهذا تحركت وبمبادرة قوية لعقد مؤتمر لندن وإصدار البيان الخماسى 1839م ولم تشترك فرنسا في هذا البيان ولكنها في نفس الوقت لم تقاومه أو تساند محمد علي في مقاومة فرضه عليه بالقوة.

كذلك وبعد أسلوب الضغط الدبلوماسى الذى تمثل في إصدار هذا البيان الخماسى اتجهت بريطانيا إلى الأداة العسكرية لفرض قبول شروطه بالقوة العسكرية، فلقد ضربت القوات البريطانية البحرية الموانئ في الشام وهددت الإسكندرية، هذا وكان قد سبق لبريطانيا احتلال عدن 1839م لمحاصرة النفوذ المصرى في الجزيرة وقطع الصلات بين ممتلكات محمد علي في أفريقيا وممتلكاته في الحجاز، وبهذا اتضح ارتباط السياسات الاستعمارية المباشرة بسياسات ضرب القوى الاستقلالية. كذلك دأبت بريطانيا على الحصار الاقتصادى لمصر لزعزعة استقرار الجبهة الداخلية خاصة وأن محمد علي لم يقم حكمه على مساندة القوى الداخلية لمشروعاته بقدر ما كان يعتبرها وسيلة لتعبئة وتوفير عناصر القدرة اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات.

كيف يمكن تفسير أسباب هذا التحرك البريطاني؟

بالرغم من أنه يمكن القول إن سياسة مساندة بريطانيا للسلطان العثماني تتفق مع سياستها في الشرق الأدنى والتى أرسيت منذ 1791م. والتى مفادها الحفاظ على تكامل الإمبراطورية العثمانية كسبيل ووسيلة لمنع تزايد النفوذ الروسى في شرق المتوسط ومنع التهديد الروسى المباشر وغير المباشر للهند، إلا أنه يمكن القول أيضا إن دأب بريطانيا لإفشال مشروع محمد علي كان يحركه ما لهذا المشروع من عواقب على المصالح البريطانية التجارية والسياسية والعسكرية في أرجاء الوطن العربى في الجزيرة والخليج والشام وحوض المتوسط وفي مصر ذاتها وهي العواقب التى ما كانت لتظهر في ظل بقاء الدولة العثمانية الضعيفة. فلقد كانت مصر القوية تهدد الطريق إلى الهند وخاصة بعد تبلور اهتمام محمد علي بإتمام السيطرة على الجزيرة من خلال حملته الثانية، وبعد تبلور اهتمام محمد علي بتجارة الهند من خلال مد النفوذ التجارى إلى الخليج والبحر الأحمر الذى أضحى بحيرة مصرية بعد فتح السودان ودخول اليمن في طاعة محمد علي مما كان يقيد من حرية السفن الأوروبية ولهذا كله تصدت بريطانيا لمخطط محمد علي الذى دأب على تدعيمه في الخليج والجزيرة منذ 1838م لمد نفوذه إلى إماراتها وخاصة الكويت والبحرين ولقد كان اتجاه بريطانيا لاحتلال عدن تكملة لهذه الحلقة من السياسات البريطانية تجاه مشروع محمد علي وخاصة بعد أن دخل اليمن في طاعة محمد علي وكانت اتفاقية لندن 1840م خاتمة المطاف بالنسبة لهذه الامتدادات للمشروع المصرى نحو الخليج والجزيرة.

ومن ناحية أخرى: كانت التسوية المفروضة على محمد علي لا تقوض نفوذه خارج مصر فقط ولكن تقرض أيضًا احتكار الدولة المصرية للصناعة وذلك في وقت كانت القوى الأوروبية في توسعها الإمبريالى تهتم بالأسواق وتشجع التخصص كى تصبح مصر مصدرًا للمواد الأولية – وخاصة القطن – وسوقا

للصادرات، بعبارة أخرى فإن تسوية 1840م أجهضت جهود محمد علي السابقة في مقاومة الآثار السلبية للمنافسة الغربية خلال القرن 18م، وهي المقاومة التى أفرزت إقامة نظام مصرى سياسى واقتصادى لا يعتمد على أوروبا في صورة تابعة.

ومن ناحية ثالثة: كانت التسوية المفروضة تحمى مصالح أوروبا في الشام، فسياسات تركيز القوى المصرية في الشام مثلت تناقضًا حادًا بين الحكم المصرى وبين المصالح التجارية البريطانية والفرنسية حيث رفض محمد علي تنفيذ المعاهدة التجارية الإنجليزية العثمانية 1837م والتى تضمنت شرط إلغاء الاحتكار في ربوع الإمبراطورية العثمانية.

وبقدر ما كانت المصالح الآنية والعاجلة مفسرا لهذا المسلك البريطانى في مواجهة محمد علي بقر ما كان المسلك العثمانى مستنفرًا له، فلا يمكن تناسى أن فرمان الإصلاح الأول 1839م كان دافع إصداره في هذا التوقيت هو تعبئة مساندة القوى الأوروبية ضد محمد علي، كذلك سكت السلطان العثمانى على السياسة البريطانية في الخليج والجزيرة والتى تجسدت في الاستيلاء على عدن كخطوة في احتواء نفوذ محمد علي الممتد، كذلك سهل من هذا التحرك البريطانى التغير في السياسة الفرنسية بعيدًا عن موقفها التقليدى المساند لمحمد علي في مواجهة بريطانيا.

وهكذا تراكمت حلقات هذه الخبرة بالنسبة للتداخل الشديد بين حالات البغى أو العدوان وبين حالات الاستنصار بطرف غير مسلم ضد طرف مسلم، فالاستنصار العثمانى ببريطانيا على محمد علي واستنصار محمد علي بفرنسا قاد كلًا من الطرفين إلى نتيجة ليست في صالح الأمة الإسلامية، بل إن الطرف غير المسلم استطاع أن يوظف الخلاف بين الطرفين المسلمين لحماية وتدعيم مصالحه بالأساس. بعبارة أخرى في ظل الضعف المتردى لطرف مسلم والسعى الدؤوب نحو القوة لطرف مسلم آخر يصبح تأثير التدخل الأوروبى في أقصى درجاته. وخاصة إذا كانت قوة الطرف الأوروبى في أقصى درجاتها أيضا، وهنا يتضح الفارق بين حالة الضم العثمانى

لمصر المملوكية في وقت لم تصل فيه قوة أوروبا لدرجة تمكنها من التدخل وبين حالة النزاع العثمانى المصرى السابق توضيحها.

الخاتمة:

وكيف يمكن قياس واقع الهموم المعاصرة على واقع الهموم التاريخية؟ وما هي القواعد المنهاجية اللازم اتباعها؟

وما هي خريطة القضايا المعاصرة التى نحتاج التدبر فيها على ضوء الدلالات التى قدمتها دراسة خبرة محمد علي في سياقاتها الإقليمية والدولية؟

والأهم: ما الدلالة بالنسبة للمستقبل؟

إن النظر إلى آثار العولمة على العالم الإسلامى[1] وكذلك فحص خريطة العلاقات الإسلامية البينية[2] والتدبر في تداعيات الحادى عشر من سبتمبر على الأمة الإسلامية [3]، والتعمق في التحول الذى طرأ مع احتلال العراق[4]، والتساؤل عن مآل جهود وسياسات إصلاح الأمة بين الداخل والخارج[5] إن جميع هذه المفترقات التى تمر على الأمة الإسلامية، منذ نهاية الحرب الباردة [6]، تقدم لنا صورة واضحة المعالم عما آلت إليه ثلاثة أمور أساسية كشفت خبرة محمد علي عن ملامحها الأولى التى اكتملت خلال المرحلة المعاصرة من تاريخ الأمة (منذ الاحتلال العسكرى التقليدى وحتى الاحتلال الصهيونى والأمريكى)

---

(1) انظر: حولية أمتي في العالم (1998)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 1999.

(2) حولية أمتي في العالم (1999)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2000.

(3) حولية أمتي في العالم (2001 - 2002)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2002.

(4) حولية أمتي في العالم (2003 - 2004)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2005.

(5) حولية أمتي في العالم (2005 - 2006)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2007.

(6) وحول حال الأمة عبر القرن العشرين على صعيد الفكر والتربية والسياسة والاقتصاد، والعلاقات البينية ومع الآخر انظر: موسوعة الأمة في قرن، عدد خاص من حولية أمتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية القاهرة، 2004، ستة أجزاء.

وهذه الأمور الثلاثة هي[1]:

تفاقم الوهن الداخلى في ظل استمرار النقل عن الغرب في ظل خلل واضح ناجم عن الضغوط الخارجية، بل الاختراقات الخارجية- سواء بأدوات القوة الصلدة أو الرخوة- من أجل فرض إصلاحات «العلمنة» في وقت يضج فيه العالم بصحوة الهويات الدينية.

ويتعمق الوهن الداخلى- وانصياعه للضغوط الخارجية- بسبب الاستبداد السياسي الذى لا يمكن أن يتحقق في ظله أى وعود إصلاحية.

انتقال حال التجزئة من التجزئة بين دول قطرية إلى التجزئة داخل الدولة الواحدة على أسس قومية، عرقية، مذهبية طائفية، تكتسح أمامها كل ما تبقى من مقولات وحدة الأمة.

وفي نفس الوقت الذى يتضح فيه مدى قدرة التدخل الخارجى على توظيف هذه الأدوات من أجل إتمام آخر حلقات السيطرة. ولذا لا عجب أن تنامى الاهتمام الغربى بالبعد الثقافي أو الدينى أو الحضارى في العلاقات الدولية.

ناهيك عن استمرار حالات التدخل الأجنبى لجانب طرف عربى أو مسلم ضد طرف آخر عربى أو مسلم على نحو يزيد من الفجوة في العلاقات البينية لصالح التحالفات العربية والإسلامية مع قوى أخرى، وهو الأمر الذى يجعل من الدور الخارجى في إدارة صراعاتنا في المنطقة الأكثر وضوحًا ودعوة إليه مقارنة بأدوار الفواعل الوطنية أو الإقليمية.

---

(1) حول أنماط التحديات التى يواجهها العالم الإسلامى - منذ نهاية الحرب الباردة وفي ظل عمليات العولمة وأيديولوجيتها - وحول التداخل بين الأبعاد الثقافية والسياسية والاقتصادية لهذه التحديات في ظل صعود وزن الدين والثقافة والحضارة في التفاعلات الدولية الراهنة، انظر:

د/ نادية محمود مصطفي: التحديات الخارجية للعالم الإسلامى، (فى) د/ نادية محمود مصطفي (إشراف): الأمة في قرن، عدد خاص من حولية أمتى في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار الشروق الدولية، القاهرة، 2004، الجزء السادس.

كذلك يستمر احتواء وحصار وعداء الفواعل التى تبني مشروعاتها النهضوية في إطار حملات للتخويف من آثارها والتشوية من نواياها، والاستعداد لضربها عسكريًا لإجهاض ما فشلت جهود الدبلوماسية على تحقيقه، وبعد أن استمرت هذه الفواعل في مناوراتها للتغلب على الحصار ولإعادة صياغة تحالفاتها للتأثير على المنطقة.

على ضوء هذه الأمور الراهنة أود أن أكرر طرحى الذى سجلته في نهاية دراستى عن منظومة العلاقات الدولية في فكر وحركة الإمام محمد عبده [1]، وكان من أقسى الناقدين لخبرة محمد على. وهذا الطرح يشخص أسباب الفشل حتى الآن في تحقيق مشروع محمد عبده، بعد أن عايش هو أيضًا تداعيات ما بعد محمد على، التى وصلت إلى حد الاحتلال البريطانى لمصر. ومن ثم فإن هذا الطرح يضع الأصابع على المكامن التى يمكن فيها حدوث اختراق للحلقة المفرغة من الأزمات التى تمر بها أمتنا في ظل تفاقم إشكاليات العلاقة بين الداخل والخارج، وبين القوة والدبلوماسية. ويتلخص هذا الطرح كالآتى:

هناك حاجة لرد الاعتبار للإسلام في منظومة إصلاح المجتمعات والنظم حتى يسهم بدوره في عملية التغيير المادية والفكرية. انطلاقًا من اجتهادات عصرية تستطيع أن تقيم حلقة وصل بين قيم الإسلام وبين أمور التربية والسياسة الداخلية والعلاقات الدولية. إن رد الاعتبار للإسلام ليس مجرد سبيل لإصلاح يحقق رضاءً جماعيًا وطنيًا هو أساس نجاح أى إصلاح، ولكنه سيكون السبيل أيضًا لامتصاص توترات وعداءات ذات امتدادات خارجية، بشرط أن يكف هذا الخارجى عن التدخل لفرض تصوره عما يجب أن يكون عليه شكل تواجد الإسلام- طالما لم يمكنه استبعاده حتى الآن.

إن النظرة للمسار التاريخى لتطور مشروعات النهضة تبرز لنا دواعى مبررات

---

(1) د/ نادية محمود مصطفى: منظومة العلاقات الدولية في فكر وحركة الإمام محمد عبده (في) أعمال المؤتمر الدولى الذى عقدته مكتبة الإسكندرية، بمناسبة مرور مائة عام على وفاة الإمام، 2005. (تحت الطبع).

رد الاعتبار للإسلام، ذلك أنها تبين أمامنا مناط الأخطاء التى حالت دون تحقيق هذه المشروعات حتى الآن ثمارها المرجوة. وهي: على السياسي على حساب التربوى والعلمى، استيراد نماذج التربية والتعليم وبانفصال كامل عن الدين والتاريخ واللغة، تصاعد تنازع المرجعيات لحساب الوافد الذى تمكن من جراء قوته المادية ثم فتئ يستغل تفوقه المادى لتحقيق غلبة دينية وثقافية. ولم تحقق مشروعات الإصلاح أهدافها لمجموعة من الاعتبارات، تبرز لنا مرة أخرى أهمية الدعوة لرد الاعتبار للإسلام فى عملية الإصلاح. ولكن من منطلق رؤية شاملة تجميعية بين الدينى- المدنى- السياسي وهذه الاعتبارات هي:

فالإصلاح الدينى لم يتحقق من خلال الربط الفاعل بالدنيوى ولذا فإن هدف حفظ الدين- خوفًا من تدخل السلطة السياسية الدنيوية وتلاعبها السياسي باسم الدين، وخوفًا أيضًا من عواقب صدمة الاحتكاك المباشر بالغرب - قد آل إلى حفظ بمعنى الجمود. ومن ثم وفي مواجهة ضغوط التحدى المزدوج من جانب الاستبداد الداخلى والخارجى على حد سواء لم يعد بمقدور الإصلاح الدينى أن يقدم طريقًا مستقلًا وفاعلًا يقاوم هذين النمطين من الاستبداد ولو بالمناورة بأحدهما ضد الآخر.

ومن ناحية أخرى: لم يتدعم الإسلام الحضارى، كقاعدة لإصلاح المجتمع، بقدر ما تدعم بالتدريج الإسلام السياسي. وكان هذا بمثابة بداية لمسار ممتد من الأخطاء التى وقعت فيه القوى الوطنية - باختلاف أطيافها الفكرية والسياسية عند ممارسة السياسات واتخاذ المواقف سواء ضد الاستبداد الداخلى أو الاحتلال والتدخل الخارجى. ومرد هذه الأخطاء أن حركة القوى الوطنية لم تنطلق من رؤى إستراتيجية تجمع كافة أنماط الجهود وفق متطلبات الإصلاح الشامل الحضارى وليس مجرد نقل ديكورات الحداثة الشكلية، وليس السياسي فقط، بحيث لا يبدو جانبا النضال الوطنى على صعيد الإصلاح المجتمعى، وعلى صعيد النضال

السياسي والعسكرى - كما لو كانا بديلين يستبعد أحدهما الآخر، في حين أنهما متكاملان متعاضدان يعكسان نوعًا من توزيع الأدوار الحميد الذى تتطلبه متطلبات بناء القوة الشاملة. إلا أن هذا النمط من الاستبعاد والإقصاء المتبادل، وإن لم نقل التنافس بين الأدوار النضالية السياسية والأدوار الإصلاحية - قد ظل ممتدًا عبر مائة عام بعد محمد عبده، سواء على صعيد التيار الإسلامى أو غيره. فنجد على صعيد التيار الإسلامى فلقد تفرع إلى روافد فكرية وحركية تنغمس كل منها إما في النضال السياسي، أو الإصلاحى العقيدى والتربوى والمجتمعى، كما لو أن هذه المجالات منفصلة أو لا تمثل درجات متراكمة من الجهاد بمعناه الشامل، أو ليس من المفترض أن تصب مخرجات كل رافد في الأخرى وتدعم بعضها البعض، بل قد تتبادل هذه الروافد الاتهامات. وبذا غاب مفهوم الإصلاح الإسلامى الشامل في مرحلة ما بعد الاستقلال تحت تأثير ظروف عديدة وحال الضعف الحضارى- بالرغم من ملامح تجدد عناصر القوة المادية دون تحقيق أهداف الحرية والاستقلال.

وفي ظل تجارب النظم الحاكمة في الدول القطرية ما بعد الاستقلال برزت أبعاد الوجه الآخر للعملة، لدى التيارات الأخرى: سواء القومية أو اليسارية أو الليبرالية ألا وهو على أولوية السياسي والاقتصادى (سواء ضد الغرب أو إلحاقًا به) على حساب الدينى أو التربوى التعليمي والمجتمعي. فجميع هذه التيارات لم تعتبر الإصلاح الدينى منطلقًا مناسبًا أو على الأقل حصرته في نطاق ضيق- لا يتعدى حدود الفرد- إن لم تكن قد استبعدته على الإطلاق على اعتبار أن توظيف الدين اجتماعيًا وسياسيًا هو مصدر التخلف والاستبداد.

ولذا؛ فإن محصلة العمل الوطنى- الذي شاركت فيه تيارات متنوعة تتنازع مرجعياتها بعضها البعض - عبر مائة عام لم يقد إلى تنمية شاملة أو حرية أو تحرير واستقلال كاملين. وكان هذا الوضع محصلة كل من المشروع الفكري

والمشروع السياسي.

فعلى المستوى الفكرى، فإن هذا العمل الوطني لم ينطلق من استراتيجية كلية توظف الأدوار المتكاملة بين النضالى والجهادى والإصلاحي المجتمعي، في حين تتمثل أهم عوائق التنمية والديموقراطية والاستقلال في عدم وجود رضاء من الجماعة الوطنية على توجه أو مقصد أساسى للأمة (وأن يجمع في طياته مرجعيات متنوعة).

أما على مستوى المشروع السياسي فإن المحطات المفصلية في تاريخ النصف الثانى من القرن العشرين تبين أنها لم تكن إلا مجرد مغامرات عسكرية أو سياسية قام بها قادة أو زعماء، بدون حسابات مصلحة رشيدة، وكانت أقرب إلى الهبات غير المدروسة، والتي وإن ادَّعت مقاومة الاستبداد والاستعمار في صورته الجديدة- إلا أنها لم تكن إلا نمطًا جديدًا من الاستبداد والاستعمار المحلى الذى فشل بالطبع في تجديد قوة الأمة الأصيلة أى تجديد مواردها وفكرها في آن واحد. وفي ظل مرجعية أصيلة وعملية تجديدية في نطاق ثوابت هذه المرجعية وبتفاعل رشيد حضارى وليس إلحاقًا حضاريًا.

إن مآل هذه الخبرات لتؤكد على أمور ثلاثة وهي أن الإصلاح التربوى- الدينى والإصلاح السياسي وجهان لعملة واحدة، أن جهود الإصلاح الحقيقية لا تحوز رعاية المحتل أو قوى التدخل الخارجية وكذلك قوى الاستبداد الداخلى، وأن مصالح هذه القوى لا تستقم ودور فاعل للمكون الدينى في عمليات الإصلاح.

ولهذه الاعتبارات جميعها لا نفهم دعوات «التربية المدنية» كسبيل لإصلاح ديموقراطى وحماية حقوق الإنسان منقطعًا عن الأسس الحضارية والثقافية للأمة وتكريسًا للفصل بين ما هو سياسي - ديمقراطى وما هو ذو مرجعية إسلامية.

وأخيرًا، أضيف على الطرح السابق، كيف أن ما يسمى «الاعتدال» في سياسات الدول العربية والإسلامية لم يعد في الواقع إلا مسلسل من التنازلات باسم المرونة

والبراجماتية وحماية المصالح الوطنية، كما لو أن المفترض أن تدعيم التحالفات العربية- العربية، والإسلامية- الإسلامية في مواجهة الاعتداءات هو نقيض هذه المصالح الوطنية. ومن ثم لا نفهم أيضًا كيف يصبح استرضاء القوة الخارجية الكبرى هو الأولوية الاستراتيجية حتى لو كان الثمن هو التضحية بالتحالفات العربية والإسلامية باسم حماية المصالح الوطنية، وبذا يصبح «العامل الخارجى» المدخل الأساسى في علاقات التنافس بين القول الإسلامية- الإسلامية ناهيك عن علاقات الصراع. وتأتى المحصلة النهائية لعلاقات القوى المتناحرة في عناصر القوى الوطنية وإمكانيات التضامن والتنسيق البيني.

التدخلات الخارجية ومسيرة أزمات المنطقة: التجربة التاريخية وآفاق المستقبل(*)

إن مكونات عنوان الدراسة الخمسة: التدخل، الأزمات، المنطقة، التاريخ، المستقبل، وموضعها من موضوع الندوة يفرض الاقتراب منها اقترابًا تاريخيًا نظميًا، وليس تأريخيًا، يستدعي طرح الأسئلة التالية: أي منطقة تلك التي تجمع العرب وإيران؟ كيف نحددها أو نعرفها تاريخيًا؟ وأي تدخل خارجى؟ وأي نمط من الأزمات؟ ومنذ متى؟ وكيف نتابع المسار وكيف نستقرئ دلالاته؟ وابتداءً كيف نربطه بالوضع الراهن ثم نستشرف مستقبله؟ وقبل هذا وذاك لماذا هذا التحديد: العرب وإيران وما دلالته التاريخية؟

إن الإجابة على مثل هذه الأسئلة الكبرى الاستراتيجية تحتاج مقدمة لتحديد الإشكاليات والإطار الفكرى والمقولة والمنهاجية في جزء أول، على أن يتضمن الجزء الثاني النماذج والأنماط التاريخية.

الجزء الأول:

الإشكاليات والمقولة والمنهاجية:

أولًا: إشكاليات الدراسة وإطارها الفكرى:

إن مكونات عنوان الدراسة- وموضعها من عنوان المؤتمر أيضًا- يفرض ست قضايا منهاجية: فمن ناحية، العلاقة بين العام وهو التاريخ الإسلامي وبين الخاص. أي تاريخ العلاقة بين العرب وإيران. ومن ناحية أخرى العلاقة بين التدخلات الخارجية وبين تفاعلات ركنين من أركان الأمة وركنين من أركان العلاقات

(*) نُشر في: د/ نادية محمود مصطفى، د/ باكينام الشرقاوي (تنسيق علمي وإشراف)، أسامة أحمد مجاهد (تحرير ومراجعة)، إيران والعرب: المصالح القومية وتدخلات الخارج (رؤى مصرية وإيرانية)، القاهرة، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات: جامعة القاهرة، 2009.

الإسلامية- الإسلامية وهما العرب والفرس.

ومن ناحية ثالثة: مسيرة أزمات المنطقة مقارنة بمسيرة وحدتها وتضامنها البيني أو في مواجهة الآخر، ومن ناحية رابعة: العلاقة بين صراعات القوى التقليدية (السياسية- العسكرية- الاقتصادية) وبين الصراعات الحضارية التي تستدعى منظومات القيم والمتغيرات غير المادية أيضًا إلى التحليل، ومن ثم ومن ناحية خامسة، العلاقة بين الرابطة العقدية التي تجمع شعوب الأمة وبين صراعات أو تنافسات المصالح الوطنية والقومية التي هي من طبائع البشر. وأخيرًا استدعاء التاريخ من أجل المستقبل. ولكن مرورًا بتشخيص الحال الراهن وبمقتضيات تغييره وبوجهة هذا التغيير.

هذا واقترابي لدراسة العلاقات الدولية من منظور إسلامي، يحدد موقفي من هذه القضايا الست ومن منطلقات الدراسة وإطارها الفكري على النحو التالي[1].

---

(1) حول جميع هذه القضايا المنهاجية وكيفية الاقتراب منها لعلاج تحيزات توظيف التاريخ فى دراسة العلاقات الدولية، وهى التحيزات الغربية التى تسقط عمدًا أو سهوًا جزئيًا أو كليًا التاريخ الإسلامي من جهود التنظير للعلاقات الدولية، وخاصة الدراسات النظمية، وحول أبعاد إطار نظرى لكيفية توظيف التاريخ الإسلامي فى دراسة تطور النظام الدولي، ولكن من بؤرة تطور وضع العالم الإسلامي على صعيده، وموضع قضية الوحدة وقضية الجهاد من هذا الإطار النظري، حول كل هذه القضايا المنهاجية المتصلة بموضع التاريخ من التنظير للعلاقات الدولية من منظور إسلامي، انظر:

- د/ نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجى لدراسة تطور وضع العالم الإسلامي فى النظام الدولى (فى) د/ نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام، المعهد العالمى للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996. الجزء السابع، وانظر موجزًا لهذا العمل وغيره من أجزاء المشروع، (فى) د/ نادية محمود مصطفى، د/ سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، مركز البحوث والدراسات السياسية، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة،2000.

استنادًا إلى المرجع السابق أيضًا، وإضافة إلى خبرة البحث والتدريس المقارن في منظورات علم العلاقات الدولية وفي القضايا الدولية الإسلامية المعاصرة (بامتداداتها التاريخية) (1996 - 2006) انظر: د/ نادية محمود مصطفى: التاريخ ودراسة النظام الدولي: رؤية مقارنة: بحث مقدم إلى الندوة المصرية - الفرنسية التاسعة: العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية: الآفاق والتوقعات، مركز البحوث والدراسات السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000 (غير منشورة).

أولا: إن الاقتراب من تاريخ العلاقة بين العرب والفرس أو المنطقة العربية وإيران أو العرب والإيرانيون (أيًا كان الوصف الآن) لا يمكن فصله عن التاريخ الإسلامي برمته سواء ما يتصل بتاريخ العلاقات بين المسلمين أو تاريخ علاقاتهم بالغير، وهذا الاقتراب يعالج ما قد يبدو من اقتراب قومي أو مذهبي تجزيئي ينال من فكرة وحدة تاريخ الأمة أي وحدة تاريخ شعوبها ثم دولها، مهما انتقلت جميعها من الوحدة إلى التعددية ثم إلى التجزأة السياسية في ظل دول قومية حديثة، ذلك لأن الأمة مفهوم عقدي اجتماعي يقوم أساسًا على الرابطة العقدية بين شعوبها وليس التكوينات السياسية الواحدة فقط، ومهما تعددت ثقافات شعوب الأمة ولغاتها ومذاهبها[1].

ثانيًا: تفاعلات ركنى الأمة هذين، لم تكن مثالية على الدوام فبقدر ما شاهدت من إيجابيات في مراحل بقدر ما شاهدت في مراحل أخرى من سلبيات مختلفة الأنماط، تبدأ من الصدام العسكري المباشر إلى التحالفات مع الآخر في مواجهة بعضهما البعض.

– د/ نادية محمود مصطفى: إشكاليات البحث والتدريس فى العلاقات الدولية من منظور حضارى (فى) د/ عبد الوهاب المسيري (محور): حوار الحضارات ومسارات متنوعة للمعرفة، أعمال المؤتمر الدولي الثاني للتحيز بالتعاون بين برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات (جامعة القاهرة)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، يناير 2007 (تحت الطبع).

و(في): أحمد فؤاد باشا وآخرون، المنهجية الإسلامية (الجزء الثاني)، مركز الدراسات المعرفية، دار السلام، القاهرة، 2010.

(1) انظر حول مفهوم الأمة: د/ منى أبو الفضل: الأمة القطب، دار الشروق الدولية، القاهرة، القاهرة، 2005.

د/ أماني صالح: توظيف المفاهيم الحضارية في التحليل السياسي: الأمة كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية (في) د/ نادية مصطفى (تقديم): التأصيل النظري للدراسات الحضارية، إعداد وتنسيق علمي: د/ نادية محمود مصطفى ود/ منى أبو الفضل، جامعة القاهرة: برنامج حوار الحضارات (2003 – 2005)، دار الفكر، دمشق، 2008. (سبعة أجزاء)

– د/ نادية محمود مصطفى، د/ سيف الدين عد الفتاح: المقدمة التحريرية للعدد الثانى من أمتى فى العالم (العلاقات الإسلامية – الإسلامية البينية)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2000.

– د/ السيد عمر: حول مفهوم الأمة في قرن: نقد تراكمي مقارن، في: الكتاب الأول: (الماهية، المكانة، الإمكانية)، الأمة في قرن: عدد خاص من حولية «أمتي في العالم»، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2000 – 2001، ص 61 – 130.

وهذا التداول هو سنة من السنن الإلهية في الاجتماع البشري بصفة عامة واجتماع المسلمين أيضًا. ومن ثم فإن «أزمات المنطقة» ليست إلا وجهًا واحدًا للعملة ولكن هناك وجه آخر وهو الوحدة والتضامن. ويتبادل الوجهان مواقعهما صعودًا وهبوطًا عبر المسار التاريخى للأمة العربية والأمة الفارسية. بل إن مراحل الوحدة والتضامن لم تخل من الأزمات وإن اختلفت بالطبع تكرارية وطبيعة الأزمات مقارنة بمراحل التجزئة. ولكل من هاتين الحالتين اللاأزمة أو الأزمة قواعد تفسيرها من منظور إسلامي، وفق رؤية سننية.

ثالثًا: الخارج لعب دائمًا دوره تجاه الأمة وتجاه العلاقات الإسلامية- الإسلامية بصفة عامة والعلاقات بين العرب والفرس بصفة خاصة.

ومن ثم فإن تدخلات الخارج مكون أساسي من مكونات فهم ودراسة تاريخ الأمة عبر مساره بل لا يستقم فهم العلاقات الإسلامية الإسلامية- تاريخًا وراهنًا- بدون استدعاء هذا المتغير الخارجى والبحث في تأثيراته مقارنة بتأثيرات العوامل الداخلية والبينية (مثل القومية، والمذهب، وتنافس المصالح) وعلى نحو يوجد العلاقة بين التاريخ الإسلامي وما يسمى «التاريخ» العالمي الذى هو في الواقع تاريخ المركزية الأوروبية الغربية.

ورابعًا: أن التركيز على الأبعاد السياسية، الاقتصادية، العسكرية في العلاقات- سواء صراعية أو تعاونية- يسقط جانبًا هامًا منها وهو الثقافي- القيمي. حيث أن هذا الأخير لا ينفصل عن الأبعاد التقليدية بل يقع في صميمها. ولم تخل علاقات المسلمين التاريخية مع الآخر - ولو في قمة حالاتها الصراعية والقتالية من أشكال التفاعل الحضاري التي أثرت في وتأثرت بعلاقات القوى السياسية وتوازناتها، بل إن الصعود الراهن للأبعاد الدينية والثقافية والحضارية على ساحة العلاقات الدولية (واقعًا وتنظيرًا) ليبين العودة إلى المسار الطبيعى للأمور بعد أن تم استبعاد هذه الأبعاد - القيمية - نظرًا لاختزال دراسة الظواهر الاجتماعية في المادى فقط[1]. ولكن الخطير هو أن هذا الاستدعاء الراهن- الذى جاءت المبادرة به من

(1) انظر حالة مراجعة العلم في: د/ نادية محمود مصطفى: عملية بناء منظور إسلامى للعلاقات الدولية: إشكاليات البحث والتدريس (فى) د/ نادية محمود مصطفى، د/ سيف الدين عبد الفتاح (محرران):

الغرب ذاته الذى سبق وأعلى من المنظور المادى والوضعى- يقترن بنظرة صراعية للعلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي، وبتوظيف سياسي للقيم والدين والثقافة.

ومن ثم فإن دراسة المسار التاريخى للعلاقات بين العرب وإيران- في ذاتها- أو من حيث تأثيرات الخارجى عليها، تنطلق من رؤية حضارية تجمع بين السياسي التقليدى وبين ما هو قيمى- ثقافى. فإن تدخل الخارج في الدائرة الحضارية الإسلامية- (سواء غير المباشر أو المباشر أو خلال الهجمة الأولى- الحروب الصليبية- أو منذ الهجمة الثانية مع بداية القرن 16م) كان دائمًا عملة ذات وجهين لم ينفصلا: الوجه التقليدى في قلبه صراعات القوى والمصالح الإقليمية والقومية، ووجه حضارى في قلبه تفاعلات الدين الثقافة، الهوية[1]، فمثلاً لقد تشابه الإيرانيون والعرب- وخاصة في القرنين التاسع عشر والعشرين من حيث مواجهة تحديات عمليات التحديث والتغريب المفروضة من الخارج.

خامسًا: العلاقة بين الرابطة العقدية والمصالح القومية ليست علاقة تناقض- كما يصور البعض- على اعتبار أن الأولى مثالية قيمية تتحدث عما يجب أن يكون، والثانية واقعية براجماتية تتحدث عما هو قائم من طبائع البشر والاجتماع البشرى. فإن تكريس هذا التناقض وقبوله هو بمثابة تأكيد للمقولات العلمانية وبعض مقولات استشراقية عن الفجوة بين الأصل في الإسلام والتطبيق في تاريخ المسلمين. ومن ثم يجدر النظر للعلاقة على نحو آخر وهو: متى حقق التمسك بمتطلبات الرابطة العقدية مصالح الأمة ومصالح الأقوام والكيانات السياسية المختلفة، ومتى حدث العكس؟ ومن ثم كيف يمكن تفعيل

المنهاجية =الإسلامية في العلوم الاجتماعية: العلوم السياسية نموذجًا، مركز الحضارة للدراسات السياسية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 2002.

و(في): أحمد فؤاد باشا وآخرون، المنهجية الإسلامية (الجزء الثاني)، مركز الدراسات المعرفية، دار السلام، القاهرة، 2010.

(1) انظر رؤية تاريخية مختصرة للعلاقة بين وجهي العملة في:

- د/ نادية محمود مصطفى: خبرة العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية، الجزء العاشر، د/ نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق.

هذه الرابطة العقدية لتترجم نفسها في مصالح ممتدة؟ وكيف مارس التأثير الخارجي تأثيره السلبى على الرابطة الحضارية؟ حيث أن تعاظم هذا التأثير - في ظل الضعف الداخلى - من شأنه أن ينال من قدرة مقاومة المشترك الحضاري[1]. بعبارة أخرى فإن المصالح القومية وتوازنات القوى السياسية لا يجب أن تكون مستبعدة من تحليلات الرؤية الإسلامية للتاريخ الإسلامي، لأن تلك الأخيرة هي واقعية أيضًا بقدر ما هي قيمية، ولكن وفق مفهوم رشيد للواقع - يسعى لفهمه وتدبره لإمكانية تغييره وليس الوقوع في أسر حتمياته في ظل حسابات الكسب والخسارة الوطنية الآنية المضحية بمكاسب الأمة الآجلة.

وسادسًا. وأخيرًا: فإن فهم وتدبر واقع المسلمين (فقه الواقع) استشرافًا لإمكانيات تغييره ولمستقبله لابد وأن يبدأ من فقه التاريخ فقهًا علميًا منظمًا. فإن دراسة التاريخ الدبلوماسى أو العسكرى أو الحضاري تؤدى وظيفة هامة لمتخصصى هذه المجالات إلا أن لدراسة التاريخ أهمية أخرى لدى منظرى العلاقات الدولية - وخاصة المدرسة النظمية التي تنبنى عليها دراسة تطور وتعاقب النظم الدولية تاريخيًا، كل هذا من أجل تعميق فهم الأوضاع الراهنة من خلال اكتشاف ما تمثله من اتصال أو انقطاع مع أنماط تاريخية من التفاعلات الدولية[2].

وعلى ضوء كل ما سبق طرحه من قضايا منهاجية ست فإن خصائص منطلق دراستى وإطارها النظرى والفكرى وأهدافهما تتلخص في الآتى:

(1) هو اقتراب نظمى تاريخي (من رؤية إسلامية) بمعنى أنه يتجه للتاريخ بحثًا عن كيفية تطور النظم الدولية واستكشاف أنماط التفاعلات وأسباب التطورات، وبالتركيز بالطبع على الأمة الإسلامية كنظام تفاعلات عالمى ممتد عبر التاريخ، يمثل جزءًا ومكونًا من النظام العالمي، وانطلاقاً من فهم واستدعاء السنن الكونية والقيم، كإطار مرجعى لفهم وتفسير واستشراف هذه العلاقات الدولية[3]. ومن ثم، فإن العرب وإيران - وفق

(1) انظر: مناقشة هذه الإشكالية في مقدمة العدد الثاني من حولية أمتي في العالم، مرجع سابق.

(2) د/ نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي...، مرجع سابق.

(3) د/ سيف الدين عبد الفتاح: مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، (في) د/

اقترابى - ليسما مجرد جوارين جغرافيين أو قوميتين متمايزتين أو دول قومية ذات مصالح متنافسة على الزعامة الإقليمية وتحقيقًا لمصالح وطنية. ولكنهم ابتداءً ركنان أساسيان من أركان هذه الأمة عبر تاريخها انطبقت على كل منهما على حدة. وعلى تفاعلاتهما التاريخية البينية. وعلى تفاعلات الآخر الخارجى معها- بأنماطها المتغيرة- السنن الإلهية في الاجتماع البشرى والأممي، أو ما يمكن أن نسمية بلغة علماء النظم الدولية المهتمين بالتطور التاريخى للنظم الدولية قواعد وأسس تشكل أنماط نظم العلاقات وتغيرها. وعلى ما بين الاقترابين من اختلافات من منظور غربى (مادى) ومن منظور إسلامى (قيمى)، إلا أن قاسمًا مشتركًا أساسيًا بينهما وهو أن متابعة تطور التفاعلات عبر التاريخ لابد وأن يكشف عن أنماط متكررة (وإن كان التاريخ لا يعيد نفسه) يمكن من خلالها تحديد قواعد وتصريحات عن فهم وتفسير واستشراف المسار التاريخى للأمم أو الدول.. سواء بالانطلاق من الإطار المرجعى ابتداء (القرءان كما في حالة السنن والقيم) ثم ننتقل على ضوئه لقراءة واقع التاريخ الماضى والحاضر، أم ذاته (سواء ابتداء من إطار مرجعى بشرى يصوغ افتراضات أو مقولات أو بدونه) ليصل إلى صياغة تعميمات.

(2) إن اقتراب دراستى على هذا النحو إنما يؤسس ابتداء لقواعد وأسس مناقشة تشوهات وتحيزات معرفية وفكرية وسياسية سادت دوائر متعددة (أكاديمية وإعلامية وسياسية) عن العلاقات بين العرب وإيران (سواء آنيًا أو تاريخيًا) وجميعها أعلّت وبصورة اختزالية فجة إما الاختلافات القومية والمذهبية أو التدخلات الخارجية (وخاصة في المرحلة الحديثة) ومن مثل هذه المقولات: الصراع القومي بين العرب والفرس، التأثيرات الفارسية والشيعية على وحدة الخلافة العباسية، الصراع الفاطمى- العباسى، الصراع الصفوى- العثمانى صراعًا مذهبيًا، التحالف الصفوى مع الأوربيين ضد العثمانيين، التحالف البهلوى الأميركى - الصهيونى ضد القومية العربية، صدام حسين (في حربه مع إيران) حارس بوابة القومية العربية، خطر تصدير الثورة الإسلامية والتشيع، مد النفوذ الإقليمى الإيراني للمنطقة، المساومات الإيرانية الأمريكية حول

نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق. الجزء الثاني

العراق المحتل، محور إيران- سوريا- حزب الله خطر يهدد سنة العرب.

ويجدر التنبّه إلى أن جميع هذه المقولات وغيرها - باستدعاءاتها التاريخية والراهنة إنما تولد حالة فكرية أو ذهنية ليس عن العلاقات بين العرب وإيران فقط بل تمتد إلى تاريخ المسلمين كله، وهي حالة توسمه إما بنظرية المؤامرة أو توسم بنظرية دموية العلاقات الإسلامية- الإسلامية وصراعاتها- باستثناء العصر النبوي، ولذا يطرح البعض للنقاش مصداقية تطبيق الإسلام عبر تاريخ المسلمين ومن ثم يطرح إشكالية العلاقة بين الأصل والتطبيق في تاريخ الإسلام والمسلمين.

وكلا الحالتين يمثلان اختزالًا لظاهرة كلية وأكثر تركيبًا وهو اختزال يعلى من الثنائيات بين الداخلى/ الخارجى، الأممى/ القومى/ المذهبى، الرابطة العقدية/ المصالح القومية.

في حين أن منظورًا إسلاميًا للتاريخ وتفاعلاته، ودون إنكار لتأثير كل متغير من هذه المتغيرات، لابد وأن يتجاوز هذه الثنائيات ويقدم طرحًا كليًا شاملًا يحدد موضع كل متغير من هذه المتغيرات ووزنه النسبى وتاثيراته مقارنة بغيره. وذلك عبر مراحل تطور المسار التاريخى ووفق التفسير الإسلامي (الرشيد) لهذا التاريخ وهو التفسير السننى- الشرطى وعلى ضوء منظومة القيم الإسلامية كإطار مرجعى، وليس التفسير الجبري أو القدري أو التفسير الانحداري أو الصعودي (خير أمة أخرجت للناس)[1].

إن هذه المنطلقات للدراسة ومنظورها لتبين أن مدخلى للتاريخ ليس محايدًا أو موضوعيًا أو غير أيديولوجيًا. وأنه وإن كان مدخلًا نظميًا دوليًا إلا أنه من منظور إسلامى حضارى مقارن يعالج تحيزات المنظورات الأخرى لعلم العلاقات الدولية التي وظفت التاريخ بصفة عامة وموقفها من التاريخ الإسلامي بصفة خاصة، مثل تحيزات الإهمال أو الإسقاط للتاريخ الإسلامي أو الاختزال (في المادى فقط) وذلك عند تفسير مسار هذا التاريخ الإسلامي من المدخل القومى أو المذهبى أو صراع القوى[2].

(1) انظر فى هذه التفسيرات المقارنة: د/ نادية محمود مصطفى، مدخل منهاجى.. مرجع سابق.

(2) انظر عرضًا مقارنًا لهذه المنظورات فى د/ محمد السيد سليم: تطور العلاقات الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرين، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002.

كذلك فإن منطلقى المرجعى هذا يقتضي أن يتم شرح عنوان دراستى في إطار كلى يصل بنا للإجابة على السؤال التالى، متى أضحى التدخل الخارجى أو العامل الخارجى أساسيًا في إثارة أو إدارة أزمات المنطقة وكيف تم ذلك؟ ولماذا؟ وذلك علاجًا للتحيز الذى يركز على نظرية المؤامرة فقط أو يلقى بالمسئولية على النظام الدولى فقط أو العكس، أي التحيز الذى يركز على صراع القوى والمصالح فقط أو الاختلافات المذهبية والقومية فقط ذلك لأن صورة المسار التاريخى أكثر تعقيدًا

ويجدر الإشارة إلى أن هذا العرض المقارن وإن بدأ بتسجيل تحيز هذه المنظورات للخبرات الأوروبية والغربية والتى أسقطت خبرات أخرى، إلا أنه عند تحديد الإطار النظري لدراسة تطور السياسات الدولية عبر قرنين، لم يعالج هذه التحيزات وسقط فى براثنها.

في حين أن جهود أخرى- اجتهدت لعلاج هذه التحيزات تجاه التاريخ الإسلامي بصفة عامة، وتواريخ بعض شعوبه ومناطقه، انظر:

- د/ نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجى...، مرجع سابق.
- د/ ودودة بدران: وضع الدول الإسلامية فى النظام الدولى فى أعقاب سقوط الخلافة العثمانية فى (1924 - 1991) (فى) د/ نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): مرجع سابق، الجزء الثامي عشر.
- وانظر: أيضًا دراسات د/ نادية محمود مصطفى، حول الدولة العثمانية وآسيا الوسطى والقوقاز، والبلقان.
- د/ نادية محمود مصطفى: الدولة العثمانية في دراسات التاريخ الإسلامي والنظام الدولي (في) د/ عبد الوهاب المسيري (محرر)، إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، أعمال الندوة التي نظمها المعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن بالتعاون مع نقابة المهندسين، القاهرة في 19 - 21 فبراير 1992، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1994.
- د/ نادية محمود مصطفى: آسيا الوسطى والقوقاز بين القوى الإسلامية الكبرى وروسيا، أنماط ومحددات التطور التاريخي للتفاعلات الدولية، إطار مقترح للتحليل السياسي للتاريخ الإسلامي (في): د/ مصطفى علوي (محرر): الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994.
- د/ نادية مصطفى: البوسنة والهرسك، من إعلان الاستقلال وحتى فرض التقسيم (مارس92 - يولية93)، نجاح العدوان المسلح في فرض الأمر الواقع أمام أنظار النظام العالمي الجديد، (في): تقرير الأمة في عام (1993م - 1413هـ)، مركز الدراسات الحضارية، القاهرة، 1994.
- د/ نادية مصطفى: كوسوفا بين التاريخ والأزمة الراهنة، حولية أمتي في العالم (1998)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 1999.

أو تركيبًا من هذا الاختزال المتحيز معرفيًا وفكريًا ونظريًا وكذلك سياسيًا.

كما أن هذا المنطلق للدراسة وإطارها المرجعي يستلزمان- أو يستهدفان- عند معالجة حالة العلاقات بين العرب وإيران بل وغيرهما من علاقات شعوب الأمة (لا أقول دولها فقط) مثل الأتراك والفرس، والعرب والزنج، الترك والألبان، السلاف (البوشناق) والأتراك، العرب والترك والفرس والمغول..، العرب - الأكراد، الأتراك الأكراد..) [1].

إعادة بناء المفاهيم السيارة سعيًا لإعادة تشكيل الوعى الجماعى والذاكرة الجماعية لشعوب الأمة، التي سقطت في براثن مفردات ومفاهيم الكيانات القومية والقطرية ذات المصالح القومية المتنافسة (على حساب مقتضيات الرابطة العقدية)[2]. وعلى نحو دفع للوراء بمفردات الكيان الحضاري الممتد المكون من شعوب وأمم وقوميات. وتربطه رابطة عقدية وله قواعده وأسسه الحاكمة ومنظومة قيم تستهدف جميعها ضبط وعلاج مثالب التجزئة دون أن تنفى سنة التنوع والتعدد في إطار المقاصد الشرعية ومصالح الأمة.

ومن قبيل هذه المفاهيم المتقابلة (والتى قد تصل إلى التضاد) يمكن أن نورد المجموعات التالية:

أ - دول قومية متجاورة جغرافيًا/ أركان دائرة حضارية واحدة.

الجوار الإقليمى/ الجوار الحضاري.

الأمن القومى/ الأمن الحضاري.

حضارة مصرية وحضارة إيرانية تشاركان في حضارة عالمية/ ثقافة (أو حضارة) في إطار حضارة إسلامية.

ب - الصراع الإقليمى/ التنافس الإقليمى.

(1) انظر بحوث الجزء الخامس، من موسوعة الأمة فى قرن (6 أجزاء) تحت عنوان الأقوام والأعراق والملل في عالم متداخل، والموسوعة من إعداد مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، دار الشروق الدولية، 2001 - 2002.

(2) د/ سيف الدين عبد الفتاح: الأمة الإسلامية وعواقب الدولة القومية، حولية أمتي في العالم، العدد الثاني (1990)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2000.

الأدوار المتبادلة/ الأدوار المتكاملة.

النظم السياسية المختلفة/ الإطار المرجعى/ منظومة القيم المشتركة للمجتمعات والشعوب.

المصالح القومية المتصارعة/ المصالح الوطنية المتنافسة في إطار مشترك ثقافى وحضارى.

الاستقطاب الثنائي الإقليمي بين القوميات/ الإدراك المتبادل والتعارف الحضاري والروابط الحضارية التاريخية.

ج - النظام العالمي/ العولمة بأبعادها المختلفة.

حضارة عالمية/ حوار وتحالف حضارات.

الحوار بين مصالح سياسية واقتصادية/ الحوار الحضاري.

خلاصة القول عن هذا المنطلق للدراسة أمران: الأمر الأول: أنه منطلق حضارى بالمعنى الواسع، وليس منطلقًا سياسيًا تقليديًا يكرس مفهوم صراع القوى والمصالح (من منظور وضعى علمانى مادى) على حساب غيره من المفاهيم؛ ولذا فإننى سأنظر للعرب وإيران- عبر التجربة التاريخية كركنين من أركان دائرة حضارية واحدة، باحثة في إشكالية العلاقة بين هذا الانتماء الحضاري المشترك وبين إداءة المصالح القومية المتنافسة، ومتساءلة عما أحاط بتأثير التدخلات الخارجية من تصاعد وصولًا إلى الاختراق الحالى.

الأمر الثانى/ عن منظورى هذا ليس قيميًا بمعنى أنه يبحث فيما يجب أن يكون وفق إطار مرجعى ديني، ولكنه منظور حضارى قيمى يشخص ويفسر ويمثل أساسًا للتدبر من أجل إمكانيات التغيير الراهن والمستقبلى. فالقيم ليست مثالية مجردة ولكن إطار مرجعى للتغيير[1].

(3) وكما أن خصائص الوضع الراهن، ومنذ 1991م، في المنطقة العربية

(1) انظر رؤية للقيم من منظور إسلامى تنقد حال دراسة القيم وترسم إطار مرجعي (فى): د/ سيف الدين عبد الفتاح: القيم مدخل منهاجي، مرجع سابق.

وجوارها الحضاري الإسلامي (تركيا، وإيران، وباكستان، وأفغانستان) أو ما يسمى الشرق الأوسط الكبير أو الموسع- التي تسعى الإستراتيجية الأمريكية العالمية لإعادة تشكيله (وفق ما يسمى بخطة حدود الدم) تقدم الكثير من المؤشرات المتكررة بكثافة والتي تبين كيف أن هدف التدخل الخارجي هو إعادة تقسيم المنطقة من جديد على أسس قومية ومذهبية على نحو قد يؤدي إلى غياب دول قائمة مثل العراق أو السودان أو السعودية أو إمارات وممالك الخليج أو إيران أو لبنان أو مصر. ومن ثم، فإن العلاقات الراهنة بين العرب وإيران وخريطة تحالفاتها وتحالفاتها المضادة وأزماتها ليست إلا مشهدًا واحدًا من مشاهد هذا السيناريو. ومن ثم فإن التحذير من خطورة هذا الوضع لن يكتسب صداه بدون بيان كيف أن السيناريو الراهن هو الصيغة المتطورة لسيناريوهات مناظرة شهدها تاريخ علاقات عالم المسلمين بعالم الغرب. وإن اختلفت بالطبع درجات وطبائع التدخل الخارجي باستخدام ورقة الاختلافات والخلافات.

وعلى ضوء كل ما سبق من منطلقات تحدد منظور دراستي وغايته ودوافعه، تتشكل مقولة الدراسة الأساسية ويتحدد منهج استقصائها ومناقشتها، كذلك فإن المدى الزمنى لهذا الاستقصاء والمناقشة يطرح نفسه: من أين البداية للتجربة التاريخية محل الاهتمام وصولًا إلى المرحلة الراهنة وهي المرحلة التي يعاد فيها تشكيل المنطقة العربية وجوارها الإيراني والتركي، أي يعاد تشكيل ما يسمى «الشرق الأوسط الكبير أو الموسع» وهو المرادف الأمريكي للفضاء الإسلامي الحضاري في قمة اتساع الدولة العباسية ومركزية دورها العالمي ومحوريته، كذلك وأن تحديد المدى الزمني على نحو يمتد إلى التاريخ يقودنا إلى الفواعل محل الاهتمام، وفيما يلى بعض التفصيل حول هذه العناصر.

ثانيًا: مقولة الدراسة ومنهجها:

المقولة تنبنى على نتائج دراسة ممتدة للتاريخ الإسلامي وفق إطار منهجى نظمى يستقصى مسار تطوير قضيتين رئيسيتين وهما قضية وحدة الأمة والجهاد [1].

(1) هذه الدراسة تقدمها خمسة أجزاء من مشروع العلاقات الدولية في الإسلام تناولت العصر الأموى والعباسى (من إعداد د/ علا عبد العزيز) والمملوكي والعثماني (من إعداد أ.د/ نادية محمود مصطفى) والحديث (من إعداد أ.د/ ودودة بدران).

وهي تتلخص كالآتي[1]:

أن فقه الواقع الراهن من خلال استدعاء فقه التاريخ لا يستقم بدون فقه الأصول. ففي ظل رؤية للأصول الإسلامية ترى في وحدة الأمة أصلًا، فإن خرجنا بحكم الواقع عن الأصل إلى سياق تجزيئى، فوجب علينا أن نجعل الأصل غاية يُسعى إليها ونعمل لاستعادته.

بل إن مفهوم الأمة الإسلامية ذاته يحمل ضمن ما تمليه الأصول رؤية متكاملة للعلاقات بين عناصر الأمة، حتى مع تعدد عناصر تمثيلها، وهو يسع مفهوم العلاقات البينية بهذا الاعتبار.

وعناصر توحيد الأمة أكثر من أن تحصى أو تعد وأهمها وحدة التكوين العقدى في إطار عقيدة التوحيد الجامعة ووحدة القبلة والوجهة، ووحدة المقصد والهدف خاصة إذا ما تعرفنا أن أصل مفهوم الأمة من «الأم» ومطلق الأم القصد والوجهة.

إن النظر إلى التعاون والتكامل والتكافل والتضامن كعمليات تشير إلى تفعيل أمرين مهمين يتكاملان في هذا المقام: الأول: المقاصد الكلية الحافظة، الثاني: السنن الكلية القاضية والتى تعنى بأن لهذه العمليات سننًا تحقق فاعليتها، كما تؤدي إلى عكس مقصودها.

ولا يجب أن ينظر إلى الشرع في إطار نصوصه فحسب أو معانيه الجزئية المباشرة، بل إن من الضروري استلهام كلياته التأسيسية، وهو ما يعنى أن البحث في المصالح المعتبرة لكيان الأمة، أجزاء وتكوينات، جزء لا يتجزأ من التوجيهات الشرعية، وأن هذه المصالح إنما تمثل عناصر للضرورة الواقعية الناهضة بكيان الأمة، فأينما كانت المصلحة فثم شرع الله.

وحول نتائج تحليل هذه الأجزاء الخمسة انظر: د/ ودودة بدران: وضع الدول الإسلامية...، مرجع سابق.

(1) انظر (في): د/ نادية محمود مصطفى، د/ سيف الدين عبد الفتاح (تحرير): مقدمة العدد الثاني من حولية أمتى فى العالم (العلاقات الإسلامية- الإسلامية)، مرجغ سابق، ص14 - 23.

ومن هذا الإطار الكلي المحيط تتضح ضرورة تحديد المستويات التي تدور حولها العلاقات الإسلامية- الإسلامية وأهمها:

- النصرة والتخاذل في عالم المسلمين.
- حل المنازعات التي تقوم بين الدول الإسلامية ووضع طرف غير مسلم فيها.
- التحالفات والحروب فيما بين الدول الإسلامية ووضع طرف غير مسلم فيها.
- أولويات التعامل والتكامل والثقافي والاقتصادي.

ولكن ماذا تقول لنا دراسة خبرة التاريخ الإسلامي حول نمط تطور العلاقات الإسلامية- الإسلامية في المستويات السابق تحديدها؟

إن دراسة هذه الخبرة تبين لنا الرابطة التفاعلية بين ثلاثة محاور أساسية:

عوامل قوة وضعف الدول الإسلامية، العلاقات بين الدول الإسلامية، العلاقات بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول. وتنبثق هذه المحاور الثلاثة عن قضيتين أساسيتين تقعان في صميم الاهتمام بفقه العلاقات الإسلامية الدولية الراهنة. الأولى هي قضية العلاقة مع الآخر غير المسلم في ظل قواعد العلاقات الصراعية القتالية أو التعاونية السلمية التي يطرحها المفهوم الواسع للجهاد. والقضية الثانية هي انتشار نموذج الدولة القومية أمام ضغوط التعددية السياسية الدولية، وصولًا إلى حالة التجزئة. والإطار العام الكلى الذى تنبثق عنه بدورهما القضيتان يتمثل في التطور التاريخى لوضع الأمة في النظام الدولى على نحو أفرز التبعية بعد الاستقلال، والهيمنة من ناحية، كما شهد، من ناحية أخرى، شحوب فكرة الأمة وتدهور الالتزام بمقتضياتها بالنسبة إلى العلاقات الإسلامية- الإسلامية على نحو أفرز التجزئة والقطرية بعد الوحدة والتعددية.

بعبارة أخرى فإن خبرة التاريخ الإسلامي عن نمط تطور العلاقات الإسلامية- الإسلامية بعيدًا عن الوحدة لا ينفصل عن خبرة نمط تطور العلاقة مع الآخر (نحو التبعية)، أو عن خبرة نمط التطور الداخلي في الدول الإسلامية (نحو التغريب).

ولهذا. فإن آفة الواقع الراهن للأمة هي أن التجزئة تقترن باختراق خارجى ضخم لشبكة العلاقات الإسلامية- الإسلامية، كما تقترن بتغريب الأمة.

إن مراجعة نتائج الدراسة النظمية للتاريخ الإسلامي في عصوره المتعاقبة والتى قدمها مشروع العلاقات الدولية في الإسلام تبين لنا أن ازدهار وتدهور الدولة الإسلامية الموحدة تحدد بعدد من العوامل الرئيسية، وهي العقيدة، ومدى استقرار الجبهة الداخلية، والقدرات العسكرية، ووضع المركز في هيكل الاقتصاد العالمي، وطبيعة العلاقة داخل النسق الفرعي الإسلامي، وقوة وضعف الخصم، وتدخل الخصم في الشئون الداخلية للطرف الإسلامي، والحروب كنقاط للتحول في تاريخ الدول.

فالدول الإسلامية تمتعت بمركز متميز في هذا النظام في ظل تمسكها بالعقيدة الإسلامية، واستقرار الجبهة الداخلية، وتنمية قدراتها العسكرية، واحتلالها مركزًا متميزًا في هيكل النظام الاقتصادى العالمي، ومناصرة الأطراف الإسلامية لبعضها البعض، ومن ثم إمكانية عدم تدخل القوى الخارجية في شئونها، إلا أنها تعرضت للتدهور في ظل انتفاء مثل هذه العوامل. هذا وسنشير فقط إلى خبرة واحد فقط من هذه العوامل وهو العامل المتصل بالتفاعلات بين الدول الإسلامية، إذ إن متابعة تطور أنماط التفاعل الإسلامي- الإسلامي تشير إلى نتائج أساسية حول قضايا: الوحدة، التعددية، النصرة، التحالفات والحروب.

إن توحد الفواعل الإسلامية ترتب عليه نتائج إيجابية في دعم موقف هذه الفواعل في مواجهة الفواعل غير الإسلامية، وبالتالى ساهم في تدعيم قوة الفاعل الإسلامي المركزى.

إن الأطراف الإسلامية فشلت في بعض الفترات التاريخية، في مناصرة فواعل إسلامية أخرى بعضها البعض، على النحو الذى قيد من فعالية دور القوى الإسلامية في النظام الدولي وفي مواجهة أطراف غير إسلامية. إن الصراعات بين الفواعل الإسلامية اتخذت مظهرين رئيسيين: الدخول في تحالفات مع فاعل غير إسلامي ضد فاعل إسلامي، والصدام العسكري المباشر بين هذه الفواعل، ولقد كانت المحصلة النهائية لجميع هذه الأنماط من التحالفات والحروب- في غير صالح الأمة في مجموعها في صراعها ضد

الآخر. إن المحصلة النهائية للصراع بين القوى الإسلامية أضعفت من الدور الإسلامي في توجيه التفاعلات الدولية في مراحل محددة وبصورة تراكمية حتى الآن.

كما أن المحصلة النهائية للحروب الإسلامية- الإسلامية ساهمت في تدهور الدولة العثمانية، ومن ثم انهيارها وتفككها ومعها آخر الرموز- ولو الشكلية - للوحدة السياسية الإسلامية، حتى وصل الأمر إلى سيادة نمط التجزئة والانقسام والتعددية المفرطة، في وقت تغلبت فيه - في المقابل - هيمنة وتفوق دور الطرف الآخر. ولكن على المدى الطويل، ومن خلال المراجعة الكلية الشاملة للتواريخ الإسلامية، يمكن القول إن توالى الأجناس المسلمة (العرب، الترك، الفرس) على قيادة المسلمين ومواجهة الخصم كان في مجموعه لصالح خدمة الإسلام ولصلاح الأمة واستعفائها ونهوضها بعد كل مرحلة من مراحل الخبو. وبالرغم من ضخامة مصادر التحدي، فإنه يمكن القول إن ضعف الدور القيادى لطرف مسلم يعوضه نمو دور طرف آخر، ولو في محور جغرافي مختلف وفي مواجهة خصم آخر. إلا أنه ظل التنافس بين هذه المراكز والذى تحول إلى صراع مفتوح في ظل التدخل الخارجي آثاره السلبية لكل مركز ناهيك عن مصالح الأمة في مجموعها.

في ضوء ما سبق (مدلولات قراءة خبرة التاريخ، ومن مدلولات الفجوة بين الأصل وبين هذه الخبرة)، يمكن أن تتبين لنا حقيقة وضع المرحلة الراهنة من واقع العلاقات الإسلامية - الإسلامية، فهي، تمر بمرحلة متطورة من التحديات تمثل في حد ذاتها نمطًا من التحديات للأمة، والتي تمثل تراكمًا مع مراحل سابقة من مراحل التطور التاريخي لوضع الأمة في العالم.

بعبارة أخرى: المرحلة الراهنة من تاريخ الإسلام والمسلمين هي مفترق طرق جديد تمر به تطورات العلاقات فيما بين المسلمين، وبينهم وبين العالم المحيط. وإذا كانت مفارق الطرق السابقة قد قادت إليها عمليات تحول وتغير، سواء في أوضاع المسلمين أو العالم المحيط، فهذا أيضًا شأن المرحلة الحالية (منذ نهاية القرن العشرين الميلادي وبداية القرن

الخامس عشر الهجري) التي تفرز أثوابًا جديدة من التحديات التي تواجه الأمة. فالداخلية منها والخارجية والبينية ليست مستحدثة أو طارئة ولكنها متواترة ومتكررة منذ أن بدأت مرحلة الأزمة الكبرى من الضعف والتعددية والتجزئة والتراجع أمام الآخر، وإن كانت تتخذ أشكالًا متغيرة بتغير الأوضاع والظروف من مرحلة إلى أخرى. إلا أنها تراكمت عبر القرون التي شغلها منحني انحدار الحضارية الإسلامية والخلافة الإسلامية ثم الأمة الإسلامية شعوبًا ونظمًا.

ولذا فإن الإشكاليات الأساسية التي يتمحور حولها موضوع الدراسة تتلخص في الأسئلة التالية: أين تأثير الرابطة العقدية المشتركة التي تمثل صميم منشئ الأمة الإسلامية؟ وما طبيعة هذا التأثير بالمقارنة بما تمارسه العوامل الأخرى من تأثير على قضايا العلاقات الإسلامية - الإسلامية المختلفة؟ وما الدرجة التي وصلت إليها الفجوة بين قواعد الأصل وبين فقه الواقع الراهن، مرورًا بفقه خبرة التاريخ؟

بعبارة أخرى، كيف نرصد أبعاد ما يبدو لنا كمعضلة العلاقة بين الرابطة العقدية وبين المصالح القومية وسيادة الدول؟ وكيف يمكن أن نفهم أو نفسر هذه المعضلة: تنامي القصور في قواعد ومتطلبات العلاقات البينية الإسلامية الفاعلة على الأصعدة السياسية والاقتصادية وكذلك الثقافية الحضارية في مقابل تنامى تأثير العامل الخارجي في العلاقات الإسلامية- الإسلامية في مستوياتها المختلفة؟ وما هي المستويات التي تكمن فيها إمكانيات تجديد طاقات التعاون والتكامل بين شعوب الأمة؟ وقبل هذا وذاك، تقليل الإدراكات المتبادلة عن الخطر أو التهديد الذي تمثله الدول الإسلامية لبعضها البعض؟

وهذه المقولة للعامة نختبرها ونستقصيها باستدعاء حالة العلاقات بين العرب، ومنهج هذا الاستقصاء هو رسم خريطة التفاعلات ومفاصلها، واستكشاف أنماط تطور العلاقات ومحددات تشكيلها، وذلك بالاستعانة باقتراب نظمي دولي، وبذا يتحقق الانتقال من العام إلى الخاص، والعام هو الجماعة الإسلامية على المستوى العالمي، والخاص هو العلاقات عن العرب وإيران. وذلك لأنه بالإحالة إلى طارق

البشري[1]، فإنه عندما نتجه إلى الجماعة الإسلامية على المستوى العالمي، إنما يتعين علينا أن نبحث في العلاقات الداخلية بين وحدات هذه الجماعة والعلاقات المتبادلة والمشكلات القائمة؛ سعيًا لإدراك المشترك العام والوصول بالاستقراء إلى ما يعتبر وجود صالح عام يجمعها ويشكل مع الوقت معيارًا لفض الخلافات، ومجالًا للتقارب».

ثالثًا: منهج الدراسة: الأنماط والنماذج والمحددات:

إن استقصاء واستدعاء التجربة التاريخية للعلاقة بين العرب وإيران لشرح هذه المقولة والتدليل عليها، لا يعني التاريخ التفصيلى لهذه العلاقات ولكن يعني كما سبق القول رسم خريطة أنماط التفاعلات وتقديم بعض نماذجها المفصلية ومتابعة مسار الخبرة صعودًا وهبوطًا وتحديد العوامل المشكلة لها.

وعند التمييز بين عدة مراحل مرت بها هذه التجربة التاريخية في حد ذاتها وفي سياقها العام المتصل بالعلاقات البينية على صعيد الأمة برمتها فإن المعيار الأساسي للتقسيم هو درجة الوحدة مقارنة بدرجة التأثير الخارجي عليها. وهي الدرجة التي تتحدد بدورها وفقًا لمدى تكرار وطبيعة مجموعة أنماط التفاعلات. وهي أنماط مرتبة تصاعديًا من حيث درجة تدخل العامل الخارجي وخطورته:

1. التحالف مع طرف غير مسلم في مواجهة طرف غير مسلم معتدى أو مهدد.
2. عدم النصرة في مواجهة طرف غير مسلم معتدٍ أو مهدد.
3. التحالف مع طرف غير مسلم في مواجهة طرف مسلم منافس.
4. الحروب المباشرة بين المسلمين ومكاسب طرف غير مسلم منها.
5. توظيف الخارج للمسلمين بعضهم ضد بعض.
6. تهديد مباشر من الخارج: الاحتلال والتقسيم والتغريب باسم التحديث.

وهذا الترتيب التصاعدي للأنماط يفرض بحثنا عن الآتي: ما الفارق بين أنماط

(1) طارق البشري: تقديم العدد الثاني من حولية أمتي فى العالم، المرجع السابق، ص9.

التاريخ في تطورها والأنماط الراهنة؟ وما درجة الوعي بهذا الاختلاف وبقدر ما يعينه بالنسبة لدرجة التأثير السلبى للتدخل الخارجى في المراحل الحديثة مقارنة بدرجة تأثير المتغيرات الداخلية والبينية؟

ومن ناحية أخرى، فإن المشترك الأدنى بين جميع هذه الأنماط هو المصالح القومية المنافسة في مقابل مقتضيات الرابطة العقدية (وفق الأحكام، والسنن، والقيم، والمقاصد الشرعية)، فمتى تحقق حفظ هذه المصالح واحترام هذه المقتضيات في نفس الوقت؟ ومتى حدث العكس؟ ومتى تكرر نمط حسن الجوار والتعاون والتضامن ومتى حدث العكس وتكررت الأزمات؟

ومما لاشك فيه أن كل من هذه الأنماط ونمط تكرارها وتعاقبها عبر مراحل تطور العلاقات بين العرب وإيران هي نتاج مجموعة محددات وهي ما يسميه البعض البنية الداخلية، البنية الإقليمية، البيئة الدولية.

وبالتركيز على المتغير الذي تبحث الدراسة في تأثيره- وفق العنوان - أي المتغير الخارجي. فهنا يجب أن نميز بين أمورٍ ثلاثة وفق مقتضيات دراسة السياسات الخارجية والنظم الدولية: ألا وهي خصائص النظام الدولي (هيكل النظام، آلياته، وقيمه)، وانعكاسه على وضع المنطقة في تفاعلاته، نمط التدخلات الخارجية في دولة بعينها (من هو مصدر التهديد الخارجي الأساس للمصالح القومية وما هي أدواته)، نمط التحالفات والتحالفات المضادة بين القوى الدولية حول المنطقة المعينة وآثارها على أنماط التحالفات بين دول هذه المنطقة (من هو الحليف ومن هو المتحدى الأساسي لأمن المنطقة وتشكيل توازناتها الإقليمية).

ومن ناحية أخرى: فإن استدعاء هذه المستويات الثلاثة للمتغير الخارجي للتمييز في الدراسة بين الأنماط التاريخية المتعاقبة، إنما يستدعى بدوره- وبدون إسقاط- المتغيرين الآخرين ألا وهما الاختلافات القومية والمذهبية، وتنافس المصالح القومية، حيث إن المتغير الخارجى لم ينفصل عنهما.

ولقد نجح هذا المتغير الخارجى في أوقات محددة حين كانت النظم الداخلية في الدائرتين العربية والإيرانية والقيادات ومشاريعها الإقليمية تعلي من هذين الجانبين بل وتوظف النظام الدولي- كل في مواجهة الآخر- لخدمتهما. وحتى وصلنا الآن إلى توظيف المتغير المذهبي ورقة لخدمة الاحتلال الخارجي من جديد. ومن هنا أهمية الامتداد التاريخى للدراسة لمناقشة تكرار أنماط التفاعلات التي تؤكد أو تدحض هذه المقولة.

رابعًا: النطاق المكاني والزماني للدراسة: أي منطقة؟ ولماذا صفة العرب وإيران؟ ومنذ متى؟

يطرح عنوان المؤتمر قضية منهاجية أخرى تتصل بتحديد الفواعل محل الاهتمام. فهل شعوب، أم أقوام، أم دول؟ وكيف نحدد- من ناحية أخرى- النطاق الزمني للدراسة؟ فأي مراحل التاريخ الإسلامي، تساعد على اختبار أنماط التدخلات الخارجية السابق تحديدها؟

وعنوان المؤتمر جاء توفيقًا بين اقتراح أولى قدمه برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات وهو: (العلاقات العربية الإيرانية) بين التدخلات الخارجية والمصالح القومية والاختلافات المذهبية، وبين اقتراح المركز الدولى لحوار الثقافات (العرب وإيران: التدخلات الخارجية والمصالح القومية). ولذا يثور السؤال لماذا ليس العرب والفرس أو الإيرانيون؟

وأرى أن الشق الأول من عنوان المؤتمر (العرب وإيران) يطرح رؤية جيواستراتيجية أرادت أن تتجاوز ثنائية المذهب التقليدية (السنة/ الشيعة) وثنائية القومية (العرب/ الفرس) على اعتبار أن إيران تضم قوميات أخرى إلى جانب الفارسية والعرب بينهم السنة والشيعة. كذلك فإن هذا العنوان يتجاوز صيغة المنطقة العربية حتى لا تصبح إيران مجرد جوار جغرافي.

ولكن من ناحية أخرى، فإن هذا العنوان وضع قومًا وهم العرب في مقابل دولة إسلامية (وفق التقسيم الحديث للدول الإسلامية) إيران (على الأقل منذ الدولة الصفوية وحتى

الآن، مرورًا بالقاجارية ثم البهلوية ثم الجمهورية الإسلامية). ومع ذلك فإن هذا العنوان يساعد على حل إشكال آخر وهو أن العرب، عبر تاريخهم في سياق التاريخ الإسلامي، لم يحكمهم بعد العصر العباسى (بل ومنذ أواخر هذا العصر) عربًا فقط. كذلك لم تتأسس لهم دول وُصفت بالعربية ولكن توالت عليهم، باعتبارهم قوم من أقوام المسلمين تجمعهم دول خلافة مركزية أو لا مركزية، وأسر وممالك وسلطنات أسسها غير عرب وإن كانوا مسلمين. وإذا كان البعض يلمّح إلى هذا الوضع - من مدخل تجزيئي قومي أو عرقيى (مثلًا وصف الحكم العثمانى بالاحتلال) إلا أن البعض الآخر- ومن مدخل أممي إسلامي- يقدم رؤية أخرى ترى أن تاريخ العرب هو جزء من تاريخ المسلمين، وإن العرب نزلت بينهم الرسالة وقادوا عملية تأسيس وتوسيع وإدارة الخلافة الإسلامية (القرون السبعة الهجرية الأولى) ولقد لعبت أقوام أخرى (الترك السلاجقة، والفرس) أدوارهم السياسية خلال العصر العباسى ثم انتقلت قيادة الأمة إلى أقوام أخرى، ثم بدأت تعددية القوى السياسية الإسلامية متزامنة مع مزيد من النفحات القومية ومزيد من التدخلات الخارجية منذ القرن العاشر للهجرة. (الإمبراطورية المغولية في الهند، الدولة الصفوية في إيران، العثمانية في الأناضول والمنطقة العربية وشرق أوروبا والبلقان)[1].

بعبارة أخرى واستكمالًا لشرح مقولة الدراسة فإن التحرك نحو اللامركزية في دولة الخلافة وصولًا إلى التعددية السياسية في شكل دول قومية قد اقترن بتزايد مصادر التهديد الخارجى وتعدد أنماطه. مما يعنى أن تنافس الأقوام والمذاهب ثم المصالح القومية للكيانات السياسية- وإن كانت جميعها أمورًا طبيعية وسنة من سنن الله لها قواعد إدارتها بين المسلمين، وبينهم ومن غير المسلمين، إلا أن عامل الضعف الداخلى ابتداء قد مكن للتدخل الخارجى وتوظيفه لهذا التنافس البينى الإسلامي- الإسلامي ليحوله بالتدريج الى صراع وتناقض تتآكل في ظله كل مفاهيم وحدة الأمة بتنوع أعراقها وأقوامها ومذاهبها، فبعد أن كان التعدد والتنوع قيمة مضافة ومصدر قوة أضحى عبئًا وتكلفة وذا عواقب سلبية في ظل

(1) نظر د/ نادية محمود مصطفى: العصر العثماني...، مرجع سابق.

تصاعد نمط ودرجة التدخل الخارجي مع تنامي قوة مصادر التهديد المحيطة وتوسعها نحو المنطقة. هذا هو درس المسار التاريخى، الذى تستدعيه مناقشتنا للنطاق المكاني للدراسة.

خلاصة القول: أعتقد أن عنوان المؤتمر، وكذلك أحد مكونات عنوان دراستى- وهو (المنطقة) هو مخرج ذكى من كل الأفخاخ الجيواستراتيجية ذات الدلالات الخفية والصريحة التجزيئية للأمة الإسلامية- ككيان حضارى اجتماعى ممتد يجمع بين مكوناته المتعددة- عرقيًا وقوميًا ومذهبيًا وثقافيًا ولغة - رابطة عقدية، كان لها تأثيراتها الإيجابية على عناصر قوة هذا الفضاء الحضاري الإسلامي المتعدد وتكاملها فيما بينها وفي مواجهة الآخر وذلك في مراحل القوة الحضارية والشهود، ثم أضحى هذا التنوع وبالتدريج، عبئًا وثقلًا وتكلفة بل مصدر تهديد متبادل، ومن ثم أداة للتوظيف ضد وحدة هذه الأمة بل ووجودها وقدرتها على مقاومة هجمات الهيمنة الحديثة.

الجزء الثانى:

النماذج التاريخية الشارحة لأنماط التدخلات

أولًا: النطاق الزمني للنماذج التاريخية:

إن كل ما سبق شرحه من دلالات النطاق المكاني- يقتضى أن نحدد أيضًا النطاق الزمني وهو النطاق الذي سنقدم من ساحته النماذج التاريخية الشارحة لتطور أنماط التدخلات الخارجية وتفاعلاتها مع العلاقات بين العرب وإيران ذلك لأنه لا يمكن وفق منطلقات ومنهاجية الدراسة ادِّعاء متابعة المسار الكامل التفصيلي للتجربة التاريخية الإسلامية- سواء الكلية أو الخاصة بالعلاقة بين العرب وإيران.

ولكن يمكن التوقف عند نماذج تاريخية تمثل مفاصل في التحولات العالمية وفي تحولات العلاقات الإسلامية- الإسلامية. مع الأخذ في الاعتبار، الانطلاق من معايير التقسيم الإسلامي للتاريخ، وليس تقسيم التواريخ الأوروبية أو العالمية.

هذا ويركز النطاق الزمني للنماذج على القرون الخمسة الأخيرة، مع استدعاء

موجز لدلالة القرون العشرة الهجرية الأولى. ويرجع هذا التحديد لنطاق النماذج التاريخية الزمني لعدة اعتبارات تتصل بمفاصل إعادة تشكيل التوازنات العالمية في ظل تنامى قدرات الأوربيين وتوسعهم الخارجي، كما تتصل، من ناحية أخرى، بمفاصل إعادة تشكيل توازن القوي الإسلامية في ظل ظهور ثم نمو التعددية السياسية الإسلامية. وتتلخص هذه الاعتبارات في الآتي:

فعلى جانب: فإن النظام الدولي الشامل ابتداء من القرن السادس عشر الميلادي/ العاشر الهجري، شهد تحولات هامة على نحو انعكس على العلاقات الإسلامية- الإسلامية من ناحية ونمط التدخلات الخارجية في أرجائه من ناحية ثانية. وعلى نمط العلاقة بين العرب وإيران من ناحية ثالثة. وعلى نمط أزمات هذه المنطقة الحضارية من ناحية رابعة.

حيث أضحى النظام الدولي أو السياسات الدولية مقارنة بما سبق من قرون مصدر تحدى ثم تهديد مباشر متعدد الأنماط. ففيما عدا الحروب الصليبية لم تشهد شعوب أو أراضي الأمة الإسلامية على امتدادها هجومًا مباشرًا مثلما الذى شهدته منذ القرن الخامس عشر الميلادي/ التاسع الهجري، مع بداية الهجمة الأوروبية الحديثة ابتداء من استرداد الأندلس، وصولًا إلى الاحتلال الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، مرورًا بحلقات أخرى في ظل توازنات أوروبية وإسلامية متحولة [1].

ولقد تعددت أنماط التدخلات وأدواتها عبر أرجاء الأمة، وسنقتصر على النماذج المفصلية المتصلة بالعرب وإيران مع استدعاء سياقاتها الكلية على ضوء ما سبق شرحه من قضايا منهاجية كمنطلق للدراسة.

وثانى الاعتبارات وراء تحديد النطاق الزمنى متصل بالمنطقة ذاتها: العربية- الإيرانية- التركية. فمنذ القرن السادس عشر الميلادي والعاشر الهجري شهدت بدورها تحولات من أهمها: نشوء الدولة الصفوية وتبلور توجه جديد للدور الإقليمى الإيراني، حكم العثمانيين للمنطقة العربية بعد اتجاههم للجنوب وسقوط المماليك.

(1) د/ نادية محمود مصطفى: العصر المملوكى، مرجع سابق.

- د/ نادية محمود مصطفى: العصر العثماني، مرجع سابق.

وهكذا. فإن هذه القرون الخمسة تقدم دلالات نظمية كلية هامة مقارنة بنظائرها في القرون السابقة. فهى تشهد الانتقال من مرحلة صعود المكانة العالمية للأمة إلى مراحل الخبو والدفاع والتدهور، كما تشهد مراحل من تماسك دولة فارس وقوتها وأخرى لانقسامها وضعفها، كما تشهد مراحل مختلفة من توازنات القوى الإقليمية الإسلامية في ظل مراحل متفاوتة من حيث درجة كثافة وتكرارية التدخلات الخارجية.

ثانيًا: النماذج التاريخية في مرحلة الوحدة والفتوح والشهود الحضاري (خبرة القرون العشرة الهجرية الأولى):

مما لا شك فيه أن دلالة نماذج هذه القرون الخمسة تتضح أكثر بمقارنتها بنظائرها في مرحلة الوحدة والفتح والشهود الحضاري؛ ولذا سأتوقف هنا برؤية تمهيدية سريعة على هذه المرحلة أيضًا التي استغرقت سبعة قرون هجرية (حتى العصر العباسي) ثم أعقبتها ثلاثة قرون انتقالية من توازن القوى العالمي والإسلامي استغرقهم العصر المملوكي. فإن شهدت هذه المرحلة بعض نتوءات التهديد الخارجي (الحروب الصليبية، الغزوة التتارية الأولى والثانية). والتآكل الحضاري وتنافسات الأقوام والأسر، إلا أن التعددية القومية والعرقية والمذهبية كانت مكونًا من مكونات الإنجاز الحضاري الإسلامي وإنجاز الفتوح الإسلامية العالمية، وإنجاز الدفاع عن الثغور والرباط، ولم تنجح التدخلات الخارجية في اللعب بهذه الورقة، كما لم تكن هي في ذاتها مصدر تهديد لوحدة الأمة وإنجازاتها.

هذا. وإن لم تكن ثنائية العرب - الفرس أو العرب - إيران، وبالمثل العرب - الترك غائبة عن الساحة إلا أنها لم تكن بنفس الوضوح الذي أضحت عليه في الخمسة القرون التالية حين انتقلت قيادة الأمة إلى الترك العثمانيين ومنافسة الصفويين لهم وما تلى ذلك من تطورات حتى الآن.

كذلك لم تكن تأثيرات هذه الثنائية سلبية أو خطيرة بل لم تكن المنافسات التي أحاطت بها تنطلق أساسًا من المذهب أو القوم بقدر ما تعكس تنافسات القوى والمصالح

في فضاء حضاري ممتد تمتزج فيه الشعوب مع انتماء لكيان أكبر هو الأمة ولو في ظل قيادة أسر متنافسة على الحكم ولكن متنافسة في حماية الأمة من التهديد الخارجي.

ويكفي أن نستدعي ما يلي على سبيل التذكرة وليس المسح الشامل:

1. دور البربر في فتوح شمال أفريقيا والأندلس (من قدم طارق بن زياد باعتباره من البربر؟)
2. الترك السلاجقة ودعم قدرة الخلافة العباسية على التصدي للبيزنطيين وبداية الحملات الصليبية.
3. الدولة الفاطمية- الشيعية في مصر ودورها في مقاومة البيزنطيين ولو في إطار من المنافسة مع الخلافة العباسية والسلاجقة.
4. دور صلاح الدين الأيوبي (الكردي) في الحروب الصليبية.
5. فشل محاولات الأوروبيين في التأثير على التوازن العباسي - الفاطمي، وعلى التفاعلات العباسية - البيزنطية - الصليبية، وكذلك فشل التحالف مع تيمور لنك للإطاحة بالمماليك والدولة العثمانية الناشئة والتأثير.
6. دور ورثة إمبراطورية تيمور لنك: إيلخانات (فارس) والقبيلة الذهبية في القوقاز (بعد إسلامهم) في التصدي لمطامح إمارة موسكو الناشئة. وفي وقت لم يمثل الروس مصدر تهديد مناظر للتهديد البيزنطي أو الصليبي.
7. إمارة عثمانية ناشئة في وقت احتضار الخلافة العباسية. ثم نمو الدولة العثمانية في ظل «العصر المملوكي».

وهذه النماذج وغيرها تعاقبت على تاريخ القرون السبعة الهجرية الأولى[1] وشهدت

(1) انظر تفاصيل: د/ علا عبد العزيز: العصر الأموي...، مرجع سابق (الفصل الثاني).
- د/ علا عبد العزيز: العصر العباسي...، مرجع سابق (الفصل الثالث).
انظر أيضًا بداية- بالتركيز على الفضاء التركي - الإيراني- العربي الآسيوي:

هذه القرون - بالنظر إلى الفضاء التركي - الإيراني- العربي التاريخي المعروف الآن بآسيا الوسطى وإيران والقوقاز والمشرق العربي- أنماطًا كبرى من التفاعلات المتعاقبة نستطيع أن نوجزها فيما يلي: التفاعل الإيجابي المتبادل بين أقوام المسلمين من العرب والترك والفرس منذ الفتح الإسلامي وفي ظل قيادة العرب وفتوحهم تجاه بينزنطية. حيث أسهم فقهاء وعلماء الفضاء الإيراني التركي في الإنجاز الحضاري الإسلامي الضخم الذي تحقق، كما كان هذا الفضاء مصدر حركية ومبادرة عسكرية (السلاجقة) أضافت لقوة مركز الخلافة الإسلامية وقت التهديد الخارجي المضاد والذي تمثل في بقايا الإمبراطورية البيزنطية والإعداد للحملات الصليبية، مع انعدام مصدر تهديد مسيحي من الشرق واقتصاره على الغزوتين المغولتين الأولى والثانية.

وعبر القرون الثلاثة الانتقالية- التي شغلها العصر المملوكي[1]، فإن الفضاء التركي - الإيراني - العربي في آسيا قد شهد أولًا (قرن 7هـ 8هـ) تفاعلات العلاقة بين العرب والفرس والترك وبين إيلخانات المغول قبل وبعد إسلامهم وبين الروس والإمارات الصليبية في الشام وممالك البحر المتوسط الإفرنجية. وهي التفاعلات التي تحالف فيها مغول فارس (الدولة الإيلخانية قبل إسلامهم) مع الصليبين في الشام وبعض الممالك الإفرنجية ومملكتي أرمينيا والكرج ضد المماليك، وفي المقابل تحالفت القبيلة الذهبية مع المماليك في مواجهة الحلف السابق. وكان دخول كل من إيلخانات فارس والقبيلة الذهبية الإسلام ضربة للمخطط الصليبي الإفرنجي لحصار المسلمين (عربًا وفرسًا وتركًا) بين أوروبا وآسيا المسيحيين. ومع الهجمة المغولية الثانية بقيادة تيمور لنك في

- د/ نادية محمود مصطفى: آسيا الوسطى والقوقاز: بين القوى الإسلامية الكبرى وروسيا، أنماط ومحددات التطور التاريخي للتفاعلات الدولية: إطار مقترح للتحليل السياسي للتاريخ، مرجع سابق، ص 70 - 81.

- وانظر كذلك: نتائج تحليل تفاعلات العصرين الأموي والعباسي مقارنة بالعصرين المملوكي والعثماني- من حيث البحث في أثر العامل الخارجي (في) د/ ودودة بدران..، مرجع سابق.

(1) د/ نادية محمود مصطفى: العصر المملوكي...، مرجع سابق، ص 13 - 25، ص69 - 70، ص90 - 98، ص 112 - 118.

نهاية القرن التاسع الهجري، برزت أنماط مناظرة من التفاعلات الإسلامية- الإسلامية، والإسلامية المسيحية وضح منها أيضًا عدم نجاح توظيف القوى الخارجية للصراعات البينية. فبعد توحيد تيمور لنك إمبراطورية المغول في آسيا الوسطى والقوقاز في نهاية القرن التاسع هجريًا والسيطرة على الهند وقع الصدام بين مراكز قوة ثلاثة: مغولية، تركية عثمانية وتركية مملوكية على ساحة فضاء عربي - فارسي - تركي من ناحية كما برز من جهة أخرى حرص قوى مسيحية أوروبية (إمبراطور القسطنطينية، ملك أسبانيا، ملك بريطانيا) على التحالف مع بتمور لنك في مواجهة القوتين الإسلاميتين- المملوكية والعثمانية - والتي تقود كل منهما ساحة من ساحات المواجهة مع العالم المسيحي (هجومًا ودفاعًا)، وإن كان هذا التحالف لم يتم إلا أن الهجمة المغولية الثانية كان لها آثارها طويلة الأمد على توازن القوى الإسلامية المسيحية خلال القرون التالية.

فلقد أُجهِدَت القوة المملوكية مما سهل من مهام الالتفاف الأسباني والبرتغالي من الجنوب نحو البحار الجنوبية، وبعد استرداد الأندلس، كما تأخر نمو القوة العثمانية الفاتحة في أوروبا مما أوقف موجه جديدة من الفتوح العثمانية في أوروبا لمدة نصف قرن تقريبًا، ناهيك عن الآثار المدمرة على قرارات مسلمى آسيا الوسطى والقوقاز والإيرانيين على نحو ساعد على امتداد أذرع روسيا فيما بعد، حيث تلاعبت روسيا بخانات المغول الثلاثة بعضهم ببعض حتى تمكنت روسيا القيصرية من التفوق والإعلان عن تبدل جذري في الأدوار الخارجية تجاه المنطقة في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي. وبذا تبلور مصدر تهديد خارجي جاء من الشرق وهو روسيا، في نفس وقت بداية الالتفاف الجنوبي للقوى الأوروبية الصاعدة: أسبانيا، البرتغال، هولندا.

وفي هذا الإطار تأسست الدولة الصفوية وأُعلن مولدها، مع مولد مرحلة كبرى جديدة من تطور التدخل الخارجي في العالم الإسلامي وتطور توازنات القوى الإسلامية - الإسلامية.

خلاصة القول نستطيع أن نميز- باختصار بين نمطين كبيرين أفرزتهما تفاعلات

الفضاء العربي - الإيراني - التركي عبر ما يقرب من ثلاثة قرون (العصر المملوكي) قبل أن يتفاقم التدخل الخارجي في القرون التالية، وهما أن شرق آسيا المسلمة كان مصدرًا لتهديات ضاربة تتجه للقلب الإسلامي في المنطقة العربية باحثة عن النفوذ والتوسع، ومن ناحية أخرى: اتجه الأوروبيون للتحالف مع هذه القوى الآسيوية (المغول) الزاحفة نحو الغرب ضد القوى الإسلامية الحاكمة للفضاء العربي وجواره التركي والإيراني (العثمانيون والمماليك). كما اتجه الأوروبيون للتحالف فيما بعد مع قوة فارسية اتجهت بنفوذها غربًا وهي الدولة الصفوية.

ثالثاً: النماذج التاريخية في مرحلة التعددية والتراجع والهجوم الخارجي:

وعودة إلى الفترة منذ نهاية القرن الخامس عشر الميلادي والعاشر الهجري وحتى الآن التي تصاعدت خلالها التدخلات الخارجية ويمكن تقسيم هذه الفترة الممتدة إلى المراحل الفرعية التالية:

المرحلة الأولى: حتى نهاية القرن الثامن عشر، والثانية استغرقت القرن التاسع عشر وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، والثالثة، تمتد حتى نهاية الحرب الباردة وتداعيات الحادي عشر من سبتمبر.

ولقد شهدت المرحلة الأولى الهجوم على أطراف العالم الإسلامي ونجاح سياسات الاسترداد الإسبانية وبداية الروسية في نفس الوقت الذى انفجرت فيه جدلات الصراع العثمانى الصفوى.

وتبدأ المرحلة الثانية مع الحملة الفرنسية على مصر ومؤتمرات التوازنات الأوروبية الجديدة من فيينا إلى فرسأي والتى استقطعت من أوصال الإمبراطورية العثمانية ودشنت الموجة الثانية من التنافس الاستعمارى الحديث، في نفس الوقت الذى فشلت فيه الإصلاحات العثمانية. وبدأ الضعف يدب في الدولة الصفوية وحتى سقوطها، وبذا فإن هذه المرحلة الثانية هي مرحلة بداية تقسيم الكيان المكتمل في ظل التنافس الاستعمارى الذى دخلته الإمبراطورية الروسية القيصرية والتى مثلت مصدر تهديد أساسى لكل من إيران

والدولة العثمانية المتهاوية على حد سواء[1]. شهدت المرحلة الثالثة استكمال استعمار العالم الإسلامي وتقسيمه مع نشأة الدول الإسلامية الحديثة بحدودها الاستعمارية في ظل تدخلات خارجية في طبيعة النظم السياسية والاجتماعية (خلال الاستعمار وبعده) أو تدخلات أخرى بالوكالة (إسرائيل) وبالتحالفات والتحالفات المضادة مثلًا الولايات المتحدة وبريطانيا مع الأسرة البهلوية في مواجهة التيار القومى الثورى في المنطقة العربية، ثم تبادل الأدوار بين إيران الثورة الاسلامية وبين دول عربية من حيث التحالف مع الولايات المتحدة وعقد السلام مع إسرائيل، وفي ظل صعود لخطاب الاختلافات القومية (العربية - الفارسية) ومن ثم الإعداد من جديد ومرة أخرى لتقسيم الكيان المجزأ بالفعل[2].

ومع انتهاء القطبية الثنائية وبداية عصر الأحادية والهيمنة الأمريكية والعولمة شهدت المنطقة العودة للاحتلال العسكرى من ناحية وإعادة تقسيم المجزأ من قبل في ظل صعود قوى لخطاب الاختلافات المذهبية (السنية- الشيعة) ومن ثم ظهور مشروعات إعادة تشكيل الفضاء الحضاري التركي- الإيراني العربى، وفق خطوط تقسيم مذهبية وطائفية وقومية (خطة حدود الدم) ومشروع الشرق الأوسط الكبير أو الموسع[3].

(1) انظر هذه التفاصيل وفق تقسيم مراحل العصر العثماني فى د/ نادية محمود مصطفى، مشروع علاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق.
- انظر أيضًا هذه التفاصيل ولكن وفق مراحل تطور السياسات والتوازنات الأوروبية في د/ محمد السيد سليم، مرجع سابق.

(2) د/ ودودة بدران، مرجع سابق.
- د/ محمد السيد سليم، مرجع سابق.

(3) انظر الملامح الكبرى الاستراتيجية لتوازن القوى العالمي وتوازنات القوى الإسلامية فى هذه المرحلة المعاصرة منذ 1991 وحتى 2007، وحول مفاصلها الأساسية: حرب الكويت، حرب أفغانستان، احتلال العراق، أزمة إيران النووية، انتفاضة الأقصى وتداعياتها حتى الآن. العدوان الإسرائيلى على لبنان وحزب الله...
- انظر على سبيل المثال: العدد الثالث من حولية أمتى فى العالم (تداعيات الحادى عشر من سبتمبر على الأمة الإسلامية)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2003.
- العدد الرابع من حولية أمتى فى العالم (تداعيات احتلال العراق على الأمة)، مركز الحضارة

وعلى ضوء تطور السياقات الكلية وبالانتقال إلى النماذج التاريخية الممتدة يبرز التساؤل التالى:

كيف أدرك الطرفان، العرب وإيران بعضهما البعض- عبر هذا المسار التاريخى؟ هل كمصدر للتحدى أم المنافسة أم مصدر للتهديد والخطورة؟ وما هي مصادر التهديد الخارجية المشتركة لهما أو لكل منهما؟ وكيف تصرف الطرفان تجاه هذا المشترك: هل وفق نمط الموالاة حماية للذات أم ماذا؟

وبغض النظر عن حجم التدخل الخارجى وأدواته في المراحل الفرعية الثلاثة، ألم يكن للمصالح القومية المتنافسة بل والمتصارعة (بين الدول الإسلامية الحديثة) دورها في إذكاء حسابات الخطر والتهديد المتبادل؟ ومن ثم تهيئة المجال للخارجى للتمكين من خلال توظيف هذه الورقة؟ حيث تآكلت القدرة على تحجيم الأثر السلبى للتدخل الخارجى نظرًا لاستمرار التردي الداخلي.

إن استدعاء النماذج التاريخية الشارحة والمتصلة بالدائرة العربية- الإيرانية- بصفة خاصة سيساعد على تقديم الإجابة على هذه الأسئلة وذلك حتى يتضح لنا ليس فقط مدى تأثير الخارجى ولكن تأثير العامل المهيئ- أي تجزئة الكيان الحضاري الواحد الممتد المكونة من عدة أقوام إلى دول حديثة متصارعة على أسس قومية أو مذهبية أو سياسية.

للدراسات السياسية، القاهرة، 2004.

- العدد الخامس من حولية أمتى فى العالم (الإصلاح فى الأمة بين الداخل والخارج)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2006.

- د/ نادية محمود مصطفى، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي، بروز الأبعاد الثقافية والحضارية (فى) د/ نادية محمود مصطفى (إشراف وتقديم): موسوعة الأمة فى قرن، مرجع سابق، الجزء السادس (التحديات والإستجابات والانتفاض فى الأمة).

- د/ نادية محمود مصطفى، د/ باكينام الشرقاوى (محرران): مشروع الشرق الأوسط الكبير والأمن العربى، أعمال المؤتمر السنوي التاسع عشر لمركز البحوث والدراسات السياسية، ديسمبر 2005، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، (تحت الطبع).

وفيما يلي نقدم رصدًا لخريطة بعض النماذج التاريخية ذات الدلالة عبر هذه المراحل الثلاث:

ففي المرحلة الأولى[1]: تبلورت التعددية السياسية في ظل تنافس قوي عثماني – صفوي على ساحة الفضاء العربي – التركي – الإيراني، الآسيوي بصفة أساسية، استغرق ما يناهز الثلاثة قرون (1525 – 1774): ابتداءً من تأسيس الصفوية في وقت وصلت فيه القوة العثمانية إلى مرتبة القوة العالمية الأساسية، وبدأت فيه الهجمة الأوروبية الثانية على العالم الإسلامي وصولًا إلى بداية المسألة الشرقية ومولد نظام جديد للهيمنة الأوروبية في ظل بداية الهجوم المباشر على العالم الإسلامي. وكانت إيران الصفوية ثم القاجارية أحد ساحاته الأساسية (تهديد روسيا القيصرية) كما كانت المنطقة العربية سواء في الشام أو شمال أفريقيا ساحة أخرى له (أسبانيا والبرتغال، ثم فرنسا وبريطانيا). وساهم الصراع الصفوي – العثماني في تآكل قدرة الطرفين على حماية مصالح الأمة وحمايتها في مواجهة هذه الهجمة.

(1) كل من:

- د/ نادية محمود مصطفى: آسيا الوسطى والقوقاز...، مرجع سابق، ص 82 – 100.
- د/ ودودة بدران، مراجع سابق.
- وانظر التفاصيل (في) د/ نادية محمود مصطفى: العصر العثماني...، مرجع سابق.
- ونقلا عن هذا المصدر وحول الدولة الصفوية وتفاعلاتها الدولية انظر ما يلي:
- د/ بديع جمعة. د/ أحمد الخولي: تاريخ الصفويين وحضارتهم، دار الرائد العربي، بيروت، 1976، ج1، ص ص 99 – 100.
- د/ أحمد الخولي: الدولة الصفوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1981، ص ص 49 – 95.
- د/ وجيه كوثراني: الفقيه والسلطان، المركز العربي الدولي، القاهرة، 1990، ص 52 – 54.
- د/ محمد عبد اللطيف هريدي: الحروب العثمانية – الفارسية وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوروبا، دار الصحوة، القاهرة، 1408هـ – 1987م، ص ص 69 – 85.
- إبراهيم العدوي: التاريخ الإسلامي: آفاقه السياسية وأبعاده الحضارية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1976. ص ص 442 – 443.

وهنا يمكن أن نرصد المجموعتين التاليتين من النماذج والأنماط:

1 - الحروب العثمانية - الصفوية وتحالف الصفويين مع الأوروبيين ضد العثمانية، وعواقب هذه الحروب بالنسبة للدور العثماني في أوروبا والدور الإيراني في آسيا: الفشل في استمرار الفتح في أوروبا والفشل في حماية آسيا الوسطى والقوقاز وإيران من النفوذ الروسي ثم البريطاني.

وفي حين كانت العراق ساحة الصراع بين العثمانيين والصفويين حتى القرن 17م، فإن البحث في دوافع وأهداف جولات الحروب والتصالح بين الطرفين لتبين كيف أن العوامل الإستراتيجية والاقتصادية قد لعبت دورها إلى جانب العوامل المذهبية، وأن القوى الأوروبية (الأسبان) وظفت هذا الصراع (اتصالات الشاه الصفوي بالأسبان) لتخفيف الضغط العثماني على الهابسبورج في أوروبا. وفي نفس الوقت الذي اقترن فيه الصراع العثماني الصفوي بالتوجه العثماني نحو الجنوب وضم المنطقة العربية، فلقد كان ذلك التوسع استجابة لمواجهة التهديدات البرتغالية للسواحل العربية والإسلامية على المحيط الهندي والبحر الأحمر والخليج العربي، وكذلك استجابة للتهديدات الأسبانية لسواحل المتوسط والمحيط الأطلنطي (القرنين السادس عشر والسابع عشر).

وبعد أن ظل النفوذ السياسي الأوروبي ضئيلًا في منطقة الشرق الإسلامي، حيث كانت القوى المغولية والعثمانية والفارسية مازالت قوية، إلا أنه مع ازدياد تآكل هذه القوى عبر القرن الثامن عشر تزايد النفوذ السياسي الأوروبي إلى جانب النفوذ التجاري. وكان الصراع العثماني الصفوي - كما أجمعت معظم التحليلات (مهما اختلفت في تقدير وزن العامل المذهبي في هذا الصراع)-في صميم أسباب هذا التآكل مما هدد الأراضي الإيرانية والتركية والعربية على حد سواء بهجوم أوروبي مباشر.

2 - أصداء الحروب العثمانية الصفوية على بداية تخلخل المركزية العثمانية على الولايات العربية العثمانية من ناحية، وتزايد التهديدات الروسية لآسيا الوسطى والقوقاز من ناحية أخرى (خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر).

فمن ناحية الشام والجزيرة والخليج:

فإذا كانت الحركات الاستقلالية في الشام (المعنيون ثم الشهابيون والدروز في لبنان، وظاهر العمر والجزار في فلسطين، وحركة العظم في دمشق) قد تعاونت مع قوى أوروبية، ضد المركزية العثمانية، فلقد كان للصراع الصفوي العثماني ظلاله على مآل هذه الحركات؛ حيث كان هذا التعاون يقلق السلطة العثمانية ويدفعها للتدخل وخاصة في الأحوال ذات الصلة بالصراع مع الصفويين. فمثلًا ارتبط سقوط فخر الدين المعني (1613م) برغبة السلطان العثماني في تأمين ظهره خلال انفجار القتال على الجبهة الصفوية، أو نظرًا للاتصالات بين المعنيين والصفويين والقوى الأوروبية. وبالمثل فإن سقوط آل العظم في سوريا (1730) ارتبط بعواقب الهزيمة العثمانية على الجبهة الفارسية حينئذ.

ومن ناحية ثانية فإن النزاع الصفوي العثماني قد انعكس أيضًا على الجزيرة العربية والخليج، في ظل تطور توازن القوى الأوروبية (البرتغالي - البريطاني - الهولندي ثم البريطاني - الفرنسي) حول المنطقة. فمع استمرار التوجهات الصفوية والعثمانية نحو الخليج، تشككت إمارات هذه المنطقة تجاههما وحرصت على محاولة الاستقلال بين الصفويين والعثمانيين مستعينين في ذلك بالقوى الأوروبية. فمثلًا ساند البريطانيون الزيديين في اليمن ضد العثمانيين وأضحت التدخلات الأوروبية هي الأساس في هذه المنطقة بعد انهيار الدولة الصفوية وانشغال العثمانيين بهزائمهم على الساحات الأوروبية منذ نهاية القرن الثامن عشر الميلادي.

ومن ناحية آسيا الوسطى والقوقاز:

فكان التوسع الروسي على حساب ورثة القبيلة الذهبية في ظل مراقبة عثمانية وعجز الأوزبك عن المقاومة مع تحالف ضمني صفوي - روسي (1552 - 1605). ثم أضحى القوقاز ساحة للصراع الروسي - العثماني - الصفوي، وامتد التهديد الروسي لشمال الدولة الصفوية (1605 - 1774) مهددًا أراضيها في ظل تصاعد الصراع العثماني الصفوي.

المرحلة الثانية[1]: (1774 – 1925): تصفية الدور العثماني العالمي ونهاية الدولة

(1) كل من:

- د/ نادية محمود مصطفى: آسيا الوسطى...، مرجع سابق، ص 90 – 91.
- د/ محمد السيد سليم، مرجع سابق.
- د/ باكينام الشرقاوي: التغيير السياسي في إيران ما بين المحددات والقضايا، (في): د/ نادية محمود مصطفى (إشراف وتقديم): موسوعة الأمة في قرن، مرجع سابق، الجزء الثالث.
- وحول مزيد من التفاصيل التاريخية انظر: د/ نادية محمود مصطفى: العصر العثماني، (الفصل الثالث)، مرجع سابق.

ونقلا عن المصدر السابق، انظر:

- انظر تفاصيل التطورات السياسية والاجتماعية في:

- H. Braun: Iran under the Safavids in the 18 th Century (in) I. Kissiling (and others) (eds)op.cit.

- انظر التفاصيل التاريخية التي تم منها استخلاص هذه الأنماط في: - د/ أحمد الخولي ود/ بديع جمعة: مرجع سابق، ص ص 319 – 321، 362 – 368.
- كارل بروكلمان: مرجع سابق، ج3، ص ص 156 – 160.
- أحمد محمد الساداتي: أفغانستان والسيد جمال الدين الأفغاني، 1961مكتبة القاهرة الكبرى، القاهرة، ص ص 41 – 44.

- H. Braun: op. cit. pp 193. 199 - 204.

- د/ محمد عبد اللطيف هريدي: مرجع سابق، ص ص 69 – 85.
- جورج كيبرك: موجز تاريخ الشرق الأوسط، ترجمة: عمر الإسكندراني ود/ حسين سلي، مركز دراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 1975، ص ص 102 – 107.
- د/ أحمد الخولي: الدولة الصفوية، مرجع سابق، ص ص 189 – 192.
- د/ جمال زكريا قاسم: الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول (1507 – 1840م)، دار الفكر العربي، القاهرة 1985، ص ص 99، 100 – 101، 162 – 166.
- د/ أحمد الخولي ود/ بديع جمعة: مرجع سابق، ص ص 256 – 258، 248 – 430.

- H. Braun: op. cit. pp 194 - 196.

- وانظر أيضًا نص الاتفاقيات التالية بين طهران وأطراف أوروبية وذلك بشأن امتيازات إقليمية للأوروبيين 1600م، وامتيازات لهولندا 1622م، ولإنجلترا 1629م، وذلك على التوالي في:

- J.C. Hurewitz: «Ottoman Diplomacy and the European State System».

الصفوية (1722) ثم نشأة الدولة القاجارية (1795)، في ظل توالي موجات الاستعمار على العالم الإسلامي لاقتسامه، في إطار نظام جديد لتوازنات القوى الأوروبية.

ولم يعد بمقدور العثمانيين أو الصفويين (ثم القاجاريين) توظيف هذه التوازنات في صراع كل منهما ضد الآخر، حتى أدت التدخلات الأوروبية إلى تصفية كل من الكيانين عقب تسويات الحرب العالمية الأولى.

وهنا نستطيع أن نوجز النماذج والأنماط التالية:

(1) تزايد النقل عن الغرب والتأثر بنموذجه السياسي والحضاري: وإذا كانت سياسة الإصلاحات العثمانية مؤشرًا على ذلك، فإن الدولة القاجارية مثلت تطورًا في تاريخ فارس؛ حيث تحول النظام إلى ملكية دستورية ذات حكومة تمثيلية برلمانية. ولقد تعرضت كلٌ من الدولتين لمشاكل داخلية فضلًا عن الضغوط الخارجية التي أحاطت بهما في ظل شبكة من التفاعلات العثمانية- الفارسية الأوروبية ذات الدلالة بالنسبة لمستقبل العالم الإسلامي، في محاوره الجغرافية المختلفة.

وإذا كانت محاولات الإصلاح في الدولة لتجديد القوة الذاتية (بالنقل عن الغرب) لم تحقق ثمارها، فقد كان لها آثارها على طبيعة نموذج نظام كل من الدولتين (وخاصة من حيث إشكالية العلاقة بين الديني، والسياسي) من جهة، وعلى تطور التحالفات والتحالفات المضادة بين الدولتين وبين القوى الأوروبية من جهة أخرى، مما يدفع للتساؤل عن قدر مسئولية الصراع بين العثمانيين والقاجاريين، وبينهم وبين الأوروبيين عن الفشل في حماية أرجاء العالم الإسلامي -بجناحيه العربي والتركي - الفارسي من الاستعمار التقليدي

Middle East Journal. Vol. 15. 1961pp. 15 - 19. 22 - 25.

- كارل بروكلمان: مرجع سابق، ص ص 156 - 166.
- د/ أحمد الخولي: مرجع سابق، ص ص 222 - 237.
- H. Braun: op. cit. pp. 199 - 200. 202. 205.
- محمد السيد سليم: العلاقات بين الدول الإسلامية، جامعة الملك سعود، الرياض، 1412هـ 1991م.

خلال القرن التاسع عشر الميلادي.

(2) تحول الاهتمام العثماني نحو البلقان والولايات العربية (جناحى طور المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر) في ظل تكالب استعماري عليهما وتنامي الحركات الاستقلالية في الولايات العربية والحركات الانفصالية في البلقان.

(3) انخفاض حدة الصراع العثماني القاجاري طوال القرن التاسع عشر الميلادي، مع عدم قدرة الطرفين على التحالف في مواجهة الخطرين والتهديدين الروسي والبريطاني المشترك سواء في وسط آسيا والقوقاز أو في العراق والشام والجزيرة والخليج.

فبقدر ما استطاعت فارس- في البداية - أن توظف التنافسات البريطانية - البرتغالية ثم البريطانية - الفرنسية لخدمة مصالحها التجارية ولمناهضة الدولة العثمانية، بقدر ما أفاد هذا التوظيف اختراق النفوذ الأجنبي للمنطقة. مما أثر سلبًا على العلاقات الإيرانية في الخليج (في ظل التنافس البريطاني - البرتغالي) وفي القوقاز (في إطار الصراع العثماني - الروسي) وفي آسيا الوسطى (في إطار الصراع الروسي - البريطاني).

(4) ومن ثم تحققت بالتدريج القفزة الروسية من احتلال القرم إلى احتلال القوقاز وآسيا الوسطى، في ظل نمو المصالح البريطانية في الهند بعد سقوط الدولة المغولية الإسلامية، مما صعد من التهديد الروسي والبريطاني لكل من القاجارية والعثمانية، وحتى انتصرت روسيا على كل من الدولتين على التوالي في حرب 1826، 1828م.

وكانت المعاهدة التي عقدت بين الدولتين العثمانية والقاجارية في أرضروم عام 1838 خير شاهد على النهاية التي انتهى إليها العالم الإسلامي بعد هذه الحروب، إذ أصرت كلٌ من روسيا وانجلترا على التواجد في المؤتمر، وتمت المفاوضات بين إيران والدولة العثمانية بتوجيه منهما، بينما لم تكن أسباب النزاع تستوجب هذا التدويل للمسألة ولم تختلف مواد المعاهدة المعقودة عما سبقها من معاهدات.

وبمعنى أدق: أصبح الصدام بين الصفوية الشيعية والعثمانية السنية يهم كل الاهتمام الدولتين: الإنجليزية والروسية، وكانت كلٌ منهما ترى أن بقاء الوضع

الراهن - من حيث الحفاظ على قوة محدودة لكل منهما تحول دون تدهورها الكامل - خير من التورط في عمليات اقتسام لهما تؤدي إلى ارتباكات دولية معقدة، وكانت النتيجة المحتومة هي وقوع الدولتين في براثن النفوذ الخارجي.

وأخيرًا وقعت الدولة القاجارية فريسة للاتفاق الروسي البيريطاني 1907 لاقتسام مناطق النفوذ في آسيا الوسطى وإيران، في نفس الوقت الذي كانت تجري اتفاقات أخرى حول المنطقة العربية (الاتفاق الودي 1904، ثم سايكس بيكو 1916...) ولقد كانت ورقة القومية ورقة أساسية في عمليات إعادة التشكيل والتقسيم في تسويات الحرب العالمية الأولى على نحو خلق خريطة جديدة للفضاء الحضاري الإيراني - التركي - العربي، بعد تصفية الخلافة وسقوط الدولة القاجارية وتعرضها بدورها - مثل أراضي المركز العثماني ذاته - لمخاطر التقسيم.

المرحلة الثالثة[1]: تستغرق القرن العشرين وتبدأ مع إرهاصات تغير توازن القوى

(1) حول خصائص الأطر العامة لهذه المرحلة انظر:

- د/ ودودة بدران: مرجع سابق (الفصل الأول: وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي، مراحل وأنواع الاستعمار، الفصل الثاني: ميكانيزمات الاستعمار).
- د/ محمد السيد سليم: مرجع سابق.
- د/ باكينام الشرقاوي: مرجع سابق.

وحول ما يتصل بالعلاقات الإيرانية والعربية ووضع الفضاء الحضاري العربي الإيراني في التفاعلات الدولية وخصائص التطورات الداخلية العربية والإيرانية لهذه المراحل، انظر على سبيل المثال:

- د/ باكينام الشرقاوي: مرجع سابق.
- د/ حسنين توفيق: مثلث العلاقات المصرية - التركية - الإيرانية: المحددات، المسارات، الآفاق، أمتي في العالم، العدد الثاني، مرجع سابق.
- د/ نادية محمود مصطفى: أوروبا الغربية وأمن الخليج (1980 - 1987)، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، إبريل 1989.
- انظر المواقف والسياسات الإيرانية منذ 2001 تجاه أحداث المنطقة، في الأعداد 4، 5، 6 من حولية أمتي في العالم، مرجع سابق.
- د/ رؤوف عباس (محرر): العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- د/ نازلي معوض (محرر): مصر ودول الجوار الجغرافي، مركز البحوث والدراسات السياسية،

المتعدد التقليدي في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وعلى ضوء عواقب وتداعيات تسويات كل منهما بالنسبة لإعادة تقسيم الدول والشعوب الإسلامية بين حدود جديدة، وصولًا إلى توازن القوى الثنائي القطبية وحالة الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي وحتى بداية نظام الأحادية الأمريكية في ظل تصاعد استراتيجية المحافظين الجدد تجاه العالم الإسلامي. وفي نفس الوقت الذي انتهت فيه الخلافة العثمانية وتأسست الدولة البهلوية في إيران اكتمل اقتسام واستعمار العالم الإسلامي (الشام) كما استمرت حركات المقاومة للاستعمار وجهود الإصلاحات الداخلية.

ومن ناحية أخرى وبعد الاستقلال السياسي وفي ظل ميكانيزمات الاستعمار الجديد شهد العالم الإسلامي استمرار الاختلافات والانقسامات- سواء السياسية أو الثقافية والمجتمعية - والتي لعبت ميكانيزمات الاستعمار دورًا أساسيًا في تكريسها مما دعم أيضًا من وضع التبعية في النظام الدولي المعاصر.

ومن هذا الإطار الكلي يمكن رصد النماذج والأنماط التالية عن أزمات العرب وإيران الداخلية وعلى صعيد العلاقات بينهما:

1. مخاطر تقسيم إيران والدول العربية وتركيا خلال الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية: تهديد وحدة الأراضي بعد تهديد الاستعمار.

جامعة القاهرة.

- وانظر ضمن إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية على سبيل المثال ما يلي:
- مجموعة باحثين، العلاقات العربية - الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، أعمال الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في الفترة من 11 ـ24 سبتمبر/ ايلول 1995م، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- د/ نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- مجموعة باحثين، العرب وجوارهم... إلى أين؟، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- مجموعة باحثين، حال الأمة العربية 2005: تحدي البقاء والتغيير، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

2. التدخلات في النظم الداخلية وأنماطها السياسية والثقافية: تصاعد التغريب في ظل الاستعمار العسكري ثم الاستعمار الجديد والحروب السياسية على القوى المناوئة للنظم المتحالفة مع القوى الأوروبية على سبيل المثال: انقلاب القصر في إيران خلال الحرب العالمية الثانية، إجهاض حركة مصدق.
3. تداعيات الصراع العربي- الإسرائيلي على خريطة القوى السياسية داخل كل من إيران والدول العربية وتبادل الأدوار بين بعض النظم العربية وإيران من حيث الموقف من استراتيجية المقاومة أو السلام. وهنا نشير إلى شبكة التحالفات الإيرانية قبل الثورة الإسلامية مع القوى الكبرى المتوالية (بريطانيا ثم الولايات المتحدة) في مقابل شبكة تحالفات عربية مضادة مع نفس القوى أو الاتحاد السوفيتي، ثم تبادل الطرفين الأدوار بعد الثورة الإيرانية الإسلامية وبعد عملية التسوية السلمية مع إسرائيل وفي ظل الاستراتيجية الأمريكية لإعادة تشكيل الشرق الأوسط. وهي أدوار متبادلة سواء في مواجهة القوى الخارجية المهددة للمنطقة أو تجاه المشروع الحضاري للمنطقة، أو تجاه قيادة العالم الإسلامي.
4. الحروب الإقليمية المباشرة مثل الحرب العراقية الإيرانية، ومواقف إيران والدول العربية من حروب إقليمية - عالمية تالية: تحرير الكويت، احتلال العراق، احتلال أفغانستان وجميعها حروب كان محورها استهداف قوى إقليمية لمناوئة الهيمنة الأمريكية والصهيونية، ومن هنا جاءت سياسة الحصار المزدوج لكل من العراق وإيران، وإدارة الحرب بينهما في الثمانينيات، وحتى احتلال العراق، وحصار إيران واحتوائها وتقييد تسليحها وتشوية دورها الإقليمي وتحالفاتها في المنطقة.
5. التدخلات الخارجية في إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي، وأمن الخليج، وتسليح دول المنطقة، وصراعات الحدود..؛ ومن ثم فإن هذه

القضايا أضحت محكًا لأزمات متكررة في المنطقة تصطدم حولها مواقف ومصالح الدول العربية وإيران انعكاسًا لشبكة تحالفاتهم المتضادة مع القوى الخارجية. وهي التحالفات التي تتبادل على صعيدها إيران والعرب أدوار التحالف مع القوة الكبرى والساعية للهيمنة على المنطقة والسيطرة عليها (الفارق بين نموذج إيران الشاه قبل الثورة، ونموذج مصر منذ معاهدة السلام والاعتماد على الدور الأمريكي).

6. بعد الأزمات التقليدية الناجمة عن حروب إقليمية مباشرة أو بالوكالة تبلورت- منذ 1991 وعلى نحو متصاعد تدريجيًا - سيناريوهات إعادة تقسيم المنطقة باستخدام الورقة المذهبية والقومية، وذلك تكرارًا لسيناريو الحرب العالمية الأولى وتسوياتها، حيث يعاد تقسيم المجزأ من قبل بل وإعادة احتلاله عسكريًا، وعلى عكس سيناريو الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي العالمي فلم تعد خطوط التحالفات والتحالفات المضادة خطوطًا أيديولوجية ولكن حضارية ودينية ومذهبية وقومية.

7. اتساع أجندة القضايا التي تديرها أساسًا القوى الخارجية وتتدخل من خلالها. فلم تعد مقصورة على قضايا الحرب الباردة الشرق أوسطية أو العربية أو العالمية، وفي قلبها الصراع مع إسرائيل، ولكن اتسعت وتجزأت في نفس الوقت هذه الأجندة لتُصبح هناك قضايا النظم الفرعية (مثل أمن الخليج وتنازعه الأولوية مع الصراع العربي الإسرائيلي).

ثم ظهرت أنماط جديدة من القضايا مثل: التحول الديمقراطي، وحقوق الإنسان، والحريات الدينية، و«الإرهاب الإسلامي»، على حساب قضايا التخلف والتجزئة والاحتلال العسكري والاستيطان الإسرائيلي. وجميعها قضايا تقفز أبعادها الدينية والثقافية مما يبين أن أساليب التدخل التقليدية قد ارتدت أثوابًا جديدة وتظل إحدى سماتها التلاعب بالقوى الإقليمية المتنافسة، وأحد أوراق

التلاعب وورقة المذهبية والقومية.

8. اتساع نطاق الهجوم الأمريكي - الإسرائيلي ليتخطى نطاق ما يسمى النظام الإقليمي العربي ليصل إلى إيران وأفغانستان وباكستان من ناحية وإلى قلب أفريقيا الزنجية. من ناحية أخرى، وهما الجانبان اللذان صارا في قلب التفاعلات العربية، ليتبلور ما يُسمى نظام الشرق الأوسط الكبير. وإن كان البعض يتحفظ عليه باعتبار أنه مصطلح من صك/ ابتداع الاستراتيجية الأمريكية - إلا أنه أضحى ذا دلالة مهمة وكبيرة؛ حيث بين كيف أن إسرائيل- بمساعدة الغرب - لم تكتفِ بتدعيم استيطانها في فلسطين ونشر نفوذها السياسي على ما كان يسمى دول المواجهة ولكن امتدت سياساتها الهجومية إلى ما هو أوسع من دول الطوق إلى إيران وتركيا وقلب أفريقيا... وهكذا، بل وإعادة توظيف ورقة الصراع بين القوميات والمذاهب على نحو جديد. ولهذا لم تعد أجندة قضايا المنطقة تتمحور - ولو شكلًا - حول إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي فقط، بل أضحت تدور حول عواقب وتداعيات نضج التحالف الأمريكي - الصهيوني، والذي لا يقتصر هدفه على العرب فقط ولكن يمتد إلى الدائرة الإسلامية برمتها، وهكذا كان دائمًا دأب التدخلات الخارجية، تتخذ رأس حربة ثم توسع نطاقها.

ولذا لا عجب أن يبرز كيف أن اتساع بنود الصراعات الإقليمية لأجندة التدخلات الخارجية، على النحو الموضح سابقًا، قد أحاط به أو اقترن به بنود حضارية بالمعنى الواسع هي أيضًا في صميم إدارة الصراعات الإقليمية بالتدخلات الخارجية، من قبيل: حقوق الإنسان، التعددية الثقافية والسياسية، الحريات الدينية، حقوق الأقليات القومية وحقوق الطوائف والمذاهب، فالأخطر في هذا أن هذه البنود لا تقتصر على الداخل أو البيني العربي أو الإيراني أو التركي ولكن تمتد إلى ما هو متصل بالبيني العربي - التركي، والبيني العربي - الإيراني.

والبيني التركي - الإيراني حيث أن ورقة القومية والمذهبية والطائفية تشهد ازدهار

استخدامها في الاستراتيجية الأمريكية - الصهيونية لإعادة تشكيل ليس المنطقة العربية ولكن الفضاء العربي - التركي - الإيراني - الملاوي - الزنجي الإسلامي برمته، وليست خريطة الدم المعلن[1] عنها أخيرًا إلا الدليل الثاني بعد خطة برنادر لويس[2] حيث إن المطلوب هو تقسيم المقسم بعد أن تم خلال قرنين سابقين تقسيم المكتمل. وهذا التقسيم الجديد يخدم مصالح رأسمالية عالمية لم تعد تنظر للعالم إلا بمعيار ما يخدم الاستثمارات والمصالح التي اتخذتها معيارًا لتقسيم الدول[3].

9. الأمن الحضاري للأمة برمتها ولأركانها: العرب، الترك، الفرس، الأكراد، الملاو، الزنوج، في قلب تهديد الأمن القومي للدول الإسلامية الحديثة، وذلك في ظل عملية إعادة التشكيل الجارية التي تشهد درجة من التدخل الخارجي- غير مسبوقة - من حيث كثافتها وامتداد نطاقاته وتعدد أدواته، وذلك في وقت لا يوجد قوة إقليمية عربية قادرة أو راغبة في قيادة عملية المقاومة للتهديد الخارجي، ليس لما تبقَّى من أراضٍ وثروة فقط ولكن لما تبقَّى من منظومة قيم الحضارة الإسلامية. وفي المقابل فإن الجوار الحضاري التركي، والجوار الحضاري الإيراني، والجوار-البعيد - المالاوي - يشهد منذ أكثر من عقدين تجارب قوى صاعدة تقدم نماذج إسلامية متنوعة وتدير عمليات المقاومة باستراتيجيات متعددة. والخطورة- وكما حدثنا التاريخ - فإن تحالفات القوى الخارجية مع الدول العربية تستهدف ضرب أو احتواء أو تصفية نموذج المقاومة الإيراني وشبكة تحالفاته مع العرب (سوريا - حزب الله - حماس)

(1) انظر خارطة جديدة للشرق الأوسط تحت عنوان: «خارطة الدم» في:

Http:// www. armed forces journal.com 20061833899/06/.

(2) Bernard Lewis: Rethinking The Middle East: foreign Affairs. Fall 1992.

انظر أيضًا:

- Barry Rubin: Reshaping the Middle East. Foreign Affairs. Summer 1990.

(3) Richard N. Hass. New Middle East. foreign Affairs. fall: Nov. Dec. 2006.

كما تستهدف هذه التحالفات- من ناحية أخرى - عدم دعم جسور العلاقة مع النموذج التركي تحت تأثير التحالف الإسرائيلي - التركي، وتشويه ما تبقى من جسور مع الأفارقة المسلمين. (تحت تأثير دارفور)

ولذا فإن طرح قضايا الهوية والثقافة والحضارة ليس ترفًا بالمقارنة بقضايا وأزمات القوة الصلدة التي يعاني منها المسلمون، بل إنها محدد أساس من محددات تجديد القدرة على مقاومة الاحتلال الجديد وتغريب العولمة. ولا عجب أن كانت العلاقات الدولية- من منظور إسلامي - هي علاقات غيرعلمانية بالأساس ولكن حضارية. وإذا كان الغرب، منذ وستفاليا - قد عَلْمَنَ العلاقات الدولية كما عَلْمَنَ من قبل الدول القومية، فلقد كانت العلمنة هذه هي الرداء الشكلي الذي أحاط بجولات الاستعمار الأولى والثانية والتي وإن ادَّعت حمل رسالة التمدين والتحضر لشعوب العالم، إلا أنها اتسمت بالدموية والعنصرية والاستغلال، ليس المادي فقط ولكن القيمي والثقافي. ولذا فإذا استدعت القوى الغربية الآن رداء الثقافي القيمي الحضاري لتدخلاتها الراهنة، فإنه استدعاء دموي تجزئي يضيف حلقة أخرى إلى حلقات التدخلات الخارجية في الفضاء العربي - التركي - الإيراني للشعوب والدول الإسلامية على مر تاريخ الإسلام.

خلاصة القول في هذه المرحلة: إنه يمكن أن نضع عنوانًا لخبرة القرن العشرين «من الاحتلال واكتمال الاقتسام بين دول قومية حديثة إلى التجزئة باسم حقوق الإنسان». ويمكن إيجاز خصائصها في الآتي:

1. أزمات حركات التحرر الوطن وأزمات تأسيس الدول القومية الحديثة وإدارتها بعد الاستقلال (علاقة المعارضة بالحكم، نمط التنمية وتغير المجتمعات، منظومات القيم) جميعها تدخل فيها الخارج بدور أساس.
2. تفاوت أوضاع القوى الأركان التي قادت الأمة على التوالي: مصر، تركيا، إيران.

وحدث التغير في هذه الأوضاع وفق أنماط مختلفة من النماذج السياسية والاقتصادية والاجتماعية أضافت إلى أعباء التقسيم، حيث اعتمدت أيضًا بدرجات

كبيرة على الخارج.

3. الصراعات والأزمات الإقليمية هي ميراث استعماري بالأساس والقليل منها هو تعبير حقيقي عن تنافسات على قيادة العالم الإسلامي، والبعض منها تعبير عن محاولة البعض التصدي لمشروعات الهيمنة الخارجية.

4. عدم وجود قوة قائدة للعالم الإسلامي ولكن قوى إقليمية تتنازعها تحالفات مع قوى عالمية. بل لم يعد تعريفُ هذا العالم يقترن بهذه الصفة الجامعة، ولكن شيوع تقسيمات جغرافية وقومية ونسبتها إلى موضعها من القوى العالمية (الشرق الأدنى، الشرق الأوسط...).

5. علاقات بينية محددة لا تقارن بالعلاقات مع مراكز القوة العالمية، وهيمنة النظام الرأسمالي العالمي ليس على هذه العلاقات في شقها الاقتصادي فقط ولكن الثقافي أيضًا، وفي امتدادتها الداخلية الوطنية، وعلى نحو يؤدي إلى تفكيك نواة المجتمعات الإسلامية ألا وهي الأسر، بل وتفكيك المواطن الواحد كمدخل لتفكيك الوطن بعد أن جرى تفكيك الأمة.

6. من الاحتلال إلى التجزئة: فبعد تقسيم الأمة واستعمارها ثم إعادة تشكيلها في دول قومية حديثة جاء التدخل لتجزئة هذه الدول القومية تحت مبرر فشلها في تحقيق المواطنة والديمقراطية والحرية، ومن ثم أضحى تنوع الأمس ومصدر وركيزه القوة الحضارية مدخلًا للتدخل الخارجي والتجزئة.

وأخيرًا ما آفاق المستقبل على ضوء هذه الخبرة التاريخية الممتدة التي مرت بها الأمة ولعب فيها العرب والفرس دورهم كجزءٍ مندمج منها أو كأركان متنافسة على قيادة هذه الأمة، وأخيرًا كأوراق في لعبة التدخل الخارجي؟ حيث يبدو كل طرف الآن كأنه مصدر التهديد والخطر على الطرف الآخر، سواء كان هذا الطرف هو الذي يتصدى لمقاومة مشروع الهيمنة الخارجية أو المتحالف معها أو على الأقل غير الراغب في هذه المقاومة. ولكن يظل جانب الحفاظ على المصالح الوطنية على حساب مصالح الأمة

مسئول عن مصداقية هذا الشعور المتبادل بالخطر من عدمه.

وكما كانت منطقة العراق وديار بكر والشام منطقة الصدام المباشر بين الصفويين والعثمانيين، فهي تعود الآن، ولكن في ظل سيناريو جديد للتدخلات الخارجية- محكا إضافيًا - لكيفية تفعيل الرابطة العقدية لخدمة المصالح القومية المتنوعة وحماية حقوق شعوب الأمة في مجموعها. سواء كانوا عربًا أو فرسًا أو تركًا أو أكرادًا أو..إلخ. كأساس ومنطلق للتصدي لمشروع الهيمنة الأمريكية الصهيونية، بعد أن واجهت هذه الشعوب مشروعات تدخل وهيمنة سابقة ابتداءً من البيزنطيين والصليبيين، والاستعمار الأوروبي، والحرب الباردة..

الحمد لله

القاهرة، أكتوبر 2007